الفصل الثالث

البعد السياسي للحوار

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

تختلف طبيعة الواقع السياسي لمجتمع التعدّد عن مثيله للمجتمعات آحادية الشخصية التكوينية . لذلك تتنوّع التشريعات والقوانين وكلّ ما من شأنه تنظيم الحياة . فتراعى في مجتمعات التعدّد الديني والعرقي ، تلك الخصائص الاجتماعية ، فتأتي مؤسّسات الدّولة الدستورية انعكاسا لذلك التنوّع وخادمة له . فمهمّة الدّولة في هذه الحالة أكثر تعقيدا وأدعى لتحمّل المسؤولية ، لحساسية الواقع وقابليته للتصدّع لو اختلّت موازين التعامل فيه . وتبرز قوّة الدّولة في:

ـ قدرة استيعاب وتكييف الفسيفساء الاجتماعية والدينية المختلفة والمتناقضة .

ـ ترشيد التنوّع الاجتماعي وتوظيفه لصالح الوحدة الوطنية .

ـ احتواء الاختلاف عبر تصوّر خاص للاجتماع الإنساني .

ـ قراءة التراث الإسلامي واستخراج ذخائره ، لفهم طبيعة التجربة الإسلامية الأولى للعهد النبوي ، ومواكبة تواصلها على عهد الخلافة الرّاشدة ، وما تخلّلها من هزّات ، وكيف تمّ استيعابها ومعالجتها . أمّا ظهور الدولة المستبدّة والأنظمة الظالمة كان نتاج إغفال مبادئ هامّة ، منها:

أ ـ أنّ المجتمع المتضامن لا بدّ له من سلطة سياسية قوية تدعمه ، وإمكان ازدهار الإنسان وارتقائه بمعزل عن المجتمع والسّلطة القوية خطاب يدحضه الواقع .

ب ـ أنّ الإنسان برغم نزوعه إلى التنظّم على أسس عرقية ، إلاّ أنّه لا يعدم الانفتاح ، بشرط توفّر ضمانات الانتفاع المتبادل واحترام الخصوصيات .

ج ـ أن المجتمع المتعايش والمتمتّع بحقوقه والمحترم في خصوصياته ، يلتف تلقائيا حول الدولة في رموزها وسياساتها .

د ـ أنّ تعقّد تكوين المجتمعات الحالية وتطورها السريع وتداخلها يفترض أن يقابله حكمة سياسية في التخطيط والتدبير ، كما يحتّم على الدّولة تجديد آلياتها .

وبناء على تلك الشروط يمكن أن نقيم نظاما سياسيا يحظى بموافقة الجميع ، إذ الحياة السياسية في جوهرها حصيلة علاقة اختيارية بين من يمارسون السلطة ومن يخضعون لها . فالعدل الاجتماعي هو أساس نجاح المشاريع السياسية ، كما أنّ عواقب الحيف السياسي هو تبنّي خيار العنف[١] ، في مجتمع تتعدّد تركيبته السياسية والقبلية والدينية ، إلى جانب إمتداد حدوده الجغرافية وجواره لعدّة دول تناقضه من حيث الخيارات الحضارية . كلّها مؤشّرات تنذر بانفجار اجتماعي خطير ، يتفق ورغبات بعض القوى الدولية ، التي لن تبخل في تأجيج لهيبه تحت ذرائع شتى . إنّ الأزمة الحقيقية مرتبطة بمؤشّر الديمقراطية السياسية ، وذلك لاعتبارات منها:

ـ أن الأزمة الوطنية في عمقها تتكثّف على المستوى السياسي ، وهو القاسم المشترك بين جميع التجارب السياسية التي أريد لها أن تجهض ، وذلك بإفراغها من مضامينها الحقيقية التي يجب ألاّ تضيع في ثنايا معالجة أزمة الديمقراطية السياسية .

ـ أنّ الديمقراطية مفهوما وممارسة واحدة من معطيات التجربة التاريخية التي تتلون بألوان العصر والمكان ، وتتأثّر بخصائص الأمّة والشعب الذي أبدعها وطورها أو تعاطى معها والتزمها .

ـ أنّه لا مكان في الواقع والتاريخ للأماني والرغبات والأشواق ، فإنّ الديمقراطية لن تتحقق إلاّ بتوفر شروطها؛ من وعي اجتماعي ونضج سياسي

---

(١) انظر: المجتمع والعنف: تأليف فريق من الاختصاصين، ترجمة : الأب الياس زحلاوي، مراجعة : الأستاذ انطون مقدسي. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٩٨٥، ص ١٦٢.

واستعداد فكري وأخذ بشروط الاستعداد والمبادرة .

ـ أنّ الديمقراطية مدخل أساسي من مداخل بناء الوعي الحضاري ، وبناء حركة الجماهير ، وتأسيس رأي عام يمهّد للمشاركة السياسية الإيجابية ، إنّها المدخل الأساسي لتجاوز حالة العزوف والسلبية[١] .

لذلك اعتبرت الشورى في الإسلام ليست حكما فرعيا من أحكام الدين يستدل عليها بآية أو بآيتين وبعض الأحاديث والوقائع ، وإنما هي أصل من أصول الدين ومقتضى من مقتضيات الاستخلاف ، أي أيلولة السلطة الربانية إلى العباد الذين أعطوا الميثاق إلى الله أن يعبدوه . ومن ثم كانت الشورى العمود الفقري في سلطة الأمّة ونهوضها بأمانة الحكم على أساس المشاركة والتعاون والمسؤولية ، وهي مشاركة خوّلها الله للأمّة في مستوى التشريع والتنفيذ ، في تأسيس الحكم والتشريع له والقوامة عليه والانتفاع بثماره[٢] .

إنّ العدل المطلق لا بدّ وأن يكون مرتبطا في مقصده بالبعد العقدي الذي يجعل من العدل عبادة يُتقرّب بها إلى الله لا مجرّد وظيفة إدارية أو قيمة سياسية ، حيث ينعم المواطن بالأمن والسلام والاستقرار ، بصرف النّظر عن عقيدته وجنسه ولونه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ ﴾ [النساء:٥٨] ، ﴿ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾ [المائدة:٨] . فالإسلام لم يأت ليحكم فقط المسلمين بالعدل والاحسان وإنّما جاء ليحكم الناس ضمن مجتمع عالمي يقوم على العدل والفضل والبر[٣] : ﴿ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ ﴾ [الممتحنة:٨] . ومن

---

(١) جاد الكريم الجباعي: أفكار أولية في الديمقراطية السياسية، مجلة الوحدة، السنة ٤ العدد ٤٦/٤٧، يونيو/ أغسطس ١٩٨٨ ص ١٦٤.

(٢) راشد الغنوشي: الحريات العامة في الدولة الإسلامية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة ١، أغسطس ١٩٩٣، ص ١٠٩.

(٣) راشد الغنوشي: حقوق المواطنة، ص ٤٨.

خلال الاستقراء حاول المشروع السوداني الحديث التأسّس في ضوء تلك الموجّهات الفكرية الأصولية . والذي يمكن التعرف على ملامحه العامة وخطوطه العريضة من خلال مشروعين :

أ ـ مؤتمر الاستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩١ .

ب ـ مؤتمر بناء نظام السودان السياسي ١٩٩٦ .

*****

obeikandl.com

المبحث الأول

البعد السياسي الإسلامي للحوار

الشراكة السياسية:

يتطلّب العيش المشترك الانسجام والتوحّد والإلتفاف حول رمزية الدّولة ، وهو ما يُعبّر عنه حديثا بالشرعية الدستورية . أي أن تكون للحاكم هيبته وحضوره وتمتّعه بكامل الصلاحيات التي تخوّله تأدية مهامه على الوجه المطلوب . كلّ ذلك في إطار القانون وما تعاقد عليه مع المواطنين . سعيا منه قدر الجهد تحقيق العدل ونشره ومنع الجور وحصره ، بأن يكون ظلا للجميع يسعهم ولا يستثني منهم أحدا . يَكبر عن الخلافات الضيقة ويترفّع عن الحسابات القريبة .

عرف السودان دوّامة الصّراع الطّائفي شمالا ، وعاش محنة الحراب القبلي في مختلف أطراف البلاد ، ولا تقلّ خطورة حرب الجنوب عن خطورة فتنة الغرب والشرق . ممّا كان له الأثر البالغ في تصدّع وحدته وتهديد أمنه وزعزعة اسقراره ، إلى جانب تشتّت الطاقات الوطنية ، وضعف أمل التوافق والتوحّد . ولقد إنطلق المشروع السياسي السوداني الذي صاغته دولة حركة الإنقاذ الوطني من قراءة جديدة للواقع السياسي ، منذ الاستقلال إلى حين تسلّمها زمام الأمور بالبلاد .

شهد السودان خلال الخمسين عاما خمس عشرة حكومة ، وما من حكومة إلا وجاءت نتيجة انتخابات سقطت قبل إكمال دورتها بسبب إنشقاق داخل أحد الحزبين الطائفيين ، أو بانقلاب عسكري يستدعيه أحد الحزبين . معنى ذلك أن النظام السياسي لم يكن نظاما حزبيا يؤمن بالتداول على السلطة ، بل نظاما تقليديا تتحالف فيه الطائفية الدينية مع الرأسمالية المحلية والبيروقراطية والنخبة السياسية .

في مثل هذا النظام لا توجد مؤسسات داخل الحزب تستطيع أن تعيد الأمور إلى نصابها قبل الانفلات . لقد كان المجتمع التقليدي مقلقا لا يساعد كثيرا عن النمو الديمقراطي السليم ، فصارت الديمقراطية أداة لتزوير الإرادة الشعبية وتدوير السلطان السياسي والاقتصادي بين الطائفتين (الختمية والأنصار) . إنّ الحديث عن ديمقراطية ليبرالية في السودان الحديث فيه الكثير من المغالطة ، وأقرب منه إلى الحقيقية الحديث عن النهج الطائفي وحلفاء الطائفة[١] .

وما دام الاستنساخ السياسي ومحاكاة التجارب السابقة لا يكفيان لإقامة نظام سياسي متميّز ، كان من الطبيعي التفكير في النموذج الوطني للخروج من دوامة الفراغ من حيث الممارسة والتمثيل أو المشاركة . فتمّ إقرار مبدأ الديمقراطية الشعبية ، وهو محاولة أخرى لخلق نموذج سياسي يستلهم واقع البيئة السودانية . ويقوم هذا الخيار على فكرة أن كل الشعب أعضاء في المؤتمرات التي تجتمع فتصعد ممثليها للمستويات الأعلى إلى حد بناء المؤتمر القومي . والمهم في هذا النظام هو عدم احتوائه على أمانة عامة منعا لتكريس المركزية والنخبة ، ولضمان توفير الشورى بنشر النظام لمؤتمرات تخصصيه قطاعية[٢] ، كقطاع الشباب والمرأة مثلا[*] .

---

(١) انظر راشد الغنوشي: الحريات العامة في الدولة الإسلامية، ص٢٨٣.

(٢) راشد الغنوشي: الحريات العامة في الدولة الإسلامية ، ص٢٨٤ (بتصرف).

(*) ورد في كتيّب أصدرته: دار هايل للطباعة والنشر والتغليف، ص٤، حول المؤتمر التأسيسي: مشروع الميثاق القومي للعمل السياسي، الباب الثاني، تحت عنوان الوحدة الوطنية:

- نؤكد على أن الوحدة الوطنية أمر حيوي لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وضرورة لازمة لتحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية لشعب السودان. ولا يتم ذلك إلا بالرجوع إلى المنابع الحضارية العريقة، وبذل الجهود اللازمة للتغلب على سلبيات العهود السابقة، وضرورة تجنب كل ما يؤدي إلى الفرقة والتحزب والشقاق والقطيعة بين فئات المجتمع.

- نعمل على ترقية الوعي السياسي حتى يتم التحرّر من عصبيات الماضي والتأكيد على أن حق المواطنة هو الذي يجمع بين أهل السودان. فالسودانيون جميعهم أبناء وطن واحد هو السودان، يتولون حمايته والذود عنه وينعمون فيه بالأمن ويقسمون خيراته. =

لقد أعيد تعريف السلطة لإخراجها من نسقها القديم؛ العسكري والطائفي، لتمارس عبر المؤتمرات الشعبية المختلفة. فهي أمانة يكلّف بها الشعب من يختاره ليحقّق ما رسمته الشريعة والأعراف ومقررات المؤتمرات الشعبية من غايات، بالنهج الذي اختطته لتحقيق ذلك، ويتم شغل المناصب السياسية على كافة المستويات بالاختيار الحر المباشر، وفقا لمعايير القوة والأمانة ﴿ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ ﴾ [القصص:٢٦] ومعايير الطهر والوفاء والنجدة والتسامح[١]. عبر حوار هادف يحفظ للفرد حقّه ويضمن للجماعة حضورها الفاعل، من دون تسلّط للأغلبية أو قهر للأقلية.

تمّ في المرحلة الأولى لتجربة حكومة الإنقاذ حسم الخلاف التاريخي حول قضايا النظام السياسي وتطبيق الشريعة الإسلامية وحقوق المواطنة. ويتّضح ذلك أكثر مع الصيغة النهائية للدستور، الذي أكدت خطوطه العريضة على جملة مبادئ هامة كانت محل تنازع بين التيارات السياسية والاجتماعية بالسودان، والتي منها:

- اللغة العربية هي اللغة الرسمية بالبلاد.
- النظام السياسي.
- القانون: تعتبر الشريعة والعرف هما مصدرا تنظيم المسائل الأساسية.

= - نؤمن بأن واقع التباين الثقافي والديني والعرقي ينبغي أن يتحول إلى عنصر قوة دافعة لإثراء وتمتين وحدة السودان وأهله إذا منح هذا التنوع الفرصة في التعبير عن ذاته على أساس عادل من توزيع السلطة والثروة والمشاركة الفاعلة.

- يشكل الاتفاق على القضايا الجوهرية في بناء الوطن ركيزة راسخة لتمتين الوحدة الوطنية، وعاصماً من شتات التوجه والارتداد إلى مهاوي الفرقة والشتات.

- ترسيخ الوحدة الوطنية بتوفير الجو الحر الذي يتيح للشعب أن يقرر بمحض إرادته وصادق رغبته وضع السياسات ومراقبة تنفيذها عبر مؤتمرات النظام السياسي واختيار ممثليه وولاته وحكامه في حرية تامة بعيداً عن الترهيب والترغيب.

(١) كتيّب أصدرته دار هايل للطباعة والنشر والتغليف: الباب الثالث: ص ٥.

ـ أن لا تسمى جمهورية السودان الإسلامية بل تسمى جمهورية السودان الاتحادية[١] .

وقد قامت هذه السياسات على جملة من المبادئ الثابتة كضمانات دستورية وسياسية مانعة من الجور والاحتراب عبر الخطوات التّالية:

ـ تأسيس الحكم الإتحادي: المرسوم الدستوري الرابع ، صادر في: ٤ فبراير ١٩٩١ .

ـ تأسيس المجلس الوطني الانتقالي: المرسوم الدستوري الخامس ، صادر في: ٣١ ديسمبر ١٩٩١ .

ـ وضع الأسس النظرية والهيكلية للنظام السياسي في مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد من: ٦ أغسطس إلى ٢١ أكتوبر ١٩٩١ ، حيث يقوم هذا النظام على ثلاث منظومات متكاملة هي:

أ ـ المؤتمرات الشعبية .

ب ـ المؤتمرات القطاعية .

ج ـ المؤسسات التشريعية والرقابية الدستورية .

ويهدف إلى:

ـ تحقيق ديمقراطية المشاركة .

ـ حشد الإرادة الوطنية وتعبئة الطاقات لإعادة بناء الوطن ودفع عملية النهضة .

ـ إرجاع القرار السياسي والتشريعي للمواطنين على مستويات الممارسة الوطنية .

---

(١) محمد الأمين خليفة: عضو مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني بالسودان ورئيس المجلس الانتقالي، مقابلة شخصية مع الباحث، الخرطوم ٣ نوفمبر ١٩٩٥.

ـ فتح باب العمل السياسي لكل القوى الاجتماعية وبخاصة الحديثة في النقابات والاتحادات والجمعيات والروابط بمختلف اهتماماتها ، وذلك عبر المؤتمرات القطاعية .

ـ وضع إطار للعمل السياسي يحقق الحرية والمشاركة والشورى والمساواة والعدل لكل المواطنين[١] .

عامّة تمّ التفاعل مع ذلك التصوّر ، وهو ما نلاحظه في المرحلة التي أعقبت انتخابات المجلس الوطني ورئاسة الجمهورية[٢] . إلاّ أنّ مطلوب المرحلة هو التأسيس الفعلي وبغاية المواصلة لا التوقّف ، وتفعيل الطاقات واحترام الآراء الأخرى وتشريك الفعاليات المنسية على قاعدة المواطنة كأرضية مشتركة بين أبناء الأمة الواحدة[٣] ، وذلك لضمان الوحدة الوطنية من حيث المبدأ والغاية[٤] .

معرفة الفكر السياسي النصراني:

يعدّ الحوار المباشر والجاد أرضية مناسبة للتعارف والتقارب . وقد كان له الأثر الكبير في تقريب وجهات نظر السياسيين السودانيين وتقليص المسافة بينهم ، خاصّة إذا تعلّق الأمر بالنّخب النصرانية المؤثّرة ، لمعرفة رؤيته للواقع وكيفية التعاطي معه . ويبدو ذلك العمل محفوفا بكثير من العقبات ، نتيجة للجفاء الذي ميّز علاقة المفكّر والسياسي المسلم بنظيره النصراني ، أمّا عن الوسط

(١) مجلة البرلمان: مجلة فكرية ثقافية Aldo Ajuo Deng: The Problem of Southern: Sudan Many Governments Failed. دورية تصدر عن المجلس الوطني الانتقالي – السودان – السنة ١ – مارس ١٩٩٣ – ص ١١٦.

(٢) انظر كلمة وزير العدل النائب العام رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بجمهورية السودان أمام الدورة ٥١ للجنة حقوق الإنسان، جنيف ٣ فبراير ١٩٩٥.

(٣) انظر كلمة رئيس جمهورية السودان، في ختام مؤتمر حوار الأديان بالخرطوم: أكتوبر ١٩٩٤:ص٥.

(٤) انظر الطيب زين العابدين محمد: الحوار الديني في السودان – خطة عمل إيجابي. ورقة ضمن مؤتمر حوار الأديان بالسودان ١٩٩٤.

النصراني ذاته فإنّه يوجد تنازع تاريخي بين «النص المقدس» وحركة الإصلاح الديني التي طالت المصادر الأولى للتعاليم النصرانية .

وقد اعتبرت مبادرة مارتن لوثر نقلة فكرية نوعية في حركة الإصلاح . فبعد أن كان العقل محكوما صار حاكما ، كما مهدت حركة الإصلاح هذه إلى ما عرف في الفلسفة الأوروبية الحديثة باسم «حركة التنوير» ، فلم يعد من أثر للحجر على العقل الذي انفلت من عقاله في تحد صارخ للدّين ومقولاته . «وبذلك حدث أكبر انشقاق تاريخي داخل الكنيسة بين ما عُرف بالبروتستانت (أي الاحتجاجيون) والكاثوليك ، بل أن حركة الإصلاح هذه هي التي تحولت بالمسيحيين تدريجيا نحو العلمانية ، برغم بقاء الأغلبية المدافعة عن التقليد الكنسي والقائلة ببقاء السلطة خارج الكنيسة»[١] .

وقد دعا مارتن لوثر في فلسفته الأخلاقية المتناسقة مع تعليمه اللاهوتي باعتباره زعيما للإصلاح الإنجيلي إلى الدفاع عن الدولة ضد كل الأخطار والأعداء ، كما أنكر وجود فارق بين نوعين من الحياة: أحدهما ممتاز وسام في (الأديرة) ، والثاني أقل درجة هو العمل في العالم . ونادى جميع المسيحيين بأن يكونوا أمناء في أعمالهم الدنيوية كما في حياتهم الروحية وأعتبر أن الأمانة نظام الخليقة سواء في العمل أو الزواج أو التجارة ، محاولة منه للتعبير عن المسيحية الصحيحة خلال مراجعته للتقليد الكنسي على الكتاب المقدّس ، وقد برّر بعض المسيحيين ذلك بقولهم أنّ المسيحية في أصلها لا تدعو للعلمانية بل تطالب بالوقوف مع الدولة بصرف النظر عن إيديولوجيتها ، وهي مرتكز هام للمسيحيين في السودان لمراجعة مواقفهم من موضوع العلمانية لأنه موقف غربي وليس دينيا[٢] .

---

(١) جوانق توج: مهندس جنوبي كاثوليكي، رئيس لجنة السلام بالمجلس الوطني الانتقالي، السودان – مقابلة شخصية مع الباحث: أمدرمان: ١٠ نوفمبر ١٩٩٥.

(٢) أكوى دوال أكوى: المسيحية والدولة- جريد الإنقاذ الوطني – السودان – ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ – ص٣.

إنّ مشكلة اللاهوت الديني هو المزج الذي حدث بين اللاهوت والفلسفة ، وخاصة في مصر على يد رواد مدرسة الإسكندرية: « أكليمندس» و« أوريجانوس» ، وقد أعتبر كلاهما أن الإفلوطينية المحدثة والتراث اليوناني عاملان أساسيان لنشر رسالة الإنجيل ، ويمثل الغرب توما الأكويني ، آخر مراحل المزج بين اللاّهوت والفلسفة . فكل قضايا العقيدة تبدأ أولا بعرض التحديدات الخاصة بهذه العقيدة كما جاءت في كتب أرسطو . إنه يبدأ بأرسطو وربما ينتهي بالقديس بولس ، ولكنه بكلّ يقين يبدأ بأرسطو ويضع كل التحديدات والمقولات أيضا[١] .

إنّ عملية التعرّف على الفكر السياسي النصراني تمثّل مشروعاً فكرياً متسعاً ، يمرّ عبر مراجعة دقيقة للنصوص المقدسة كمرجعية دينية ، والتعرّف على حركة الإصلاح الديني الواسعة التي عرفتها النصرانية ، وكذلك إعادة النظر في تاريخ التجربة الغربية على مستوى الدولة ، وأن هذا لا يتم إلا باستيعاب تاريخ الفلسفة الغربية القديم والحديث[٢] ، والتي على أساسها وقع الفرز الديني والفكري وأنتج الدّولة العلمانية في أنماطها المختلفة .

توحيد الجبهة الداخلية:

وذلك بتجميع الطاقات الوطنية وشحذ هممها عبر المؤسسات الدّينية الفاعلة ، بقصد تقوية الجبهة الداخلية وضمان الإجماع الوطني ، وإفشال المشاريع الاستعمارية الحديثة ، وفك طوق الحصار المفروض على السودان من خلال: حملات التوعية الشعبية وتحصين البناء الداخلي ، وتفعيل مؤسسات

---

(١) انظر: جورج حبيب بباوي: لوثر والآباء: مجلة الهدى – مجلة الكنيسة الإنجيلية بمصر – السنة ٧٣ – العدد ٨٦٠ – أغسطس وسبتمبر ١٩٨٣ – ص ١٦.

(٢) انظر: عبد الرازق الدواي: موت الإنسان في الخطاب الفلسفي المعاصر: هيدجر، ليفي ستروس، ميشيل فوكو- دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان: الطبعة الأولى ١٩٩٢ – ص ١٤٢،

المجتمع المدني ، وتعزيز الثقة المتبادلة عن طريق تمكين مبدأ الحرية والمساواة ، وتأصيل التعايش والتسامح لتمتين النسيج المجتمعي .

أمّا على المستوى الدولي فيرى رجال الدّولة أن «في الغرب أعلاماً متجردين للحق والعدل هم من أهل الخير والاتجاه الإنساني الكريم وفيه منظمات للبر والإحسان لا يغالبها الهوى بل تدفع حركة الأخوة والوحدة بين البشر»[١] ، لذلك يجب التركيز على هذا المعطى وتفعيله وتأطيره قصد تشكيل جماعات ضاغطه تسهم في إحراج الغرب والقوى الدولية عامة قصد تعديل السياسات العدائية ، وتلطيف حدة التوتر الذي يحكم علاقاتهم بالسودان بناء على قناعات مسبقة ، وتجميعاً لصفوفهم على حساب عدو وهمي .

« ولربّما خاف بعض أهل الغرب أن يتفرقوا تنافساً على المصالح والأهواء فاتخذوا الإسلام هدفاً مشتركاً ونصبوه شبحاً خطيرا جامعا . لاسيما حين بدت نهضة الإسلام التحررية ومحاذيره على ميزان مصالحهم الإستراتيجية الراجحة على الجنوب . أما الهيكل العالمي المسمى أمماً متحدة فقد تعطّل فيه ضابط سلطة الرفض وغدا آلة تستعمل ضد البلاد الإسلامية عزلة وعقوبة سياسية واقتصادية وضد الإسلام هجوما قانونيا واجتماعيا »[٢] .

وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية الالتقاء مع المنظمات والمؤسسات الدينية المحايدة ، والقابلة مبدأ تبادل المنفعة والمصلحة ، والمعترفة بالمشترك التاريخي ، بعيدا عن الحساسيات أو إثارة ذاكرة الحروب الصليبية والحملات العسكرية وتجارة الرقيق المنظمة عبر أراضي إفريقيا . وإقامة مشاريع مشتركة على المستوى التنموي الاقتصادي والعمل الإغاثي الطوعي ، وبعث لجان مشتركة لإعداد البحوث والدراسات وعقد الندوات ، وتبادل الآراء والتفاكر حول القضايا الإنسانية العامة . وتحريك الدبلوماسية الشعبية لتوسيع شبكة العلاقات وتنشيط عمليات

(١) حسن الترابي: الجلسة الافتتاحية لدورة الإنعقاد الثالثة للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، الخرطوم ٣٠ مارس/ ٢ أبريل ١٩٩٥، ص ٢.

(٢) نفس المصدر السابق.

التوأمة بين المؤسسات والنوادي .

ومن ذلك تنشيط التحرك الإعلامي لتنوير الرأي العام العالمي وإعادة صياغة أفكاره الخاطئة ، وتمكينه من الحقائق ، وتشجيع بعض الأقلام الدولية المعروفة لتسهم في فك الحصار الإعلامي الدولي ، وكسب أخرى عبر الاتصال المباشر ، واستدعائها في إطار مؤتمرات وطنية وتنظيم زيارات ميدانية ، لترتسم عندها صورة حقيقية عن الواقع السوداني . ومن المهم أيضا تفعيل دور المسلمين في بلاد الغرب للتعريف بالقضية السودانية . هذا إلى جانب تشجيع تبادل الزيارات العلمية والفكرية ، كرحلة حسن الترابي سنة ١٩٩٣ إلى كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية[١] . وكذلك بتنوير الباحثين والمختصين . إنه من الضروري إحكام استخدام المتاح في ظلّ معطيات دولية لا تخدم أصلا القضية السودانية ، وذلك بالتعرّف على خصائص الواقع الغربي وفلسفته للتوفّق إلى النتائج

(١) عُرف في الغرب كثير من المتنوّرين الموضوعيّين الذين لهم مواقف مشرّفة تجاه الثقافات الأخرى وبالذّات الثقافة والحضارة الإسلامية، ممّن يدعو إلى ضرورة الإنفتاح على الآخرين ومحاورتهم، ومن هؤلاء الرئيس الألماني «هورست كولر» الذي أكّد على أهمية الحوار مع الإسلام والمسلمين حتى لا يشعروا بأن هناك حربا صليبية ضدهم، لكنه شدد في الوقت نفسه على ضرورة حصار من وصفهم بالمتطرفين المسلمي. وفي مقابلة أجرتها معه القناة الثانية في التلفزيون الألماني «زد دي إف» بعد إعلان فوزه كرئيس للبلاد الأحد ٢٣-٥-٢٠٠٤ قال كولر: إنه جاء «كرئيس لجميع المواطنين الألمان والمقيمين فوق الأراضي الألمانية". وشدّد على أهمية الحوار مع الإسلام والعالم الإسلامي، مشيرا إلى أن المسلمين يمثلون جزءا مهما من العالم، ويجب احترام دينهم وثقافتهم حتى لا يشعروا أن هناك حربا صليبية وتمييزا موجها ضدهم.
في المقابل أكد الرئيس الألماني الجديد على ضرورة حصار من وصفهم بالمتطرفين والمتشددين المسلمين، معبرا عن رفضه لوجود تيار من المسلمين في ألمانيا يحتفل بذكرى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حسب قوله. وأعرب عن أمله في عودة ألمانيا إلى دورها الرائد في تصدير الأفكار وتطويرها استنادا إلى ماضيها كبلد للشعراء والمفكرين الكبار على مدار التاريخ الإنساني. ويشار إلى أن الرئيس الألماني المتخلي «يوهانس راو» الذي انتهت ولايته في يونيو ٢٠٠٤ كان له العديد من المواقف المتميزة تجاه المسلمين في ألمانيا والقضايا المتعلقة بالعالم الإسلامي. انظر شبكة: إسلام أون لاين: خالد شمت ٢٤-٥-٢٠٠٤.

الإيجابية المرجوّة[١].

*****

(١) لمّا عزمت على نشر هذا البحث سنة ٢٠٠٥ والذي كان في الأصل بحثا قدّم لنيل درجة الماجستير من كلية أصول الدين بجامعة أم درمان الإسلامية بجمهورية السودان، حاولت الاستفادة من بعض الملفات أو الدراسات التي عساها أن تكون قد أنجزت في هذا الإطار من طرف المؤسسات السودانية المختصة، إلا أنني لم أعثر على شيء من ذلك، وهو في الحقيقة مخالف لتوصيات كلّ المؤتمرات والملتقيات السودانية، التي تؤكّد على ضرورة التوثيق والنّشر وتنوير الباحثين أفرادا ومؤسّسات.

obeikandl.com

المبحث الثاني
البعد السياسي النصراني للحوار

تمهيد:

يغلب طابع التظلّم على أغلب مداخلات رجال الدين النصارى أو طبقتهم السياسية ، وهو ما نلحظه في مختلف جلسات مؤتمر حوار الأديان الذي عقد في أكتوبر ١٩٩٤ . فكثيرة الإشارات التي يفهم منها حالة القلق والتظلّم وعدم الرضا ، خاصّة وأنّهم «قد ساهموا في نهضة البلاد على جميع المستويات»[١] . كل ذلك وغيره إنعكس على مضامين الورقات التي قدمها النصارى ، والتي تدفع باتجاه المطالبة بهامش أكبر من الحريات ، ومساحات معتبرة للمشاركة في الحياة العامة[٢] .

لكن إلى أيّ مدى يتّفق ذلك مع ما ورد في وثيقة السودان لحقوق الإنسان من تعريف تأصيلي لحقوق الإنسان عامة؟ . فقد ورد فيها ما نصّه: « حقوق الإنسان ، أو الحقوق الطبيعية ، أو الحقوق الأساسية ، عبارات ثلاث أستعملها المفكرون السياسيون وفقهاء القانون ، للتدليل في مختلف الأزمان والبلدان على مجموعة متكاملة من المبادئ والقيم التي ربما تباينت سعة وضيقا ، وتأثيرا في واقع الحياة أو انحصارا في دوائر الفكر والنظر ولكنها تلتقي وتجتمع كلها في أنها تنطلق من مرتكز أساسي واحد : هو أن للإنسان بوصفه إنسان ـ وبصرف النظر عن شكله أو لونه أو جنسه أو ديانته ، أو مهنته أو مكانته ـ حقوقا أو حرمات معينة يجب

---

(١) كلمة فيلوثاوس فرج بالمكتبة القطبية بأم درمان، بمناسبة إفطار رمضان الذي أقامته على شرف رئيس الدولة في ١٤ فبراير ١٩٩٦.

(٢) يرى جوانق توج: أن تولي الوظائف خاصة الهامة كان يتم على أساس قبلي جهوى، وإن ما وقع حديثا هو وراثة تلك الوظائف والاستمرار فيها، ربما لا توجد توصية في ذلك ولكن هذا هو الواقع. مقابلة مع الباحث.

على جميع الناس والجمعيات والحكومات بل وعلى المجتمع الدولي بكل ما فيه من قوانين ومنظمات أن ترعاها و تحافظ عليها .

هذا ومن نوافل الكلم أن رعاية حقوق الإنسان والحفاظ عليها ، والحيلولة بينها وبين أن تهدر أو أن تنهتك ـ إضافة لقيمتها الخلقية والمبدئية المطلقة ـ شرط لا يتمّ بغيره تحرّر الإنسان من أغلال العبودية بمختلف أصنافها سياسية واقتصادية واجتماعية ، كما أنها شرط لازم لتحقيق التقدم والتعاون بين بني البشر في مختلف مسالك الحياة الإنسانية ، وعلى شتى الأصعدة محلية وقومية وإقليميه وعالمية[١] .

وبناء على ذلك أصدر رئيس المجلس الوطني الانتقالي قرارا بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٩٢ ميلادية ، يقضي بتكوين لجنة لحقوق الإنسان بالمجلس . وكان من خلاصة عملها إعداد هذه الوثيقة والتي أمّن فيها على أن تكون «وثيقة لأجيالنا القادمة تهديهم وترشّدهم وتنير الطريق بين أيديهم وتكون موضع فخرهم ومصدر اعتزازهم على مر السنين وتعاقب الأزمان»[٢] . وقد أمنت هذه الوثيقة في تأصيلها لحقوق الإنسان وحمايتها على الآيات القرآنية ونصوص من الكتاب المقدس[٣] .

وورد في مشروع الميثاق القومي للعمل السياسي تحديد لمقوّمات النظام السياسي: "يقوم نظامنا السياسي على إعلاء قيم الحرية والكرامة والعدالة ورعاية حقوق الإنسان ، كما وهبها الله لعباده وأقرتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية والإقليمية التي انضم إليها السودان ، وخاصة ما اتصل بحرية الاعتقاد والعبادة والرأي والتعبير وألاّ يروّع إنسان أو يرهب أو يهان ، ولا يقوم قيد على حريته ولا حبسه والتحفظ عليه إلا وفق قانون وبرقابة قضائية في

(١) الفصل الأول ـ مقدمة عامة: ص٤.

(٢) نفس المصدر السابق، كلمة الافتتاح: ص٢.

(٣) نفس الصدر السابق: ص٣.

الالتزام بشرع الله[١] .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الباب الذي كان يعالج الجرائم المتعلقة بالأديان في قانون العقوبات لسنة ١٩٨٣ ، هو تكرار للنص الأول لقانون العقوبات لسنة ١٩٢٥ الذي صاغه المستعمر البريطاني ، ليكبت به صوت التحرّر ويقمع به كلّ نفس ثوري ، والمقصود به على وجه الحقيقة الإسلام الذي كان وقود الثورة ضدّ الاستعمار وأعوانه ، حتى جاء القانون الجنائي الإسلامي لسنة ١٩٩١ ، ليحسم حق الإنسان في المعتقد الديني ويحميه ، فيعاقب من يسب علنا أو يهين بأي طريقة أي من الأديان أو شعائرها أو مقدساتها أو يعمل على إثارة شعور الاحتقار لمعتنقيها بالسجن أو الغرامة أو بالجلد .

ولم يميّز القانون دينا دون دين . كما عاقب القانون أيضا على تخريب أو تدنيس مكانا معدا للعبادة أو أي شيء يعتبر مقدّسا لدى أي طائفة من الناس ، وعاقب أيضا على اعتراض أو تشويش أي اجتماع ديني دون مسوغ بقصد إهانة ذلك الدين أو تلك الطائفة . كل هذا كان حرصا من المشرع على حماية حق الإنسان في الاعتقاد والعبادة[٢] . أما من الناحية الدولية فقد أكد السودان التزامه بجميع المواثيق والعهود التي تضمن حماية حقوق الإنسان بلا استثناء [٣] ، وبذلك انضم إلى الاتفاقيات والمعاهدات وأمضى عليها لتحقيق هذا المقصد العظيم ، والتي منها:

ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٧٦ .

ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٧٦ .

---

(١) الباب الثالث: الحريات العامة وحقوق الإنسان: ص ٧.

(٢) انظر: عبد الرحمن إبراهيم الخليفة (المدعي العام بوزارة العدل والنائب العام): حقوق الإنسان في القوانين السودانية، ورقة ضمن فعاليات مؤتمر حقوق الإنسان في الإسلام، نظمته نقابة المحامين السودانية، الخرطوم ١٩٩٣، ص ٥.

(٣) تجاوز السودان في تعريفه «اللاجئ» في قانون تنظيم اللجوء لسنة ١٩٧٤، حدود التعريف الوارد في اتفاقية جنيف لسنة ١٩٥١ فأضاف لذلك: الأطفال وأيتام الحرب.

ـ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ١٩٧٦ .

ـ الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ١٩٧٧ .

ـ البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين ١٩٧٤ .

ـ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ٧٤ - ١٩٧٧ .

ـ الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية ٨٦ - ١٩٩٠ .

ـ الاتفاقية الخاصة بالرق ٢٦ - ١٩٢٧ .

ـ بروتوكول بتعديل الاتفاقية الخاصة بالرق في جنيف في ٢٥ ديسمبر ١٩٢٦ سنة ١٩٥٧ .

ـ الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق ٥٦-١٩٥٧ .

ـ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ٩٠ - ١٩٩١ .

ـ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، وقد وقعت عليها حكومة السودان بتاريخ: ٤ يونيو ١٩٨٦ ولم تتم المصادقة عليها بعد[1] .

المساواة في الحقوق:

يمكن حصر هذه الحقوق في ثلاث مطالب رئيسة ، كثيرا ما يطرحها النصارى ويؤكّدون عليها باستمرار ، وذلك لصلتها المباشرة بالفرد ولبالغ تأثيرها فيه ، وهي غالبا لا تخرج عن؛ حق التعليم والحماية القانونية وحرية التعبير .

حق التعليم: تعتبر مسألة التعليم نقطة حساسة جداً ، ومثار جدل بين

(١) وثيقة السودان لحقوق الإنسان، الفصل الرابع: التزام السودان بالمواثيق الدولية، ص٤٤.

الحكومة والكنيسة . ففي حين تعتبره الكنيسة وسيلتها الأساسية في تأطير الطلاب ومدخلاً رئيسياً في سياستها التبشيرية ، كما بيّنا سابقاً عند عرضنا للتعليم الكنسي الذي يقوم على التوجيه التربوي ، عبر وضع برامج تعليمية خاصة يقوم عليها نظار مختصون ممن لهم درجات دينية رفيعة ، فإن الدولة تعتبر ذلك جزء من سيادتها الوطنية ، بتوحيد التعليم من حيث المؤسسات والمناهج واللغة ، منعاً لأي تحويل لمسار التعليم عن هدفه الأصلي الذي يجمع بين التربية والتكوين .

وقد ظهرت ثمار ذلك التوجيه الخاطئ لمسار التعليم في تكوّن نخبة جنوبية علمانية ، تربّت في مؤسّسات الكنيسة على الحقد والكره . والتي عملت لاحقا على عرقلة سياسات الدّولة ، وتعطيل برامجها التعليمية . وقد زادت المنافسة في السنوات الأخيرة ، وذلك لتوجس الكنيسة الكاثوليكية خوفاً من المشروع الحضاري الذي تبشر به الدولة الحديثة . إلا أن ذلك لم يفد الكنيسة كثيراً وذلك للنتائج التي أظهرتها الإحصائيات الرسمية . فبرغم حرية التعليم الديني إلا أنه لم يشهد تقدّما يُذكر على مستوى المؤسسات وعدد الطلاب المنتسبين إليه . وذلك لأسباب منها:

ـ جدية الثورة التعليمية التي خاضتها الدولة ، وارتفاع نسبة القبول بجميع المراحل .

ـ إلزامية التعليم ، وانتشار مؤسساته بجميع مراحلها في مختلف أنحاء البلاد .

ـ تيسير شروط القبول ، وتشجيع الالتحاق بالتعليم ، في أي سِنّ كانت .

ـ عجز الكنيسة عن تمرير سياساتها ، للجهد الإيجابي الذي بذلته الدولة عبر وسائل الإعلام والتثقيف المختلفة لشرح مشروعها الحضاري .

ـ توحيد المناهج التعليمية ، والإشراف التربوي من قبل الحكومة على المؤسسات التعليمية الكاثوليكية والكنسية عامة .

ـ الضبط التربوي والإصلاح الإداري الذي أثر إيجابياً على سير الدراسة وانتظامها .

ـ الاهتمام بالمعلّم في جميع المراحل الدراسية من حيث التدريب والتأهيل ، ممّا أفقد المدارس الكنسية ميزة تفردها من حيث الإطار التربوي والمنهج الدراسي والانضباط العام .

وقد جاء في الاستراتيجية القومية الشاملة جملة موجهات وأهداف تؤكد هذه المعاني ، والتي تستهدف:

ـ عناية التربية بتحقيق التوازن في شخصية الإنسان السوداني من حيث حاجات الجسم وحاجات الروح ، وطاقة الفكر وقدرة العمل ، وتنشئة المتعلمين على الأخلاق الفاضلة ، والمحبة والتعاون ، والسعي في خير المجتمع وتعزيز تماسكه وقوّته ، وتمكينه من البناء والتعمير ، وفاء بأمانة الاستخلاف .

ـ تقوية روح الوحدة الوطنية في نفس الناشئة ، وتنمية الشعور بالولاء للجماعة والوطن ، وإعمار وجدانهم بحبه ، والاستعداد لبذل الذات من أجل رفعته ، والدفاع عنه[١] .

برغم تلك الإجراءات السياسية لفرض سيادة الدولة لتحقيق وطنية التعليم في التكوين والتوعية وتساوي الفرص ، فإن الكنيسة تتمتع بصلاحيات كبيرة في الميدان التربوي التعليمي ، كما لا توجد سياسات تحد من تحركها ، أو أي ضغوط تمارس ضدها ، وأن ما أثارته الكنيسة الكاثوليكية من مسألة مصادرة الدولة لبعض مدارسها ، لم يتجاوز كونه مدارس في مناطق عشوائية أملت ضرورة إعادة التخطيط والتهيئة العمرانية أن تزال مع جملة المساكن العشوائية .

فهي إذا ليست خطّة استثنائية خاصة بالمنشآت الكنسية[٢] ، إذ أنّ أغلب

(١) استراتيجية التعليم العام: س ٦٧.

(٢) فيلوثاوس فرج، مقابلة شخصية مع الباحث، الخرطوم: ٦ ديسمبر ١٩٩٥.

المؤشّرات في صالح تلك المؤسّسات ، خاصة إذا راجعنا توصيات ومقررات حوار الأديان لسنة ١٩٩٤ ، والتي أصبحت جزء من منظومة التعامل بين الكنيسة والحكومة . ومن ذلك إلغاء منشور الهيئات الكنسية والتبشير لسنة ١٩٦٢ ، ثمّ صدور قانون جديد يحدد العمل التبشيري وينظمه . ويوضّح الجدول التّالي عدد الطلبة المنتسبين لمدارس الإرساليات الكاثوليكية في جميع المراحل التعليمية للسنوات المثبتة أدناه:

التعليم	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٥/٩٤
الابتدائي	٧٢٩٣	٨٢٩٩	-
الأساس	-	-	٩٨٤٩
المتوسط	١٥٩١	١٩٩٩	-
الثانوي	٨٥٥	١٠٥٦	١٥٨٦
نتيجة الجداول	٩٧٣٩	١٠٣٥٤	١١٤٣٥ (*)

الحماية القانونية: ينصّ الدستور على حقوق المواطنين ويتكفّل بحمايتها ، ليستظلّوا بظلّها ويتساوون في الحقوق والواجبات وحظوظ المشاركة . وممّا يلاحظ:

ـ أنّ خطاب الدولة الرّسمي يوجّه دائماً إلى عموم الشعب ، بلا خصوصية أو استثناء لأحد بناء على أي اعتبار من الاعتبارات .

ـ عدم عمق خطاب النصارى أو عدم جديته ، ممّا يثير بعض الشكوك والتوجّسات من وجود طرف آخر يدفع نحو إثارة جملة نقاط جانبية والبحث عن أسباب توهين الحوار ، وإظهار الواقع في صورة سوداوية ، سمته الخلاف والاضطهاد والتفرقة الدينية والعرقية ، وعدم وجود سلطة فعلية محايدة تحمي المواطن ، الذي يؤدي ضريبة إنتمائه المخالف للأغلبية ، وهو ما ذهب إليه

(*) مصدر الإحصائيات: وزارة التربية والتعليم العام بالسودان، التخطيط الاجتماعي، قسم الإحصاء (راجع السنوات المعنية بالدراسة).

المطران غبرائيل زبير واكو [١] ـ كبير الاساقفة الكاثوليك- في تحديد لنظرة المسيحي إلى «هُنَاءَنَا How The Christian Sees Our Here» حيث يقول: « وعلى ضوء هذا كله يعرّف المسيحي العادي «هُنَاءَنَا» بهنا توترات الأديان ، بالصراع وبالشكوك . . .المسيحي الذي يظن ذلك هو الذي يشعر بأن حقه مهضوم في المدارس ، في فرص العمل ، في الجندية ، في الإسكان والإيواء ، وكذلك الخدمات العامة .

وهو ذلك الشخص الذي يشعر بأن حقه في الحرية وفي العبادة مهضوم ، وحين لا يجد مكاناً يؤدي فيه صلاته ، وحين لا يمكنه تجميع أفراداً من ذوي عقيدته لأداء صلوات بالمناسبات العائلية في منزله ، وهو الذي يفقد عمله بسبب تضمن الاستجواب المجري قبل الحصول على العمل لآيات من القرآن» . و"هنالك المسيحي الذي يزعم بأن كل شيء على أحسن ما يرام وما يدعيه المسيحي العادي أو ما يخشاه فهو مجرد إشاعة ضد السودان ، ولهؤلاء الأصناف ليس هناك ضرورة للحوار بما أن الحوار موجود بطبعه»[٢] .

وبقدر ذكر الإيجابيات وما عرفته تجربة الحوار من تقدّم مشهود ، فإنّ ذلك لا يمنع الإقرار بوجود واقع صعب موروث عمّقته غياب الثقة والخوف المتبادل . إلاّ أنّ الإقرار بالتركة الثقيلة ليس عيباً في ذاته بل المطلوب تجاوز ذلك ، بل العيب في الإقرار بذلك وعدم القدرة على تجاوزه . وقد قصد «الكاردينال إيرنزي» مبعوث الفاتيكان في حوار الأديان لسنة ١٩٩٤ ، في مداخلته إثارة بعض القضايا الجانبية والتقليل من حجم وأهمية المؤتمر ، بتوجيهه الخطاب إلى الحضور السوداني أن ينتبهوا لمشاكلهم الداخلية وعدم التعويل على الطرف الأجنبي . إشارة منه إلى وجود مشاكل وخلافات تشقّ الصف السوداني ، متّفقا

---

(١) Inter – religious Dialogue In The Sudan – Can we Sustain it? – The Conference On inter – religious Dialogue, held, in Khartoum, October ١٩٩٤ – P٢.

(٢) نفس المصدر السابق.

في ذلك مع «غبرائيل زبير واكو» الذي يرى «وجود توترات وصراعات قائمة ، وجود تفرقة وغبن سياسي واجتماعي ، ظهور خيبة أمل وكذلك استياء وغضب وتفشي للظلم وللشكوك ، وكل الآمال والأحلام قد تبخّرت»[١] . وهو ما يبرز التناقض الذي يشق الصف النصراني السوداني ذاته[٢] .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مشروع الميثاق القومي للعمل السياسي[٣] ، باعتباره نابعاً من الرأي الشعبي العام في مؤتمر جامع ، يرى أن المساواة تنبع من وحدة الأصل الإنساني المشترك ، وهي أساس التمتع بالحقوق والتكليف بالواجبات . . .والشعب السوداني شعب مفطور بطبعه على المساواة يعيشها واقعاً ملموساً يحس به الجميع في حياتهم ، وتوجب المساواة على المواطنين كافة رعاية الحقوق المتساوية لكل المواطنين والسعي لتعميق الولاء

---

(١) مصدر سابق: ص ٤.

(٢) أ: إنجلو بيدا؛ نائب رئيس المجلس الوطني الانتقالي يتحدث عن مخلفات الاستعمار، ويرى أن المناخ الآن سليم، وفرصة مواتية لتثبيت التعايش في ظل المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص. مقابلة شخصية مع الباحث، أم درمان: ٢ نوفمبر ١٩٩٥.

ب: فيلوثاوس فرج: يذهب إلى أن الواقع السوداني يعتبر مثالاً للتعايش والتقارب بين الناس بمختلف الوانهم السياسية والدينية، مستدلا على ذلك بمساندة المسلمين له في دائرته عند ترشحه للانتخابات في مرة سابقة، مع تأكيده على ضرورة التحاور حول بعض الإشكالات الموجودة حقيقة، خاصة على مستوى إنفاذ القوانين وتعميمها. مقابلة شخصية مع الباحث، الخرطوم ٦ ديسمبر ١٩٩٥.

ج: سمير ساوس؛ قاضي بمحكمة استئناف ولاية الخرطوم: يؤكد على مبدأ العدالة والمساواة، وتمتع الناس بحقوقهم الأساسية، بعيداً عن جميع أشكال التفرقة والإكراه. راجع: قوانين الأحوال الشخصية لغير المسلمين في السودان، ورقة ضمن مؤتمر حوار الأديان، الخرطوم: أكتوبر ١٩٩٤، ص٨.

د: الأب أزيكل كوت جوك؛ سكرتير عام مجلس الكنائس السوداني: يرى أن الحوار هو الوسيلة للتفاهم، وأن في السودان حاجة ماسة للحوار بين الأديان لأنه يمكن عبره معالجة الكثير من المشاكل. جريدة السودان الحديث، الثلاثاء ١١ أبريل ١٩٩٥.

(٣) الميثاق القومي للعمل السياسي: ص٧.

الوطني والارتقاء به[١] و « من حق أي شخص التمتع بالسلم والأمن ومقاضاة الدولة أو أجهزتها المختلفة أو الأفراد إذا حدث إخلال منهم بأي من الحقوق الواردة في وثيقة السودان لحقوق الإنسان »[٢] ، باعتبارها عقداً التزمته جميع الأطراف على اختلاف أصولها الدينية والعرقية والاثنية ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة:٨] .

حرية التعبير: يعتبر النصارى أنّ قيودا إعلامية مفروضة عليهم ، تحدّد مشاركتهم الفاعلة في إبداء آرائهم ومواقفهم من مختلف القضايا الوطنية التاريخية منها والمعاصرة . هذا إلى جانب القيد الذي تفرضه الدولة على حرية النشر والتوزيع التي لها علاقة بدينهم وثقافتهم . لذلك من حقهم بل وواجب على الدولة أن ترفع يدها على جملة هذه الحقوق من أجل مشاركة فاعلة في الحياة العامة[٣] ، وأن تعامل الجميع على قدم المساواة ، مواطنين يسعهم ما يسع غيرهم من الحريات لا إرثا تتمتع به فئة دون أخرى . ممّا ولّد بينهم ظاهرة الشعور بالاحباط واليأس ، وجدّد فيهم أسباب العنصرية التي أصبحوا يعيشون على مقولاتها[٤] .

وقبل عرضنا للموضوع من الناحية الميدانية والوثائقية ، ننبّه إلى معطيات تتعلّق بالكنيسة السّودانية ، التي جازفت بِوُلُوج العمل السياسي رغم معارضة أوساط نصرانية دعت إلى عدم الزّج بالكنيسة في المتاهات السياسية:

ـ أنّ الكنيسة اختارت سياسة الضّغط لابتزاز وإحراج الدّولة .

ـ سعت الكنيسة إلى طمس الحقيقة والتعتيم على الواقع السّوداني .

---

(١) انظر وثيقة السودان لحقوق الإنسان – الفصل الثالث: ص٢٥.

(٢) نفس المصدر السابق: ص٧.

(٣) القمص فيلوثاوس فرج: مقابلة شخصية مع الباحث، كنيسة الشهيدين بالعمارات، الخرطوم ٦ ديسمبر ١٩٩٥.

(٤) أنجلو بيدا: مقابلة شخصية مع الباحث، المجلس الوطني الإنتقالي، أم درمان ٢ نوفمبر ١٩٩٥.

ـ أرادت الكنيسة أن تخفي فشلها في استقطاب الجُدد فضلا المحافظة على القديم ، أمام قيام المؤسّسات الخيرية وجمعيات الإغاثة الوطنية والطوعية التي أسهمت في استقبال اللاّجئين والمتضرّرين . كما أكّدت إحصائيّات سنة ١٩٩٣ أنّ الفسيفساء الدينية بالجنوب على غير ما تشتهيه الكنيسة وتروّج له ، خاصّة بعد انحسار المدّ الكنسي بالجنوب والذي يأتي في الترتيب الثالث بعد الوثنية والإسلام . وقد انتهينا بدراستنا المسحية التي شملت حركة النّشر والتوزيع والإعلام المباشر (إذاعة وتلفزة) والصحافة إلى النتائج التالية:

١- حركة النشر والتوزيع: يوجد بالعاصمة القومية عدد كبير من المكتبات المتخصصة في توزيع وترويج الثقافة الدينية النصرانية . والتي تعرض عشرات العناوين وبكميات خيالية تباع بأسعار رمزية مغرية لا تعادل ثمن التكلفة . وبرغم هذه الحرية التي تفتقدها المؤسّسات الإسلامية وتعجز على توفير تلك الإمكانات المالية الهائلة ، فلا تكاد تخلو صحيفة أو برنامج إذاعي أو تلفزي من تشكيات وتظلُّم رجال الدّين النصارى ممّا يعتبرونه حصارا تمارسه الدولة ضدّهم .

هذا إلى جانب الأداءات الجمركية المرتفعة على المستوردات من الكتب والمطبوعات التي تحتاجها الكنيسة في عملها التبشيري اليومي بين أتباعها . وفي تقديرنا بناء على مشاهداتنا فإنّ هذا مخالف لواقع الحال ، وذلك لما يتمتّعون به من تسهيلات كبيرة خاصّة على مستويات الإعفاء الضريبي والأداءات الأخرى . نلاحظ ذلك من خلال التوزيع المجاني والخيالي للمطبوعات ، وما هو مسعر رمزياً لا يتعدى كونه طريقة منتخبة لتجنب الرّقابة وعدم إثارة الانتباه .

فما هي نسبة المرابيح عندما يباع الكتاب المقدس بطبعة فاخرة حديثة وعلى ورق من النوع الرفيع ، وفي حجم يقارب ١٠٠٠ صفحة بثمن زهيد لا يتجاوز ١٥٠,٠ أورو ، هذا إلى جانب مجلات الأطفال الملونة والمصورة والمتوفرة بأعداد ضخمة تتجاوز أحيانا نسبة النصارى الإجمالية بالسودان ، حيث يقدّر سعر

النّسخة الواحدة بحوالي ٤٠,٠ أورو . ولرّبما انتفت الغرابة لو كانت الطبعة سودانية محلية[١] إلا أنها وبنسبة ٩٩,٩٩٪ مستوردة وأن نسبة ضئيلة منها من البلاد العربية: لبنان ، مصر ، والباقي بلا استثناء وافد من جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عامة .

إنّ هذه الوضعية بقدر ما تعبّر على مناخ الحرية والتسامح الأصيلين بالسوداني ، ممّا يساعد النصارى على توفير أدوات عملهم ووسائل تربية أبنائهم وأتباعهم ، فإنّها لا تمنع من طرح بعض الأسئلة الملحّة:

ـ ما هي مصادر تمويل الكنيسة؟ . وهل من حق الدّولة مراقبة تلك المصادر ، منعا لتسلّل تمويل مشبوه أو تبييض الأموال كما هو حال العديد من المنظّمات الكنسية في أفريقيا ، بل وتشير بعض الأصابع إلى شخصيات دينية نصرانية سودانية ، لرّبما تكون قد تورّطت يوما ما في عمليات مالية مشبوهة .

ـ لماذا يعتمد الناشرون لهذه المطبوعات على طريقة الإخراج ذات الخصائص العربية من حيث الأسماء والملامح والملابس؟ . علما بأنّ النصارى الأقباط من أصول مصرية يعتزون بتاريخهم ويعتبرون العرب غزاة ومحتلين ، كما أنّ النصارى الجنوبيين يعتبرون أنفسهم أفارقة وأنّ العرب كذلك غزاة محتلين . فكان أولى وأجدر أن يحاكوا تقاليدهم وأنماطهم التاريخية إن كانوا يتوجّهون بالخطاب إلى مواطنيهم . إلاّ أنّ المسألة غير ذلك ، فهم يروّجون تلك المطبوعات بأعداد ضخمة في إطار سياسة تنصيرية تستهدف أبناء المسلمين الذين لن يجدوا فرقا كبيرا بين القصص الإسلامية ، من حيث المضامين والإخراج ، وبين القصص التنصيرية التي تعرض قصصا شبيها بالقصص القرآني أو دروس من السيرة النبوية أو تاريخ الأنبياء والرسل . هذا إلى جانب محاكاة المطابع الإسلامية في تمييز الآيات والأحاديث من حيث الخط والإخراج .

---

(١) من المطبوعات النصرانية المحلية: نشرية عماوس – تابعة للكنيسة الكاثوليكية، وتوزع مجاناً. وهي نشرية متواضعة من حيث المواضيع والاخراج ونوعية الورق والطباعة.

ـ هل تقوم الدولة بدورها في حفظ مواطنيها من الإغراء ، وخاصة حماية الأطفال المسلمين من الإختطاف الديني الذي تمارسه الكنيسة ، كما أصبحوا عرضة للتشوة العقائدي ، لسهولة الحصول على هذه المطبوعات؟ .

وقد كنت في إحدى زياراتي الدورية لأماكن العرض المفروشة بشوارع الخرطوم بحري ، أتحدث إلى الأطفال وخاصة بعض طلاب مرحلة الأساس ، فكانوا يعبرون عن سعادتهم بهذه النشريات لاحتوائها على قصص رائع له أبعاد تربوية إنسانية . بل خاطبني شاب أحسب أنه مثقف قائلاً: إنها قصص إسلامية ، تساعد في توعية الأطفال دينياً . خاصّة وأنّ دار النشر أو الجهة المسؤولة على تلك المطبوعة توضع في الغلاف الخارجي للنشرية؛ بخط دقيق وعبارة مختصرة غير دقيقة .

٢- الإعلام المباشر (الإذاعة والتلفزيون): يتمتع النصارى بمساحات معتبرة في البرمجة الإذاعية والتلفزية؛ نقل الصلاة والمناسبات الدينية وتغطية الاحتفالات والتظاهرات الثقافية ، إلى جانب مشاركتهم الفعّالة في مؤسّسة الإعلام؛ مذيعين ومنشّطين ومبرمجين وفنيين ، على المستويين القومي وخاصّة الولائي لعوامل اللّغة والثقافة . إلا أنّهم لا يعتبرون ذلك كافيا لتأطير أتباعهم ، والاسهام في نشر الثقافة الوطنية عامّة من خلال الخطب والمواعظ والبرامج الموجّهة[1] .

٣- الصحافة: يرى النصارى أنه تبعاً للمضايقة والرقابة المفروضة على حرية أقلامهم الصحفية ، عزف الكثير منهم عن العمل الصحفي ، ممّا خلّف فراغاً كبيرا لا يسده إلا صاحب القلم المعني ، المعبّر عن فئة اجتماعية معيّنة قادرة على الاسهام في حركة النقد والتوجيه والنصح . وقد لمسنا خلال المسح الصحفي الذي قمنا به على ثلاث فترات زمنية متفاوتة: سنة ١٩٩٣ ، سنة

(١) جوانق توج: نفس المصدر السابق.

١٩٩٦ ، سنة ٢٠٠١ ، وجود بعض الأقلام النصرانية ، شمالية وجنوبية ، متميّزة ومقتدرة ، من حيث أفكارها ولغتها وطريقتها وأسلوبها الصحفي .

ومن خلال المسح الصحفي الذي قمنا به لمطبوعات: الإنقاذ الوطني والسودان الحديث ، وSudanow, New Horizan لسنتي ٩٤/ ١٩٩٥[1] . تتضح المشاركة العريضة للصحفيين والكتاب النصارى في أهم المطبوعات السودانية ، خاصة التي تطالع في المؤسسات والبعثات الدبلوماسية ، حيث يعمل بها صحفيون قارون ومعروفون على المستوى الصحفي . إلا أن ما تجب الإشارة إليه هو ميل الصحفيون النصارى ــ وأغلبهم جنوبيين ـ إلى الكتابة باللغة الإنجليزية تبعاً لتكوينهم الثقافي واللّغوي ممّا يقلّص حضورهم في المطبوعات العربية ويكثّفها في الأخرى . وتجنباً للإطالة فإنّنا سنقتصر على جدول لعرض المشاركة الصحفية للنصارى من دون تَبْتٍ لفهرست المقالات ، مكتفين بعمل إحصائي شهري نضبط فيه نسبة المشاركة عامة ، مع تعليق وقراءة لجملة نتائج:

جريدة السودان الحديث		
المشاركة السنوية بحسب الشهر		
الشهر	١٩٩٤	١٩٩٥
يناير	٩	١١
فبراير	٨	٤
مارس	٩	٦
أبريل	٨	١٠

جريدة الإنقاذ الوطني		
المشاركة السنوية بحسب الشهر		
الشهر	١٩٩٤	١٩٩٥
يناير	١١	٢
فبراير	٦	٥
مارس	-	٤
أبريل	-	-

(١) تمّ اختيار هاتين السنتين لتوسّطهما عمر خطّة الاستراتيجية القومية الشّاملة، التي حدّدت عشرية التسعينات مرحلة التغيير الجوهري والشّامل. (وفي هذا السياق ننصح بأهمية مراجعة هذه الوثائق الرسمية التي شارك في إعدادها مسلمون ونصارى من مختلف التخصّصات).

obeikandl.com

مايو	٦	٥
يونيو	٦	٤
يوليو	٦	٦
أغسطس	٨	٣
سبتمبر	٧	٧
أكتوبر	٥	٦
نوفمبر	٨	٣
ديسمبر	١٠	٥
الجملة	٩٠	٧٠

مايو	٦	١
يونيو	٦	٣
يوليو	٣	٤
أغسطس	٤	٤
سبتمبر	٧	٥
أكتوبر	٩	٥
نوفمبر	٩	٦
ديسمبر	٣	٤
الجملة	٦٤	٤٣

SUDANOW		
المشاركة السنوية بحسب الشهر		
Month	١٩٩٤	١٩٩٥
January	٢	٠
February	٤	١
March	٢	٣
April	٣	٠
May	٠	٠
June	٠	١
July	٠	٠
August	٠	١

obeikandl.com

September	١	١
October	٠	١
November	٠	٠
December	٣	٠
TOTAL	١٥	٨

NEW HORIZAN		
المشاركة السنوية بحسب الشهر		
Month	١٩٩٤	١٩٩٥
January	٦٠	-
November	-	٩
December	٤١	٢١

نتائج المسح الصحفي: تتلخّص جملة ملاحظاتنا في النقاط التالية:

ـ مشاركة واسعة للصحفيّين والكتّاب النصارى ، وقد استوعبت مقالاتهم كلّ القضايا المطروحة والجادّة .

ـ المشاركة الدورية في الصحافة السودانية ، خاصّة صحيفتي: السودان الحديث والإنقاذ الوطني ، الأكثر شعبية والأوسع انتشارا ، كما نلاحظ وجود صحفيين لهم مشاركات دورية عبر موضوعات متسلسلة ، بعكس المشاركة في الصحيفتين الصادرتين باللغة الإنجليزية واللّتين تغلب عليهما المواضيع الدولية والبعيدة في معظمها عن الواقع الوطني والقضايا المصيرية .

تحقيق المشاركة السياسية:

يعتبر الانطواء والانكفاء على الذات من أبرز سمات الأقباط الذين عُرفوا بالحذر الشديد في علاقاتهم ، ممّا سبّب لهم كثيرا من الاشكالات والتوتّرات ، وهو ما تفرضه طبيعة التعامل بالمثل . ولم يكن ذلك خاصا بأقباط السودان وإنما ألقت تلك الوضعية بظلالها على أقباط مصر . ونقدّر أنّ لذلك جذورا تاريخية ، فقد عاشوا في عزلة اختيارية عن عامّة الشعب ، حفاظاً على كيانهم وبحثاً عن التواصل داخل نفس النسق القبطي . فهم مجتمع منغلق لا يسمحون للآخر بدخوله ، كما لا يتسامحون مع من يغادره من أبنائهم وبناتهم . فلا يترددون في وصفهم بالجنون والسفه ، إن عجزوا عن إقناعهم بالعدول عن رأيهم إذا أسلموا مثلا ، وقد تعدّدت هذه الحالات في مصر ، ممّا استدعى تدخّل أعلى مؤسّسات الدولة لحسم الخلاف .

وقد يستثنى من ذلك بعض رموزهم الذين مارسوا العمل السياسي ، وإن وقع بعضهم تحت سلطان المؤثّرات الأجنبية ، مختلفين في ذلك عن نصارى الجنوب ، الذين انخرطوا في العمل السياسي مبكراً برغم الحصار الثقافي والحضاري الذي فرضه عليهم الاستعمار ، ومارسته ضدهم الأحزاب السياسية السودانية الشمالية ، كما اشتهر من بينهم رموز سياسية وطنية ناضلت ضد الاستعمار وأسهمت من مختلف المواقع في الحركة الوطنية السودانية .

أمّا حديثا فقد أخذ العمل السياسي بين النصارى اتّجاها جديدا ، بعد تفلّته من قيود الكنيسة والفكر الدّيني عامّة ، فظهرت أحزاب جنوبية كثيرة التزم بعضها العمل السياسي السلمي وانتهج آخر الخيار المسلّح ، مكوّنا لنفسه قواعد خلفية في دول الجوار الإفريقي والعربي ، حيث انفجرت الأحزاب القبلية وتكاثرت الزعامات الجنوبية ، ولم يشذّ عن القاعدة الأقباط فمارسوا العمل السياسي من منطلقات عدّة . وتذكر بعض المصادر التاريخية أن حسن البنّا الذي عرف بانفتاحه على الطّرف النصراني قد حرص على إزالة كل أشكال التوتر

والتفرقة التي يمكن أن تحدث ، خاصة في الواقع المصري الذي عرف أكثر من حالة مصادمة بين الأقباط والمسلمين . ومن ذلك:

أ ـ إعلانه أن هدف دعوته هو خلق المجتمع المتدين بحيث يتمسك المسلمون بدينهم وكذلك المسيحيون . . .وأن هذا الإعلان قد شجع مطران قنا (وهي محافظة تالية لأسيوط في صعيد مصر) على أن يوقع عريضة تأييد للبنا ودعوته .

ب ـ كانت له علاقات شخصية مع بعض الرموز القبطية ، فكان يدعو صديقه «لويس فانوس» عضو مجلس النواب ليتحدث معه إلى جموع الإخوان في درس الثلاثاء . كما اشترك «لويس فانوس» و «وهيب دوس» و «كريم ثابت» في اللجنة السياسية المتفرعة عن مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين .

ج ـ لمّا نُقل حسن البنا نقلة تعسفية على عهد حكومة حسين سري باشا من القاهرة إلى محافظة قنا ، كان «توفيق دوس باشا» عضو البرلمان ، الوحيد الذي قام باستجواب الحكومة ، ثم أنه كان من القلائل الذين مشوا في جنازة حسن البنا ، القبطي «مكرم عبيد باشا» .

د ـ عرض بعض الأقباط على حسن البنا إمكانية الانتساب للجماعة باعتبارهم «إخواناً مصريين» وقد قُبل أحد الأقباط فعلاً في نادي الجماعة بمدينة طنطا .

هـ ـ لمّا ترشّح حسن البنا للانتخابات البرلمانية في مصر سنة ١٩٤٤ عن دائرة الإسماعيلية ، كان وكيله في منطقة الطور مسيحياً يونانياً متمصراً هو «باولو خريستوس»[١] .

عُرِفت بعض التنظيمات السياسية القبطية السّودانية وإن غلب عليها طابع الطائفية الدينية . فتمّ تأسيس «التجمّع المسيحي السوداني» ، والذي شقته منذ

---

(١) سعود المولى: تأملات في الوضع الراهن للحوار الإسلامي المسيحي، مجلة الغدير. م ٢، ع ١٧-١٨، خريف ١٩٩١، ص١٢٤.

البداية خلافات كبيرة تتعلّق بخلفية التأسيس وأهدافه ، أمام رفض بعض المتديّنين الزّج بالكنيسة في مطبّ الصراع السياسي ، كما يستبطن ذلك الحذر من الانتساب للأقلية الدينية . فاعتبروا أن الانطلاق من مفهوم المواطنة الصالحة وحقوقها ومبدأ المساواة بين المواطنين وإقرار وحماية الحريات الأساسية هو أفضل المبادئ لممارسة نشاط يعبر عن حقوق فئة من المواطنين ويدافع عنها على ألا يرتبط هذا بالعقيدة .

يرجع ذلك الموقف لرفض الكنيسة التجمع أو التكتل تحت اسم المسيح في ساحة العمل الوطني أو السياسي ، وهي في نفس الوقت لا تمنع المؤمنين بها من ممارسة أي نشاط سياسي ، بل تؤكد وتشجع على ضرورة المشاركة في إرساء دعائم العدالة والسلام ، وأن يعبّر كل منهم على مساندته لحفظ البناء والتنمية وتحقيق الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي سواء بإبداء الرأي أو المشاركة السياسية أو الاقتراع إلى جانب مساندة هذه القيم والمبادئ .

كما أعلنت جماعة أخرى عن نفسها تحت اسم «الأقباط السودانيون» ، وزّعت ثلاثة منشورات متفرقة ، أكدت فيها على انتمائها الوطني وأنه لا يوجد أي تناقض بين الممارسة السياسية والظهور بالصفة الدينية ، كما تحصل الأقباط على امتياز إصدار صحيفة «أخبار الأحد» فظهر منها العدد الأول يوم ٠٨/ ٠٩/ ١٩٨٥ ، ثم تعثرت لعدة أسباب داخلية ، فصدر منها لحدود يونيو ١٩٨٦ قرابة ستة وعشرون عدداً . وعبّر بعض الأقباط عن اتجاهاتهم الفكرية والسياسية بانضمامهم إلى الأحزاب والتنظيمات المختلفة مثل حزب الأمة ، والاتحاد الديمقراطي ، والحزب الشيوعي ، والبعث العربي ، والتنظيم الناصري . هذا وقد كنا أشرنا سابقاً إلى أن دستور الجبهة القومية الإسلامية يسمح بانضمام غير المسلم إلى الجبهة ، وهو ما أكد عليه حسن عبد الله الترابي في البيان الختامي الذي صدر عقب اجتماعات تأسيس الجبهة في يوليو ١٩٨٥ [١] .

---

(١) عادل توفيق عبد النور: المشاركة السياسية للسودانيين الأقباط في انتخابات ١٩٨٦، الطبعة ١/ ١٩٨٨ (د. ن) ص ٧٥ (بتصرف).

ظلت الصفة المطلبية سمة الأحزاب السياسية التي أسّسها النصارى . فبقيت تراوح مكانها عاجزة أغلب الأحيان عن التفاعل الإيجابي مع القضايا الوطنية ، فلم تحدّد بوضوح مطالبها وحدود مشاركتها ، ولم تحل اتّفاقية أديس أبابا ومؤتمر المائدة المستديرة ولجنة الاثنى عشر الأزمة بل راكمتها . لذلك اعتبر بعض السياسيين أن حركة الإنقاذ الوطني التي أعلنت عن نفسها سنة ١٩٨٩ استجابة لمطالب حقيقية وتلبية لطموح عام قصد تجاوز حالة الفراغ السياسي الذي تعيشه البلاد ، والذي عمقته المهددات الأمنية بوصول حركة التمرد إلى خطوط أمامية من الخارطة الشمالية ، مما أفقد الدولة هيبتها وحسم سياسات النخبة الحاكمة .

كما عُدَّ هذا التغيير السياسي مبادرة جادّة لرأب الصدع الوطني واستجابة لواقع الاختلاف والتباين الذي يفرضه التعدد الديني والعرقي والثقافي ، اعترافاً بحق الآخر في البقاء والمشاركة وأن يعيش مواطناً يتمتع بحقه كاملاً . وقد انعكست هذه التوجهات على المؤتمرات الوطنية وخاصة الملتقى الوطني الأول للحوار حول قضايا السلام المنعقد بالخرطوم في سنة ١٩٨٩ ، ثم مؤتمر الإستراتيجية القومية الشاملة لسنة ١٩٩١ ، ثم مؤتمر جوبا السياسي ١٩٩٤ . كما تجد امتدادها في مؤتمرات حوار الأديان المنعقدة بالسودان وخاصة المؤتمر الأخير لسنة ١٩٩٤ ، وقد تضمّنت رغبة صادقة من النصارى المشاركة في صياغة ملامح المشروع السياسي السوداني ، وإدارة مؤسسات الدولة ، وكذلك تنظيم المؤتمرات وإعداد مضامينها .

وبذلك دخل نصارى السودان دورة سياسية جديدة أخذوا فيها بزمام المبادرة ، وتمتّعوا بحقهم الطبيعي في المشاركة على أساس المواطنة ، وذلك بعد تغييب عمقته ظروف ما بعد الاستقلال . وفي وقت مبكّر من عام ١٩٩٤ بلغ «عدد الوزراء المسيحيين في الحكومة الفيدرالية والحكومات الولائية والمحافظين ما يقارب السبعين بالإضافة إلى أربعين نائباً في المجلس الوطني الانتقالي وأكثر من مائتي عضو في البرلمانات الولائية» [1] ، وقد زادت نسبة مشاركة النصارى على

(١) كلمة رئيس الجمهورية السودانية في ختام مؤتمر حوار الأديان، الخرطوم، أكتوبر ١٩٩٤.

المستوى الاتحادي في مختلف مؤسسات الدولة ضمن التشكيلة الحكومية التي أعلن عنها يوم ٢٠ أبريل ١٩٩٦ ، ثمّ صار الأمر شراكة على أسس المواطنة بعد إتّفاقية مدينة نفاشا الكينية في ٢٦ مايو ٢٠٠٤ [١] . وبذلك تجاوزت الدّولة فترة الانتظار ، ووُضِع حد للمزايدات السياسية ، وفُوِّتت الفرصة على الذين استغلوا طويلاً تعقّد الوضع الداخلي في اتجاه إرباك السياسة السودانية واضعاف سلطة الدّولة ، كما حرصوا على عرقلة المشروع السوداني الجديد[٢] ، بكلّ ما

---

(١) أبرمت الحكومة السودانية عدّة إتفاقيات مع حركة التمرّد « الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان »، ومن آخرها: ٢٥/ ٠٩/ ٢٠٠٣ اتفاقا بشأن المسائل الأمنية، ٠٧/ ٠١/ ٢٠٠٤ اتفاقا ينصّ على تقاسم الموارد النفطية.

(٢) لقد إلتزمنا منذ بداية البحث أن لا نُصدِر أحكاما مُسبقة وإنّما ننتظر النتائج بعد البحث والتنقيب. وقد كنّا خلال مسيرتنا البحثية نقف عند جملة من الحقائق الخطيرة والتي لم نبادر إلى الكشف عنها في الفصول السابقة حفاظا على المصداقية العلمية، بأن يتتبّع القارئ تفاصيل الإشكال التاريخي والدوافع الكامنة وراء أزمة الجنوب السوداني. والآن بعد أن أنهينا عملنا الأولي والذي أخذ منّا سنوات عدّة امتدّت منذ ١٩٩٣ وإلى حدود ٢٠٠٧، قضّيناها في البحث والتنقيب عن المعلومة الثابتة والخبر الصادق، نريد أن نعلن حقيقة خطيرة مفادها أنّ أزمة الجنوب هي إحدى الأزمات المفتعلة والمستنقعات الآسنة التي يغذّيها الإستعمار الحديث بقيادة القطب الدولي الذي تتزعّمه الولايات المتّحدة الأمريكية. ولقد أشرنا في خلال تعدادنا لجولات التفاوض التي جمعت بين الحكومة السودانية وحركة التمرّد إلى أنّ سبب فشل التفاوض ووصوله إلى نقطة الصفر لم يكن من فراغ بل له أسباب موضوعية خارجية مفادها أنّ الإدارة الأمريكية هي من يقف وراء هذه العرقلة ويبدو ذلك واضحا من خلال مفاوضات أبوجا النيجيرية أواسط التسعينات حيث تدخّل السفير الأمريكي ليوقف توقيع اتّفاقية السلام التي كان من المزمع التوصّل إليه في ذلك الوقت، ممّا كشف عن الإرادة الإستعمارية وحرص أمريكا على كسب الزمن خاصّة وهي تعاني من أزمة البلقان والمشكل الخليجي. واليوم بعد أن أغلقت جملة ملفّات أخفقت في معضمها بدأت تبحث عن أرض بديلة. لذلك أعادت فتح ملف غرب السودان من جديد برغم اتّفاقية السلام المشوّهة التي عقدتها الحكومة السودانية مع حركة التمرّد في مطلع عام ٢٠٠٥. فهل بدأ اللعب على المكشوف في دارفور بلا خجل من جانب واشنطن وحركة التمرد في جنوب السودان بزعامة سلفاكير ميادیت خليفة جون قرنق بهدف السعي لتفكيك وتفتيت جزء آخر من أرض السودان في الغرب حيث تمثّل دارفور خُمس مساحة السودان، كما ساروا أشواطا كبيرة في فصل الجنوب الذي يمثّل ربع مساحة =

يحمل في ثناياه من توفيق وإخفاق ، إلاّ أنّ ميزته أنّه سوداني المنشأ .

*****

= السودان، بحيث لا يتبقى من السودان الحالي سوى نصفه تقريبا. وفي الفصل الأخير من هذا الكتاب سنكتشف ما أحجمنا عن ذِكره سابقا، ولربّ ضارّة نافعة، كما قيل.

obeikandl.com

خاتمة

من سلام هشّ إلى حرب جديدة

خلل في التفاوض أم ضغوطا خارجية ؟:

« سلام هشّ وحرب جديدة» ، عنوان خاتمة هذا البحث ، يحمل الكثير من التساؤلات ، كما أنّه في قراءته الأولية استفزازي الصياغة . ولكن مع الأسف الشديد ، فإنّ تلك الصياغة لا تخرج عن النسق العام لخلاصات التفاوض ، ومآلات الاتفاقيات الإطارية واتفاقية السلام الختامية التي عُقِدت بين الحكومة السودانية وحركة التمرّد «الحركة الشعبية لتحرير السودان» . لن نستعجل الموقف ، بل سنقوم بقراءة ثانية لتلك الاتفاقيات ، ومن خلالها نتناول في فصلين منفصلين قضية الجنوب والانفجار الجديد في الغرب وبالتحديد معضلة «دارفور» .

رأينا سابقا أنّ الحكومة السودانية أحسنت استغلال جميع الأوراق المتاحة من أجل إضعاف موقف حركة التمرّد التفاوضي ، ووظّفت بشكل جيّد الخلافات الحادة بين مختلف فصائل التمرّد ، فتعاطت مع التناقض بطريقة أكثر مرونة ، أي لم تقتصر على استغلاله إعلاميا كما أنّها لم تهمله نهائيا ولم تعوّل عليه كلية . بل جعلت منه ورقة سياسية ثانوية لعبت آجلا دورا رئيسيا ، عندما دعت الضرورة لذلك ، في حين جعلت من التفاوض وطلب السلام العادل هو الهدف الأسمى والمطلب الأعلى لجميع الشعب السوداني . وفي تصوّرنا أنّ هذا الموقف المبدئي أعطى الحكومة مصداقية وقوّى جانبها التفاوضي ، وأضعف إلى حدّ موقف حركة التمرّد .

إلاّ أنّ هذه الوضعية لم تعمّر طويلا ، حتى انقلب الأمر عكسيا تماما ، فبعدما

كانت الحكومة في موقع الهجوم والتقدّم ، وحركة التمرّد في موقع الدفاع والتراجع ، أصبحت الحكومة في موقف ضعيف مترهّل ، وحركة التمرّد في موقع أكثر قوّة ولربّما تماسك . وسبب ذلك بلا منازع هو الانشقاق الخطير الذي حصل داخل بناء الحكومة ، وانقسامها إلى مؤتمرين؛ المؤتمر الوطني الحاكم والمؤتمر الشعبي المعارض . فكانت تلك الوضعية فرصة تاريخية ذهبية لم تتردّد حركة التمرّد لحظة في استغلالها أيّما استغلال ، فكان من نتائجها الكارثية جملة اتفاقيات فرضت العديد من البنود على الحكومة السودانية ، ما كانت لتحصل لو بقيت متماسكة إلى حين .

تعتبر مبادرة اللّجنة الوزارية لدول الإيقاد أخطر مقترحات الحلول التي أُعلِن عنها بكلّ وضوح ، وهي في جوهرها جسّ نبض ومحاولة لمعرفة مدى تماسك البناء الداخلي للحكومة السودانية ، أمّا عن إطارها فهي مقدّمة لما جاء بعدها من اتفاقيات إطارية مهّدت لاتفاقية نيفاشا ٢٠٠٥ ، تعتبر في عموم تفاصيلها خيارا أمريكيا بلا جدال ، خاصّة وأنّ الإدارة الأمريكية كانت تماطل وتعرقل كلّ جهود السلام الخارجية والداخلية ، بل وأغرت المعارضة السودانية الشمالية بالمال من أجل إفشال جهود الحكومة ، وعدم التقصير في ولادة بؤر جديدة للصراع[1] .

---

(١) انظر عبد الله عبيد: جنوب السودان من الحرب إلى السلم «من مشاكوس إلى نيفاشا"، حيث ذكر: "...ما دعاني لكل هذه المقدّمات الخبر الرئيسي الذي تناقلته جميع وكالات الأنباء العالمية ونشرته كل صحفنا المحلية بالمانشيتات على صدر صفحاتها الأولى بالخط الأحمر: عشرة ملايين دولار مساعدات أمريكية للتجمع...حاول د. شريف حرير مسؤول التنظيم والإدارة بالتجمع (درء الفضيحة) وإنقاذ ما يمكن إنقاذه فصرح للزميلة (الأيام)...: "إنّ التجمع الوطني الديمقراطي يرحب بأي دعم أمريكي غير مشروط" ...وإعلانكم الواضح الصريح بأنكم لن تكونوا طرفا في أي حوار ما لم توافق لجنة المبادرة المشتركة على: فصل الدين عن الدولة، حق تقرير المصير للجنوب، دستور انتقالي متفاوض عليه" . شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، طبعة ١ / ٢٠٠٥، ص ٧ ما بعدها (بتصرّف).

أرادت الإدارة الأمريكية تجريد حكومة السودان من كلّ ورقات التفاوض والزجّ بها في جولات التفاوض اللاّحقة وهي ضعيفة الجانب . لذلك فإنّ المفاوض الحكومي لم يصمد كثيرا أمام الضغوط الخارجية ، فكان كثيرا ما يرفض المقترحات ثمّ يوافق عليها ، فظهر التخبّط في المواقف واضحا ، وبدأت مصداقيته الشعبية تهتزّ ، خاصّة وأنّ جولات التفاوض السابقة والتي كانت بقيادة فريق متمرّس وخبراء مقتدرين أرهقت وفد حركة التمرّد والأطراف الخارجية على حدّ سواء ، بل لم تستطع تلك الأطراف زحزحة موقف وفد الحكومة قيد أنملة . والسبب كان واضحا وهو تماسك البنية الداخلية للدولة في مقابل تفرّق وتصارع أجنحة حركة التمرّد .

وفي تصوّرنا فإنّ خطورة تلك الاتفاقيات لن تطفو على السطح إلاّ مع بداية التطبيق العملي لبنود الاتفاقية النهائية ، وهو مرحلة الإعداد للاستفتاء حول تقرير المصير بالجنوب ، والذي ينبئ بالاتّجاه نحو الإنفصال وليس التوحّد ، إذ أنّ تلك الاتفاقيات الإطارية لم تترك مدخلا للانفصال إلاّ وفتحته وزكّته ، ولم تدع منفذا للتوحّد ورأب الصّدع إلاّ وصدّته وعرقلت المسير إليه . لذلك فإنّ الحديث عن خطورة تلك الاتفاقيات يكمن:

أ ـ من حيث المبدأ:

ـ إضعاف موقف الحكومة السودانية .

ـ إعطاء فرصة تاريخية ذهبية لحركة التمرّد وتقويته على حساب حكومة شرعية ذات سيادة تاريخية ، قاومت الاحتلال وأخرجته بقوّة السلاح .

ـ إلزامية تلك الاتفاقيات وتقييد الحكومة بها .

ـ إعطاء مشروعية للتدخّل الأجنبي في حال تراجع الحكومة عن تلك الاتفاقية أو المماطلة في تنفيذ بنودها ، أو محاولة تحويرها وإخراجها عن سياقها .

ب ـ من حيث النتائج:

ـ أريد باتّفاقية سلام الجنوب ، فصل الجنوب لا وحدة السودان .

ـ أريد باتّفاقية السلام مرحلة أزمات جديدة؛ مشكلة دارفور ، تحت غطاء جديد: حقوق الإنسان ، الميز العنصري ، التصفية العِرقية . . . .

ممّا جعل الحكومة السودانية في موقف لا تحسد عليه ، فتشتّت جهدها بين كيفية تطويق أزمة إمكانية انفصال الجنوب ، وطرق السيطرة على الوضع في دارفور ، ومن مظاهر ذلك:

ـ إعطاء الجنوبيين أكثر ممّا أَمِلوا ، بل هضم حق الكثير من الشماليين باسم الوحدة الوطنية . فقد قُتِل بعض رجال أمن شماليين على يد عناصر مليشيا الجنوب ، وطوّقت الحكومة المسألة ومنعت تداعياتها .

ـ حرص الحكومة على الوحدة الوطنية ، في حين يعمل الجنوبيون على الانفصال .

ـ تأكيد الحكومة على السيادة الوطنية ، في حين يُعلِن الجنوبيون ولاءهم للغرب ودول الجوار . ومن ذلك إعتماد حكومة جنوب السودان اللّغة الأنجليزية لغة تعامل رسمي ، بل جعلت اللّغة الإنجليزية اللّغة العلمية لجامعة جوبا ، وهي مازالت في منطقة الكدرو الضاحية الشمالية للعاصمة المثلّثة ، ومنعت غرس النخيل فيها ، باعتبار رمزا للثقافة العربية ، كما طالب بمقاطعة وسط الخرطوم لتكون العاصمة الإتحادية .

ـ سعي الحكومة جهدها لإرضاء أطراف النزاع بدارفور ، من غير تصوّر واضح لمآلات الصراع ، وإلاّ لما كانت طرفا ثالثا ينخرط في مغامرة غير محسوبة العواقب .

ج ـ من حيث غاية الإدارة الأمريكية:

ـ أخذ نصيب الأسد من ثروات السودان . فهي أرض بكر تتفتّق دررا وكنوزا باطنية ، لم يغص في مكنوناتها ويستخرجها أحد من قبل ، خاصّة البترول واليورانيوم .

ـ تطلّعها إلى موقع عسكري إستراتيجي يطل على دول الجوار ، خاصّة في ظل تصاعد التوتّر الشعبي بعدّة مناطق خليجية ، ممّا يجعل التواجد الأمريكي بها غير مضمون على المدى القريب .

ـ إقامة دولة علمانية بالسودان تقطع مع هوية الشعب وتاريخه .

ـ منع تمدّد الوجود الإسلامي نحو إفريقيا . خاصّة وأن الإسلام في الكثير من مناطق إفريقيا السوداء بدأ يجد صداه في أوساط أصحاب الأديان الأخرى ، كما شهد الوجود الإسلامي التاريخي عملية إحياء وبعث من جديد .

د ـ من حيث خطّة أمريكا:

ـ إمتلاكها مفتاح الوحدة والانفصال .

ـ إملاء الشروط القاسية والمذلّة على السودان ، وهي شروط المنتصر على المهزوم ، مثل وضعية ألمانيا بعد الحرب ، وذلك من حيث: عدد أفراد الجيش ، التصنيع العسكري ، الاتفاقيات العسكرية والأمنية ، وعلاقاتها مع دول الجوار . . .

ـ تحريك ملفّات جديدة ، مثل: الإبادة الجماعية ، تدريب مجموعات القاعدة التي قامت بالعملية العسكرية ضد الباخرة الأمريكية «كول KOLL» الراسية بالمياه الإقليمية اليمنية . إلى جانب قضايا الإرهاب الدولي .

هـ ـ الموقف الحكومي:

يعتبر الموقف الحكومي في غالبه محرج وضعيف للغاية ، وذلك لجملة أسباب غالبها داخلية . إذ أنّ تصدّع البناء الداخلي لأي حكومة يعتبر نذير شؤم ، وينبئ بمستقبل سياسي غير واضح الصورة ، وخير دليل المثال العراقي واللّبناني . ومن تلك الأسباب:

ـ إنشقاق الحزب الحاكم وإنقسامه على ذاته .

ـ انشغال المؤتمر الوطني الحاكم بتصفية خصومه السياسيين الجدد من المؤتمر الشعبي .

ـ مواصلة استبعاد الحكومة للأطراف السياسية التاريخية والمدنية بكلّ أطيافها .

ـ تعامل الحكومة مع الأحزاب السياسية بطريقة تخدم مصالحها فقط .

ـ تعويل الحكومة على كوادر جديدة أغلبها أنتهازية تبحث عن المنصب والمال . . . ولا يهمّها كثيرا مجريات الأمور الوطنية .

ـ استنجاد الحكومة بوجوه حزبية مشوّهة تاريخيا: لها جرائم سياسية ومتّهمة جنائيا ، إلى جانب عمالتها للاستخبارات الدولية ، وتورّطها في فضائح مالية . . .

ـ قلّة أوراق التفاوض بيد الحكومة ، وهذا يجعلها في موقف حرج للغاية .

و ـ خيارات الحكومة المستقبلية:

في تصوّرنا وبناء على قراءة متأنية للواقع ، فليس للحكومة السودانية مساحة حرّة واسعة تمكّنها من المناورة على طريقتها الخاصّة ، لذلك باستطاعتها:

ـ رسم علاقة جديدة مع أمريكا فيها كلّ المغريات التي تلهث وراءها الإدارة الأمريكية وتلهب مشاعر الشركات الكبرى وتحرّك غرائز أصحاب النفوذ . وفي

ضوء ذلك يمكن للحكومة السودانية الإلتفاف على المتمرّدين وأخذ قطعة السُكَّر التي بأيديهم ، وإعادة توزيعها عدلا بين الأمريكان والمتمرّدين . فتحصل أمريكا على ٩٠ ٪ ويأخذ الجنوبيون البقية ١٠٪ ، على أن تتمتّع الحكومة بنصيبها الذي حُدِّد في الاتفاقيات الإطارية .

ـ مماطلة الحكومة وتطويل نفس التفاوض والمراوغة على النّمط الذي أجاده الجنوبيون منذ أوّل جلسة تفاوض جمعتهم بوفد الحكومة سنة ١٩٨٩ بأديس أبابا . وذلك ضمن سياسة عامّة تفاصيلها:

أوّلا ـ الاستغلال الأقصى للثروة البترولية ، لتكديس الثروة الهائلة .

ثانيا ـ تحذو الحكومة السودانية حذو المشروع الإيراني الاستراتيجي .

ثالثا ـ تطوير البنية التحتية للقوات المسلّحة بأحدث الأسلحة الدقيقة ، مع التركيز على التصنيع العسكري المتطوّر . عملا بالقاعدة الذهبية التي تقول «الدفاع يتطوّر والسلم يتقدّم ، La défense avance la paix progrèsse »[1] . أضف إلى ذلك أنّ حركة التمرّد وهي في طور التفاوض مع الحكومة السودانية عقدت اتفاقية عسكرية مع الكيان الصهيوني ، تتحصّل بمقتضاها على صفقة أسلحة متطوّرة جدا ، لا أتصوّر أنّ الحكومة تمتلك بعضها . وممّا جاء فيها:

أ ـ في أكتوبر ٢٠٠١ تمّ الاتفاق بين العميد شاؤول رهان ، سكرتير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية والحركة الشعبية بقيادة جون قرنق ، على بيع الأسلحة والأجهزة العسكرية المتطوّرة مقابل السماح لشركتي (ميدبر ونيفت) هما شركتان إسرائيلية وصينية مشتركة بالتنقيب عن البترول في مناطق الرنك ، البيبور ، التونج ، وأكوبو .

---

(١) انظر التصريح الحوار المهم الذي أجرته مجلّة الرابطة (رابطة العالم الإسلامي) مع الرئيس السوداني الأسبق المشير عبد الرحمن سوار الذهب. وممّا جاء فيه: "أنّ الحوار لن يكون مفيدا ما لم تدعمه قوة عسكرية" . العدد ٤٨٦، ديسمبر ٢٠٠٦، ص ٢٢.

ب ـ ضمت الصفقة ٤٠٠ جهاز هيكتاج «أي؛ الجهاز الذكي» ، قادرة على الكشف عن المناطق الخفية للعدو ، والتي لا يمكن للمحارب رؤيتها بالعين المجرّدة .

ج ـ تزويد الحركة الشعبية بعدد ٤٠٠ جهاز معكاف ، «أي؛ المتتبع» ، وهو جهاز إلكتروني ضوئي يمكن وضعه في أي مكان ، ويستطيع الكشف عن مكان تواجد الأعداء والخصوم بكل سهولة ، وإصابتهم إذا تطلب الموقف ذلك .

د ـ تزويد الحركة الشعبية أيضا بعدد ١٦٠٠ جهاز تجسّس ذاتي من أنواع مختلفة للكشف عن أي محاولة اختراق للمواقع العسكرية التي بها قوات الحركة الشعبية .

هـ ـ إمداد الحركة الشعبية بعدد ٥٠٠ جهاز كمبيوتر متقدّم لتعليم الضباط والجنود على استخدامه ، ونقل أفضل التقنيات لهم [١] .

رابعا ـ تقوية البنية الاقتصادية بشكل متين ، على النمط التركي والماليزي ، لا على نمط مجاري المياه التي تبنيها الحكومة لتصريف المياه بشوارع العاصمة المثلّثة ، لتسقط فورا على إثر نزول «الرذاذ» أو هبة نسيم .

ـ تقوية البناء الوطني الداخلي: في تصوّرنا لا يمكن الحديث عن تقوية البناء الوطني الداخلي إلاّ بتوفّر الاستعداد الكافي من طرف الحكومة لتقديم بعض التنازل ، وتوسيع مساحة العفو والعمل بالمصلحة ، وذلك عن طريق:

أوّلا ـ عقد مصالحة حقيقية بين أجنحة المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي ، وإعادة جميع الكوادر السابقة التي أقيلت ، والاستفادة من القواعد الجديدة للمؤتمر الشعبي .

---

(١) عبد الله عبيد: جنوب السودان من الحرب إلى السلم، مطابع السودان للعملة الموحدة، طبعة ١/ ٢٠٠٥، ص ١٢٥.

ثانيا ـ فسح مجال أكبر للحريات .

ثالثا ـ عقد مصالحة وطنية مع الأحزاب الشمالية بكلّ أطيافها وتفاصيلها ، مع القبول المرحلي بجميع سلبياتها .

رابعا ـ التوصّل إلى اتّفاقية سلام بغرب السودان ، وتمكين أهل الإقليم من إدارة إقليمهم على هدي من سياسات الدولة المركزية .

خامسا ـ الاستفادة من جميع الخبرات السياسية والفكرية والطاقات المالية السودانية الشمالية ، وطمأنتها لتستقرّ بالداخل وتستثمر به وتشارك في بناء وطنها .

سادسا ـ تحقيق تقارب تاريخي بين كلّ الأطياف السياسية والفكرية الإسلامية بلا استثناء ، لإضفاء الشرعية الحقيقية على التوجّه الحضاري للدولة السودانية ، وتكريس جهد كلّ المؤسّسات الدّعوية والفكرية لهذه الجماعات من أجل تأطير الناس وشحذ هممهم ، نصرة للإسلام في السودان .

سابعا ـ تقوية المجتمع الإسلامي بالجنوب ، على مستوى التكوين والتمويل وإقامة مؤسّسات قوية لها خطّة واضحة .

ز ـ أفق الشراكة السياسية:

نقدّر أنّ صيغة التفاعل الإيجابي مع تلك المعطيات تمرّ عبر الإجابة عن سؤال محوري: هل شريك الحكومة الحالي والمتمثّل في «الحركة الشعبية لتحرير السودان» شريك وطني أم لا؟ . إنّ الإجابة عن ذلك السؤال تتطلّب تعريف هذا الشريك واستعراض مواقفه السياسية وتاريخه القتالي العسكري .

أ ـ طبيعة الحركة الشعبية لتحرير السودان:

ـ حركة خليط من كيانات عرقية وعصبية .

ـ الجامع بين هذه الكيانات هو العداء للعرب والإسلام ، والعيش في وهم

الانتماء الإفريقي المجرّد .

ـ الخلفية الفكرية التي تؤطّر مشروع حركة التمرّد هو الفلسفة الماركسية اللّينينية ، الرّافضة لأي علاقة بالدّين والأخلاق ، وأنّه لا علاقة لهذه الحركة من قريب أو بعيد بالدّين؛ النصرانية أو مظاهر التديّن الإفريقي على حدّ سواء .

ـ الوضع الحالي لحركة التمرّد ، هو قطيعتها العملية مع خلفيتها الفكرية لصالح المشروع الأمريكي الإستعلائي ، خدمة لمشروعها الأصل ، تحقيق حلم الإنفصال ، وإقامة دولة علمانية تقدمية ، ولو تحقّقت تلك الغاية بالتحالف مع الأعداء على المستوى الفكري ، فهي مرحلة التحالف مع البورجوازية لتحقيق الهدف الأعلى .

ب ـ المواقف السياسية:

ـ الولاء التام للقوى الدولية وبخاصّة أمريكا ، وذلك لوجود تقارب ديني بين الجنوبيين الإنجيليين والإدارة الأمريكية ، ذات التوجّه النصراني الأصولي الإنجيلي ، إضافة إلى تقاطع المصالح السياسية بين الطرفين وموقفهما العدائي من الدولة السودانية المسلمة ، يغذي ذلك العديد من عناصر الحكومة الأمريكية من أصول إفريقية مثل «كولن باول» و"كوندليزا رايس» وغيرهما من الجمهوريين والديمقراطيين على السواء .

ـ التنسيق التام بين حركة التمرّد ورموز دول الجوار الإفريقي ، خاصّة أوغندا وأثيوبيا وأرتيريا ، برغم فضل ومزايا الحكومة السودانية على الدولتين الأخيرتين ، بل لولا الدعم السوداني السخي ما كان لقيادتهما الوصول إلى سدّة الحكم .

ـ إثارة حركة التمرّد للمؤسّسات الكنسية الغربية ذات الأثر الفاعل في بلدانها ، لاستغلال نفوذها السياسي ، وتوجيه الرأي العام السياسي باتّجاه الضغط على الحكومة السودانية .

ـ تحريك ملفّات حقوق الإنسان ، على اعتبارها السلعة النافقة الآن ، والملف السّاخن على الساحة الدولية ، خاصّة وأن حركة التمرّد طرف فاعل في صياغة تقارير المنظّمات الدولية وتقارير منظّمات حقوق الإنسان المتعلّقة بالشأن السوداني .

ـ تلاعبها ومماطلتها في جميع جولات التفاوض التي عقدتها مع حكومة الإنقاذ الوطني منذ ١٩٨٩ ، هذا إلى جانب خرقها لأغلب الاتفاقيات التي عقدت مع الحكومات السابقة .

ـ تبنيها العملي المطلق لسياسات الحكومة الإستعمارية القديمة وخاصّة سياسة المناطق المقفولة ، بفصل جنوب السودان عن شماله ، ممّا يؤكّد العلاقة المتينة بين حركة التمرّد والقوى الدولية ، وخاصّة أمريكا وبريطانيا ، ويؤكّد ما ذهبنا إليه سابقا من أن سياسات الدولة البريطانية التي جُمِّدت مع خروجها من السودان ، إنّما أُجِّل تطبيقها إلى حين توفّر شروطها .

ج ـ التاريخ العسكري لحركة التمرّد:

جاء في البيان (المنفستو) التأسيسي لحركة تحرير شعب السودان في الديباجة ما نصّه: " أملت الضرورة تحرير شعب السودان وجماهيره من الاضطهاد والفساد والعنصرية ومن النظام العربي البرجوازي الزائف في الخرطوم .

نهجنا المبادئ الاشتراكية من الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية لكل الشعب العامل في العالم وإزالة النظام الطبقي والممارسة البشعة في استغلال الإنسان للإنسان . ولأجل: تأمين إندلاع الحرب الثورية الاشتراكية على أسس صحيحة»[١] .

في تصوّرنا أنّ حركة مسلحة صاغت بيانها التأسيسي على هذا النحو ،

(١) حركة تحرير شعب السودان: القوانين الثورية لشعب السودان. شروط الاجراءات التأديبية لمسلك ثورة الشعب. التشريع الأول ١٩٨٣. الديباجة، ص ١.

واضحة في منطلقاتها وأهدافها . والمتمثّلة في تغيير هيئة الدّولة والقطع بها مع ماضيها وأصولها الفكرية والحضارية . وهي شبيهة بالحركات اليسارية المسلّحة في آسيا مثل نمور التاميل ، أو غيرها في أمريكا اللاّتينية . ونظرة إلى تفاصيل التاريخ السياسي القريب ، نلحظ أنّ مؤسّس الحركة الشعبية العقيد جون قرنق ، يعدّ أحد الوجوه اليسارية الإفريقية التي قاتلت من أجل إقامة ما اصطلح عليه «دولة الطبقة العاملة» ، عن طريق القضاء على النظام الطبقي الزائف . وقد قاتل جنبا إلى جنب مع يوري موسفيني ، الرئيس اليوغندي ، وغيرهما من أعضاء الحركة اليسارية الإفريقية ، وقد شاركهم في رحلة «الثورة الإشتراكية» الوجه اليساري المعروف «تشي غيفارا» .

أمّا عن الناحية الميدانية فإنّ حركة التمرّد قد مارست أنواعا شتى من جرائم الحرب ، ليس في حقّ جيش الحكومة ممّن وقع في أسرها ، بل من حلفائه أوّلا ممّن خامرته فكرة الانفصال ، وقَدِر عليه قبل أن ينسحب من معسكرات الجنوب ، أو قبل مغادرة الدول الداعمة التي فتحت لهم معسكرات التدريب على أراضيها . أمّا عن الأهالي فحدّث ولا حرج ، فإلى جانب السلب والنهب والغصب ، فقد ذاقوا العذاب ضعفين ، عذاب الفقر والجوع والحرمان والحصار في أماكن معزولة ، منعا لهم من الفرار إلى أماكن أكثر أمنا ، حيث تسيطر قوات الحكومة ، وعذاب السجن والتعذيب ، والسعيد من قضى عليه الموت فاستراح .

ولكن السؤال الذي يجب طرحه ـ ونحن بصدد الحديث عن حركة سياسية لها جناح مسلّح يقاتل من أجل بلوغ أهداف رسمتها منذ البداية ، وهي القضاء على دولة ذات سيادة وتمثيل دبلوماسي ـ أين منظّمات حقوق الإنسان والمؤسّسات الأممية ذات الصلة؟ . أليس من عملها رصد الواقع السوداني بكلّ تفاصيله كما هو الشأن في طبيعة عملها؟ . هل يُعقَل أن تعتمد هذه المؤسّسات على طرف في النزاع لصياغة تقاريرها ، وهو حال مرصد حقوق الإنسان الأمريكي ، الذي يعتمد في كثير من تقاريره الحساسة على تصريحات قيادة

حركة التمرّد المتمركزين في دول الجوار الإفريقي أو المقيمين في العواصم الغربية .

وفي تصوّرنا أنّ كلّ الأطراف الدولية مدركة لحقيقة الوضع ، يمنعها من ذلك ثلاث مسائل:

ـ المسألة الأولى: رفع الإدارة الأمريكية للشارة الحمراء في وجه كلّ تنديد أو تصريح تستفيد منه الحكومة السودانية ، وذلك بحسب المعادلة السياسية الصعبة التي وضعها الرئيس الأمريكي «جورج بوش» ، والتي مفادها: الذي ليس معنا يعني عدوّنا .

ـ المسألة الثانية: أنّ تقارير المنظّمات الحقوقية والإنسانية هو جزء من سياسة التدخّل النّاعم الذي وضعته الإدارة الأمريكية كخطوة أولى من تدخّلها في تفاصيل الصراع القائم بين الحكومة السودانية والمتمرّدين . لذلك لا يجوز لأي طرف عربي مخالفة تلك السياسة وهو جزء من تلك الخطّة .

ـ المسألة الثالثة: كلّ الدول الغربية لها مصلحة في تواصل الحرب من جهة وتوقّفها من جهة أخرى ، شريطة أن يكونوا جزءا من مقتسمي الغنيمة . فقد بدأت فرنسا تخسر مواقعها في إفريقيا لصالح التواجد الأمريكي ، كما تقلّصت الدبلوماسية البريطانية وفقدت إشعاعها ، ولم يعد لها من أمل لموقع بالفارة إلاّ تحت العباءة الأمريكية .

أمّا عن باقي الدول الأوروبية فهي مجرّد هوامش توسّع مساحة التغلغل الأمريكي ، خاصّة إذا علمنا أنّ الدولتان النرويجية والهولندية برغم تورّطهما في الدّعم العسكري واللوجستي لحركة التمرّد ، فقد خرجتا من ورطتهما من غير خفَّيْ حُنَيْن . وكانت خسارتهما أكثر ممّا ظنّتا الحصول عليه . كما أنّ فرنسا برغم علاقتها الحميمية مع الحكومة السودانية وما تربطها بها من اتّفاقيات اقتصادية وثقافية ، فإنّها لم تكن في المستوى الذي يجب أن تكون عليه دولة قطعت مع تاريخها الاستعماري . وقد حاول الرئيس الفرنسي «جاك شيراك»

تدارك الأمر والتأسيس لصفحة سياسية جديدة ، من خلال القمة الفرنسية الإفريقية التي عقدت بمدينة «كان Cannes» الفرنسية بداية سنة ٢٠٠٧ ، فاتحا بذلك مسارا جديدا لخليفته في سدة الحكم .

الأزمة ما بعد تقرير دانفورث:

وجدت الإدارة الأمريكية نفسها في وضع لا تُحسد عليه ، وقد زجّت بنفسها في حروب متوازية ، فأرسلت جنودها إلى أفغانستان والعراق والصومال ، وغيرها من الأماكن الساخنة من العالم . لذلك نأت بنفسها عسكريا عن الأزمة السودانية ، إذا ما استثنينا الضربة الجوية التي وجّهتها الطائرات الأمريكية إلى مصنع الشفاء للأدوية بمنطقة الخرطوم بحري . وقد استعاضت عنها بمشروع سياسي القصد منه الضغط الأمني والاقتصادي ، تمهيدا إلى التلويح بالتدخّل العسكري الميداني ، ولو بعد فترة عند تخلّصها من بعض الأعباء الأخرى وتقليص تواجدها العسكري بتلك الأماكن الساخنة ، هذا إلى جانب تحاشي حشد العداء العربي الإسلامي لكلّ ما يرمز لأمريكا وشعبها .

ومن بين تفاصيل تلك السياسة المرحلية التي انتهجتها الإدارة الأمريكية في تعاطيها مع الوضع السوداني ، ما عُرِف لاحقا بتقرير المبعوث الأمريكي إلى الخرطوم «دانفورث» ، للقيام بدراسة ميدانية لمسألة الحرب والسلام في السودان . وقد دامت مهمّته قرابة ستّة أشهر ، خلص بعدها إلى أنّ أزمة السودان تنحصر في خمس قضايا كبرى ، لا حلّ للأزمة السودانية إلاّ بالتعاطي معها بكلّ جدية . وممّا جاء في تقريره: "أنّ كلا الجانبين ـ الحكومة والحركة ـ لن يحقّق أحدهما النصر على الآخر بالحرب . لذا فإن الوقت قد حان للتوصل إلى حلّ سلمي وسط . وقد أعطى الجانبان إشارات كافية عن رغبتهما في السلام والاشتراك النشط للولايات المتحدة من عملية حل النزاع سلميا . فالاتفاق الذي وقّع لوقف إطلاق النار في جبال النوبة أعطى سكّان هذه المنطقة حياة جديدة مشجعة للدفع بعملية السلام إلى الأمام» .

علّق وزير الخارجية السوداني يومها مصطفى عثمان إسماعيل ، على التقرير بقوله: « بعد القراءة الأولى للتقرير نعتقد بأنه موضوعي ولا بدّ من قراءته ثانيا وثالثا ، ونضع النقاط فوق الحروف ونتأكّد من كل كلمة وسطر وضع في مكانه الصحيح ، وعند انتهاء مراحل الدراسة والتحليل الدقيقة والوصول إلى رأي سنبلغ الإدارة الأمريكية رأينا في التقرير »[1] . ولمعرفة وجهة الإدارة الأمريكية حيال القضية السودانية نقف عند النقاط التي ركّز عليها تقرير دانفورث ، والذي هو في الحقيقة خلاصة الموقف الأمريكي الداخلي ، مُعتَبِرين أنّ زيارة المبعوث الأمريكي إلى السودان هي من باب احترام السايدة الوطنية السودانية باسم التشاور ، والدليل:

ـ أوّلا: أنّ الإدارة الأمريكية ملمّة بدقائق الوضع الميداني والسياسي ، فهي شريك مبدئي لحركة التمرّد ، كما أنّها ترسم باستمرار خارطة تحرّك دول الجوار الإفريقي ، ومع الأسف العربي .

ـ ثانيا: أنّ النقاط التي أعلن عنها تقرير المبعوث الأمريكي هي ما اقترحته الإدارة الأمريكية منذ سنوات ، وقد ورد ذلك على لسان وفد حركة التمرّد ، وغيرها من أطراف التمرّد بالجنوب ، ودعمهم في ذلك بعض رموز الشمال المنخرطين في حركة التمرّد ، وخاصّة التجمّع الذي رأينا سابقا أنّه تحصّل على «هبة» و«دعم سخي» من أمريكا تقدّر بعشرة ملايين دولار أمريكي ، الغاية منها التسريع بالقضاء على حكومة السودان ، والاستعاضة عنها بدولة علمانية على النّمط الذي يرضي أصحاب العطاء .

ـ ثالثا: أنّ الإدارة الأمريكية وجّهت ضربة استباقية إلى السودان ، باعتدائها على مصنع الشفاء للأدوية ، وذلك إثر تقارير قدّمتها المعارضة السودانية اشترك في إعدادها أحزاب المعارضة ، وخاصّة الحزب الشيوعي السوداني ، الذي كانت له اليد الأطول في صياغة تقارير كثيرة لمنظّمات دولية ، كما استفادت الإدارة

(١) أُخِذ التصريح من؛ عبد الله عبيد: جنوب السودان من الحرب إلى السلام، ص ٤٧.

الأمريكية منه في بعض تقاريرها . ومن المعلوم للجميع أنّ مثل هذه المصادر لا يُعتد بها لأنّها متأتّية من جهات غير محايدة ، بل معادية للدولة السودانية ، خاصّة وأنّ عددا ممّن صاغ تلك التقارير يعيش بالغرب ، وأغلبهم لاجئين «سياسيين» .

وبناء على تلك المعرفة السابقة بدقائق الأزمة السودانية ، قال المبعوث الأمريكي بكلّ ثقة وإعتداد بالنّفس: «إذا ما قرّرت الولايات المتّحدة الأمريكية الاستمرار في عملية السلام الذي بدأته أُوصي بحل قضايا جوهرية» ، وهي:

أ ـ البترول: يعتبر اكتشاف النّفط والذي يقدّر مخزونه بأكثر من بليون برميل ، قد أضاف أبعادا جديدة للحرب ، فبعدما كانت الحرب تدور باسم تقرير المصير العرقي والظلم السياسي ، أصبحت تقوم أساسا على اقتسام الثروات المغيرة ، وأنّ لا حلّ للأزمة إلاّ باقتسام البترول عدلا بين الحكومة وحركة التمرّد .

ووجه الغرابة ليس في السعي لوجود حلّ للأزمة السودانية ، وإنّما في طرق حلّها ، فقد كانت المطالب الجنوبية سابقا تنحصر في الشراكة السياسية واستبعاد كلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى الميز والكراهية بين الجنوبيين والشماليين ، أمّا بظهور البترول فإنّ المعطيات قد تغيّرت وتغيّر معها منطق الحرب والسلام . ممّا يلحّ ثانية في إعادة طرح سؤال البحث: ما هي أسباب الحرب؟ . وفي تصوّري أنّ المتمرّدين لم يستطيعوا الإجابة عن ذلك لسنين طويلة ، وذلك لغياب المبرّر الحقيقي ، ولأنّهم لا يعرفون أصلا لماذا الحرب؟ . والتي لا يمكن إرجاعها إلاّ لسبب واحد وهو: العداء للعرب والمسلمين ، وقد أذكى ذلك الشعور قرار الرئيس السوداني السابق جعفر نميري تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مطلع سنة ١٩٨٣ .

ب ـ تقرير المصير: بنى المقرّر الأمريكي ذلك على خلفية أنّ الجنوب واجه معاناة متعدّدة من الشمال ، بما في ذلك التعصّب الديني والثقافي والعِرقي ، ممّا

دفع بالجنوبيين إلى المطالبة بحقّ تقرير المصير لحماية مواطنيهم . إلاّ أنّ المقرّر رأى أن تستمر أمريكا في اعتراضها على تقرير المصير ، وتتمسّك بوحدة السودان ، مع الاحتفاظ للجنوبيين بحق المواطنة .

والمتأمّل في هذه التوصية ، يرى أنّها بنيت على مراوغة سياسية ، تركت مجالا كبيرا ومساحة شاسعة لتفسير منطوقها . فمن جهة تحثّ الحكومة الأمريكية على التمسّك بوحدة السودان ، ومن جهة أخرى توجّه إلى ضرورة الاحتفاظ للجنوبيين بحق المواطنة . وفي تصوّرنا أنّ حقّ المواطنة مكفول بنصّ منطوق الدستور الواضح في عباراته ، والتي لا تحتمل التأويل . وفي نظرنا هذا من مثيل تأكيد الإدارة الأمريكية مرارا على سيادة السودان واستعدادها لفتح حوار مباشر معها ، وفي نفس الوقت تؤيّد وتبارك مؤتمر المعارضة السودانية الذي عُقِد في العاصمة الأرترية أسمرا بتاريخ ١٥-٢٣ يونيو ١٩٩٥ ، تحت شعار «مؤتمر القضايا المصيرية» .

ج ـ الدين والدولة: يرى المبعوث الأمريكي أنّ علاقة الدين بالدولة ، تعتبر أكثر القضايا الخلافية ، ورأى أن تعالج بضمان الحرية الدينية وهو مفتاح حلّ المشكلة . خاصّة وأنّه لمس ذلك بنفسه خلال اجتماع مع المسيحيين عبّروا فيه عن عدائهم للحكومة الإسلامية .

والمتتبّع لتاريخ العلاقات الإسلامية النصرانية بالسودان ، ولجغرافية الأحياء وهندسة المباني وتموقع المساجد والكنائس ، يلحظ أنّ هذه التوصية وتلك المقدّمات التي بُنِيت عليها لا ترتقي إلى مستوى العمل الجاد ، الذي يجعل من هذا التقرير خلاصة صالحة لأن تبنى عليها سياسية استراتيجية لدولة مثل أمريكا ، التي بسطت سلطانها على العالم أو تكاد ، وافتتنت بها المجتمعات المتحضّرة ومجتمعات الرعي وقطعان الإبل على السواء ، فتسابقوا إلى الأكلات الجاهزة والمباني الشاهقة والعربات الأمريكية ، بلا وعي ولا انتباه إلى خطورة مردودها بعد عقد من الزمن أو أقل من ذلك بكثير .

د ـ نظام الحكم: أكّد المبعوث الأمريكي في هذه التوصية على ضرورة العدالة السياسية ، وديمقراطية المشاركة ، التي يسندها جيش قوي ، مكوّن من جميع الفئات الاجتماعية والإقليمية .

وهذا في الحقيقة هو بيت القصيد ، الذي يدور حوله المبعوث الأمريكي ويلفّ . وهو وجود جيش سوداني مركّب من جيشين ؛ جيش الحكومة ومليشيات المتمرّدين . ولا أظنّ أنّ مبعوثا بهذه الدّرجة لم يطّلع على توصيات مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام الذي عقد بالخرطوم في سنة ١٩٨٩ ، خاصّة وأنّ الحكومة السودانية أرسلت وفودا كثيرة للتعريف بهذا الملتقى وتنوير العالم بتوصياته ومقرّراته . كما أستبعد أنّه لم يطّلع على نظام السودان السياسي ، والمتمثّل في نظام المؤتمرات الولائية والقطاعية ، بل سار إلى أبعد من ذلك من خلال اتصال اللّجان المختصّة بالمواطنين في الأرياف والقرى البعيدة . كما أنّه يقوم في جوهره على أساس التصعيد لا التزكية أو التمثيل النسبي .

وكان يكفي المبعوث الأمريكي أخذ الوقت اللاّزم ليقوم بجولات حرّة بالمدن والأرياف والأسواق والجامعات والمدارس . . . ليتوصّل إلى أضعاف الحقائق التي توصّلنا إليها نحن ، بجهدنا البسيط وإمكانياتنا المتواضعة ومدّة إقامتنا المتقطّعة . كما أنّني على يقين بأنّ السوداني عامّة والمثقّف خاصّة لن يعجز على تحديد مكمن الداء وسبب علّة الواقع السوداني .

هـ ـ الضمانات الداخلية والخارجية: على اعتبار أنّ أي اتفاق بين طرفي النزاع لا بدّ له من ضمانات خارجية ترعاه وتوثّقه وتشهد عليه . وفي تصوّرنا أن هذا التقدير غير صحيح ، وذلك لسببين اثنين:

أوّلهما: أنّ الحكومة السودانية لأكثر من مرّة كادت أن تمضي اتفاقية سلام نهائية مع المتمرّدين ، وفي آخر لحظة تتدخّل الإدارة الأمريكية لتمنع التوقيع ، الذي تعتبره وقع في غيابها . وهذا الدليل يكفي للبرهنة على قدرة الأطراف

السودانية على التفاهم .

ثانيهما: أنّ الحكومة السودانية بالفعل عقدت اتفاقيات سلام مع عدّة أطراف مقاتلة من الجنوبيين ، وأقنعتهم بالعودة إلى الوطن ، بل وشاركوا في العملية السياسية من الدّاخل ، ومات بعضهم وهو في رحلة من أجل السلام الداخلي .

وبالنتيجة فإنّ تقرير المبعوث الأمريكي دانفورث ، هو عملية تحسّس للواقع الوطني السوداني؛ الرسمي والشعبي ، ويعدّ لمرحلة أخرى هي المقصودة بهذه الرحلة وليس العمل من أجل إحلال السلام في السودان . خاصّة وأنّ الشواهد الكثيرة المعاصرة تفيد بأنّ أمريكا لم تكن ولا مرّة واحدة طرفا في إحلال السلام بأي منطقة من العالم ، وإنّما كانت بمثابة الزيت الذي يسكب على النّار فيزيدها لهيبا . وفي تصوّرنا أنّ هذا التقرير يشبه إلى حدّ كبير مبادرة لجنة وزراء الإيقاد ، إن لم يكن نسخة منه ، والذي أراد توتير جو المفاوضات وعرقلتها إلى حين تفرّغ الإدارة الأمريكية للأزمة .

يمكن أن نفهم ذلك من خلال العبارات التي صاغ بها المبعوث الأمريكي تقريره ، حيث جاء في التوصية الخامسة المتعلّقة بالضمانات الداخلية والخارجية ما نصّه»: . . . **فإذا أردنا لها النفاذ والفعالية لا بدّ من ربطها بآلية تنفيذية توفر الضمانات الداخلية التي أهمّها قدسية القانون ولا شيء يعلو عليه . . .**»[1] . وهو ما يتّفق مع توصيات اللّجنة الوزارية في تشديدها على ضرورة صياغة قانون نافذ يستمد أساسا من النّظم الوضعية ولا علاقة له بالدّين . فكان سببا في توتير أجواء التفاوض بعدما كانت على أحسن ما يرام .

السؤال الحقيقي الذي يجب أن يطرح: هل عقّد تقرير دانفورث الأزمة السودانية ، خاصّة وأنّ جميع الاتّفاقيات الإطارية جاءت بعده؟ . الإجابة في نظرنا لا تمرّ عبر استعراض المواقف السياسية وآراء السياسين ، وإنّما تأتي من

(١) عبد الله عبيد: جنوب السودان من الحرب إلى السلم، ص ٤٦ وما بعدها (بتصرّف).

خلال استعراض آراء المفكّرين الذين تبنى على آرائهم سياسات الدّول وإن لم يُستشاروا .

النخب الفكرية والمسألة السودانية:

تُجمع النّخب السودانية على اختلاف انتماءاتها السياسية وولاءاتها الفكرية ، على أنّ السودان يمرّ بأزمة حادّة ، إلاّ أنّها تختلف حول كيفية تشخيص العلّة وكيفية علاجها ، ولكنّها بالمقابل تتّفق حول ضرورة إيجاد مخرج من هذه الأزمة ، وتبدي جميعها استعدادها للمصارحة والمطارحة . لذلك فإنّ موقف النخبة الفكرية أهمّ وأجدى من كلّ المواقف السياسية مهما بدت منها حسن النيّة وأعربت عن قبولها مبدأ الحوار والتفاهم . وميزة الموقف الفكري أنّه مرن وعقلاني ، يستوعب كلّ الأطياف الفكرية ولا يستثني منها مخالف ، وهو ما لاحظناه في كتابات ومداخلات الكثيرين من رموز الفكر السوداني القريبين من الأزمة ، والمصنفين ضمن هذا الفريق أو غيره . ونعرض ذلك من خلال نموذجين:

أ ـ حسن مكي محمد أحمد:

يعتبر المفكّر والمنظّر حسن مكّي محمد أحمد من القلّة النّادرة الذين درسوا بدقّة وتأني الواقع السوداني . هو أحد أقطاب الحركة الإسلامية السودانية وركائزها الفكرية والسياسية ، شهد أحلك مراحل تقلّبات الحكم ووقف على أسرار التناقضات الحزبية وتدهور العمل السياسي السوداني ، تمكّن من المحافظة على استقلاليته الفكرية ونأى بنفسه عن النزاع السياسي الذي شقّ الحركة الإسلامية الحاكمة ، خاصّة بعد انقسامها إلى تيارين؛ المؤتمر الوطني الحاكم بقيادة الرئيس عمر حسن أحمد البشير ، والمؤتمر الشعبي المعارض بقيادة حسن عبد الله الترابي .

ميزة حسن مكي محمد أحمد أنّه يعطي بعدا فكريا لمواقفه السياسية ، فلا

تصدر عارية عن مقاصدها الشرعية ، ولا مبتورة عن مرجعيتها الأصولية ، فهو يجمع بين البعدين الأصولي والتوجّه الحضاري في خطابه . كما يركّز على معادلة نظرية تقابل بين العقل والبرهان من جهة ، والنار والجبروت من جهة ثانية . فمن يحمل النار يمثّل فكرة النمرود ، بما تعنيه من تسلّط ونهب وقتل وفناء رهيب لا يُبقي على شيء . ومن يحمل الكلمة يمثّل آلية الحوار ، وما تعنيه من تفاهم وتقارب . فكيف نصل إلى نتيجة من خلال جدلية النار والحوار؟ .

ينطلق حسن مكي من نموذج نبي الله إبراهيم عليه السلام ، الذي قاد أنماطا حوارية مختلفة آتت أكلها مع تفاصيل ذكرها القرآن الكريم . وهو ما يطلق عليه المشروع الإبراهيمي أو ثقافة التقارب الإيماني ، والذي لا يقرّب فقط بين الشعور التاريخي وإنّما يوحّد المنطقة الجغرافية ، ويكوّن من كياناتها كتلة بشرية تتوحّد حول تأدية رسالة الحياة ، برعاية المصلحة المشتركة وتقوية روابط البناء المجتمعي الجديد ، ويحتفظ كلّ منها بتفاصيل خصائصه .والحديث عن الدوائر الإبراهيمية يستوعب حيّزا جغرافيا عريضا؛ يربط دوائر الفرات والنيل ، والبحر الأبيض المتوسّط وخاصّة الضفة الجنوبية منه ، إلى جانب الضفة الشرقية والغربية للبحر الأحمر . فقد تحاور إبراهيم مع الله ، كما تحاور مع أبيه آزر والملك ، وكذلك مع أزواجه وأصحاب البشائر وقوم لوط ، وكذلك حاور الطبيعة في رحلة بحثه عن الحقيقة .

لذلك توجد اجتهادات لتنزيل هذا المشروع بالسودان ، واتّفاقية سلام الجنوب تأسّست نظريا على اتّفاق إطاري سنة ١٩٩٤ ، ضمن مبادرات الإيقاد ، وأنتجت اتّفاق السلام سنة ٢٠٠٤ والذي وُقّع بالعاصمة الكينية نيروبي . يفصل بين اتّفاقية سلام الجنوب واتّفاقية البقط التي عقدت على عهد عبد الله بن أبي السرح قرابة ١٤ قرنا ، إلاّ أنّ عهد البُقط احتاج قرابة ٩ قرون حتى تقوم دولة موحّدة بالسودان ، حين تأسّست دولة الفونج في ٩١٠ هـ / ١٥٠٤ م . كما أنّ الطوفان عهد سيدنا نوح احتاج قرابة ٩ قرون حتى يطهّر الأرض من

الكفر . لذلك يعتبر حسن مكي أنّ الزّمن ليس مهمّا في مثل هذه المسائل ، والعبرة بالتمهّل وعدم الاستعجال .

يرى حسن مكي أنّه بناء على البُقط اعتبر السودان دار عهد وحوار . ويعتقد أنّهم اليوم يتعاملون مع نفس العقول ، فقد خسروا الحرب يومها وقبلوا بالحوار ثمّ عُقِدت اتفاقية ، سمحت بالتواصل الاجتماعي والتقارب الشعوري ، فَوُلِد مجتمعا جديدا منصهرا دُوِّبت فيه الأصول العرقية والفوارق الاجتماعية ، وأصبحت المواطنة القيمة الأساسية في التعامل بين الناس . ويرجع ذلك إلى انتفاء الاستعلاء العرقي ، الذي كسّره إبراهيم عليه السلام قبل قرون في التاريخ القديم ، حين تزوّج من هاجر؛ أَمَة سوداء لاجئة . فلو تمّ تشجيع الزواج المشترك ، لتمّ القفز على حاجز الاستعلاء العرقي والعصبية الوطنية .

وعند سيادة الحوار والتفاهم توصّلت الأطراف إلى سلام ، توقّف معه التجييش ، وأصبح الإعلام مشترك وحكومة وحدة وطنية ، وبذلك أنهت الاتفاقية الحرب . ستظل الأزمة موجودة ولكنها تحوّلت إلى أزمة مفتوحة ، يكسبها الأقدر على فهم الأزمة ومساراتها والاستجابة لمطلوباتها والتعامل مع مكوّناتها وتحليل قصدها ، وقد تنتهي إلى صلح دائم ، وقد تحصل انتكاسات تؤدي إلى وحدة ، وقد تؤدي إلى انفصال أوسع بينهما . وممّا يمكن أن نشير إليه في هذا الإطار:

ـ كلّ يتعلّم من الواقع ، فلا توجد أستاذية أو إملاء وتوجيه .

ـ لم يتغيّر شيء بل يوجد تطوّر ، إنّ الذي تغيّر هو أنّنا كسبنا الآخر صاحب المشروع الصهيوني ، وتأكّد أنّنا لا ننفي الإفريقي بل نستوعبه .

ـ هذا المشروع كأنّه معجزة في دولة هامشية ضعيفة كالسودان ، وتستطيع أن تجد هذه «الوزنة» الصعبة ، حيث التعدّد القبلي والعرقي ، في حين أنّ دولا تعيش على قبيلة واحدة عاجزة على التوافق .

صحيح أنّ الاتفاقية كانت مفروضة ونتيجة لضغوط دولية ، إلاّ أنّ الدولة قادرة على الاستفادة منها وتوظيفها في الاتجاه الجيّد . كما كان من ظلالها الانشقاق السياسي الذي حصل داخل الحركة الإسلامية ، فتمّ استبعاد الترابي الذي أصبح حول إبعاده إجماع داخلي من القوى المعادية «للرجعية» ، وكذلك من الجنوبيين ومصر ، وأطراف عالمية ، وبذلك دخلنا مرحلة جديدة فيها حركة إسلامية حاكمة وأخرى معارضة . والحركة الإسلامية كما أرسلت أبناءها للجنوب لإطالة عمر الدولة ، كذلك فعلت بالترابي . وفي كلّ الحالات الحركة الإسلامية موجودة .

وكذلك فإنّ التمرّد بغرب السودان هو جزء من الأزمة السياسية . لقد كان جون قرنق حاضنا للمتمردين في الغرب ، ولكنّهم أعلنوا عن ذلك لمّا صدر «الكتاب الأسود» . إنّ السودان لم يعرف الجنوب إلاّ منذ مائتا سنة ، ولو قدّر للإنفصال أن يقع ، فإن السودان يرجع إلى حالته الطبيعية . علما أنّ الآن فيه حكومتين؛ حكومة شمالية وأخرى جنوبية . فالمسألة أكثر من الحدود ، فهي تتعلّق بقضايا جوهرية: تأصيل التعليم ، وطباعة المصحف ، وإعطاء المنح لأبناء المسلمين ، ومنع الخمارات والحفلات الماجنة ، ومنع الربا . . .[1] .

يرى حسن مكي أنّ أزمة السودان أعمق ممّا يتصوّر الكثيرون ، وذلك لعدّة معطيات واقعية:

ـ أصبحت اللّعبة عميقة الأبعاد ، فبعض الدّول العربية تشتري الثوار .

ـ أنّ خلق الأزمات هي خطط استخباراتية ، هذا إلى جانب العمالة .

لذلك فإنّ حلّ الأزمة بالغرب يأتي من دارفور ، لا من الحكومة التي ليس لها مصداقية ، ولا من الثوار لأنّهم ملطّخين بالدم . إذا لا بدّ أن تتحرّك النخبة .

---

(١) حسن مكي محمّد أحمد : مقابلة مع الباحث، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٢ أغسطس ٢٠٠٦.

كما أن التدخّل الدولي زاد المسألة تعقيدا . فلو زُرع مليون فدان أفضل من الغذاء الذي يُرمى بالطائرات ، كما أنّ واحد مليون دولار يكفي لربط الطرق بين دارفور وكل الجهات . كما أنّ الجنوب لو عُمِّر في عشرين سنة يكون ذلك معجزة ، إذ أنّ المال في الجنوب يهرّب إلى نيروبي والخارج ، وتشترى به عمارات في الخرطوم . فلا بدّ من محاسبة . ولو قدِّر للحرب أن تعود فلن تعود بين الشمال والجنوب ، بل بين نخب جنوبية . نعم إنّ الانفصال وارد ، وذلك لاختلاف أمزجة وطبائع بعض القيادات الجنوبية ، فالنُّخب الاستوائية مزاجها إنفصالي ، وتهفوا إلى نيروبي وأوغندا ، بينما الغالبية في الجنوب بأعالي النيل وملكال تهفوا إلى الشمال . فلو وقع استفتاء على قواعد فغالبا ما تكون نتائجه لصالح الوحدة ، أمّا إذا حصل على مستوى النخبة يكون التعادل[1] .

ب ـ فرانسيس دينق:

هو سياسي ومفكّر وأديب سوداني من أصل جنوبي ، تقلّب في مناصب كثيرة وتقلّد وظائف عديدة ، تميّز بمواقفه المعتدلة غالبا ، وكتاباته الرمزية . دافع عن حظوظ مواطنيه الجنوبيين في العيش الكريم ، مواطنين يشملهم ما يشمل غيرهم من العدل وحقوق المواطنة . وبرغم أصوله النصرانية فإنّ عائلته تمثّل نموذجا للتعدّد الديني ، فمنهم النصراني الأصولي ومنهم المسلم المتديّن ، مثل أخيه حسن وأحمد . كان لذلك أثره في تشكيل شخصيته وصقل أفكاره وإعتدال أحكامه .

أسهم فرانسيس دينق في الحركة الفكرية والأدبية السودانية ، فَعُرِفت له

(١) حسن مكي محمد أحمد، قناة المستقلة البريطانية، حوار ضمن برنامج «ملتقى النيلين» تحت عنوان: تقييم مسيرة التيار الإسلامي في السودان، الجمعة ٠٤/٠١/٢٠٠٧. كذلك راجع نفس القناة في: ندوة حول تطوّرات ملف دارفور، جمعت بين خالد التيجاني، رئيس تحرير جريدة إيلاف السودانية، وبين عمر محمد أحمد صديق، سفير السودانية بلندن. الثلاثاء ٢٩/٠٥/٢٠٠٧.

مجموعة من المؤلّفات المعتبرة مثل: طائر الشؤم ، الأفارقة العالميين ، السلام والوحدة في السودان؛ إنجاز إفريقي . ومن أكثرها تميّزا كتاب: حرب الرؤى . تناول السودان في مرحلة الاستقطاب الثنائي؛ قطب إسلامي عربي وقطب إفريقي . يشدّد فرانسيس دينق على ضرورة «خلق المناخ الذي يأتي بنا إلى الوحدة ، وإن كنّا تطرّفنا وكلّ تمسّك بخصائصه نبحث عن التعايش»[1] .

كان لتلك الآراء آثارها الفعلية على توجّهات واختيارات أهل السياسة والمسؤولين الأمنيين والعسكريين . فالقضية السودانية في تقديرنا أبعد من أن تحسم عسكريا ، فلو قدّر للمتمرّدين أن ينهزموا عسكريا مرحليا ، فإنّهم سيعاودون الكَرَّة مرّة بعد مرّة عندما يكتسبون القوّة المقاتلة . كان ذلك خلاصة آراء حسن مكي وفرانسيس دسنق ، وغيرهما من أهل الفكر والحكمة . لذلك نلحظ تغيّرا كبيرا في تعاطي الحكومة مع أزمة الغرب ، من خلال تشجيعها بعض المبادرات الشعبية والوطنية ، من أجل تطويق الأزمة اجتماعيا ، في حين تتكفّل هي بالمستلزمات الأمنية والدفاعية . وفي هذا السياق يمكن تنزيل مبادرة «هيئة جمع الصف الوطني» ، والتي لخّص النّاطق الرّسمي لها المسألة في خمس نقاط:

ـ أنّ أزمة دارفور ألقت بظلالها على كامل تفاصيل الحياة السودانية ، وأنّ تجاوز الأزمة مرهون بحلّ المشكل السياسي والإنساني والأمني .

ـ شعور الناس في المعسكرات بالغبن بدأ يطرح سؤال مهمّ مفاده: هل هم ينتمون إلى أحد هذه المجموعات المسلحة الأربعة أم لا؟ ، كما يشعرون بأن العرب تخلوا عنهم ، وتركوهم في لهيب الأزمة .

ـ هذا الشعور بالغبن لربّما يولّد حركات أخرى ويؤدّي إلى تفريخ جديد .

ـ ما يبذل الآن من جهود؛ عمل غير مرتّب ، فلا بدّ من توحيد الجهود

(١) فرانسيس دينق، مساعد الأمين العام للأمم المتّحدة لشؤون السودان. برنامج بثّه: الفضائية السودانية، في: ٠١/ ١٠/ ٢٠٠٣.

وتوجيهها الوجهة السليمة لإيجاد أي حل .

ـ تدخّل الغرب وأطراف إقليمية ودول جوار لهم حسابات خاصّة في أزمة دارفور . كما أنّ لبعض الدول هدف من تواجدها بدارفور؛ المعادن والبترول . . .[١] .

تعتبر تلك الأفكار الإطار الجامع بين مختلف الحساسيات السياسية السودانية والوجوه الوطنية التاريخية والجديدة ، فلم تخرج آراء الصادق المهدي عن ذلك السياق . فقد أرجع الأزمة إلى آثار السلام الناقص والديمقراطية العرجاء . إلاّ أنّ تعاطيه مع حلول الأزمة شابها الاضطراب وعدم الوضوح ، وهو في ذلك ليس بدعا من البلبلة التي اتّسمت بها آراء النخبة المعارضة وعامّة وجوه مؤسّسات المجتمع المدني السوداني . وسببه بحسب رأينا أنّ تسارع إيقاع الواقع السياسي السوداني لم يترك لهم فرصة التريّث والتفكّر العاقل ، لذلك اتّسمت مواقفهم بردّات الفعل العفوية غير العقلانية الناضجة . علما أنّ الصّادق المهدي كان على رأس الدّولة السودانية لأكثر من مرّة ، ولكنّه لم يستثمر ذلك لاختبار خياراته ، هذا على افتراض إن كانت له خيارات وسياسات .

وصورة ذلك الاضطراب السياسي تداخل وتناقض الطروحات التي تصدر عن حزب الأمّة ممثّلة في شخص رئيسه الصادق المهدي ، فمرّة يطرح بدائل حضارية أساسها الحوار ، ومرّة يجيّش الرأي العام ويشحذ سيوف القتال ويدقّ طبول الحرب . فهو يطالب بعقد مؤتمر وطني للمصارحة والمصالحة ، على نمط مؤتمر جنوب إفريقيا ، مهمّته النّظر في كلّ قضايا السودان منذ سنة ١٩٥٦ تاريخ الإستقلال: أزمة الجنوب ، دارفور ، وبورتسودان . . .[٢] ، ثمّ يقترح وصفات

(١) اللواء عثمان عبد الله محمّد؛ وزير الدفاع السوداني (سابقا)، والناطق الرسمي باسم هيئة جمع الصف الوطني (مكوّنة من مجموعة وطنية اتّفقت على البحث عن حلّ لأزمة دارفور). قناة المستقلة البريطانية، ٠٩/ ٠١/ ٢٠٠٧، ضمن برنامج: الجهود السودانية لتحقيق وفاق حول دارفور.

(٢) الصادق المهدي، إمام الأنصار ورئيس حزب الأمة السوداني، قناة المستقلة البريطانية، برنامج: ملتقى النيلين، ٢٣/ ٠٢/ ٢٠٠٧.

علاجية أخرى ، خطرها على النسيج الاجتماعي السوداني المتهتّك ، وعلى بنيته الوطنية أكثر من أن تُحصى . وذلك من خلال تمجيده في مرحلة أولى ما اصطلح على تسميته «ثورة الرّيف» ، والتي تعني في مجملها تصفية الحسابات بين المواطنين والدّولة عن طريق السلاح والعنف ، أي التمرّد في أبشع صوره . وفي مرحلة ثانية يتحدّث عن تنظيم عمل الجهاد المدني الحركي ، الذي يمكن أن يشكّل بديلا لثورة الرّيف ، ولكنّه يأتي بنتائج مماثلة تزيل الظلم ، بحسب رأيه . معلّقا على هذا الخيار بقوله: "واحدة خشنة وواحدة ملسة» . أي ثورة الرّيف الخشنة ، والحركة المدنية الملساء . مؤمّنا في كلا الحالتين على ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل والتحوّل الديمقراطي الحقيقي[1] .

الجنوب: نهاية حرب وأمل السلام:

تعتبر حرب جنوب السودان من أطول الحروب الأهلية التي عرفتها القارة الإفريقية . دمّرت كلّ ما يمكن تدميره؛ من بشر وحيوان وشجر ، ونسفت كلّ ما يمكن نسفه من مباني وقناطر ومعابر ، وأهلكت البيئة وقضت على الثروة الغابية والحيوانية ، والأخطر من ذلك هجّرت ملايين الأهالي وألقت بهم في أتون الجهل والأمراض والأوبئة ، وجعلت منهم لقمة سائغة للمنظّمات الدّولية ، شيء من التنصير وشيء من التجارب الطبية والعلمية وشيء من تجارة الأعضاء البشرية . حرب قذرة ، كلّ نتائجها شؤم وبؤس ، أتى لهيبه على مختلف أطراف السودان ، وأصاب شرره دول الجوار .

أصبح السلام ضرورة ملحّة واقتنع بذلك الجنوبيون قبل الشماليين ، فالموت والكوارث لا تفرّق بين الألوان واللّغات والأديان ، ولربّما كان النصيب الأوفى من همّ وحَزَن الحرب لمن دبّرها وأجّجها . لذلك تسارعت خُطى السلام في الآونة الأخيرة ، جزء منها لوقف المأساة وجزء آخر تحت الضغط . تعدّدت الأسباب والدوافع ، والمآل واحد؛ المهمّ الخروج من الحرب . أضف إلى

(٢) الصادق المهدي، ندوة حول السودان بثتها قناة «الجزيرة مباشر» القطرية. يوم السبت ٢٣/٠٦/٢٠٠٧.

ذلك الموجّهات الدّولية وخاصّة السياسة الأمريكية ، التي تروم إعادة تشكيل وجه المنطقة السياسي ورسم خارطتها الجغرافية ، بما يتّفق ومستقبل موقعها بالمنطقة الإفريقية ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

بعد تحليلنا للواقع السوداني ، بدراسة الوثائق واستقراء المواقف ، والنّظر في مآلات الأمور ، والوقوف المدقّق عند جميع جولات التفاوض السوداني السوداني ، والذي نُدر وأن حصل مثله في الكثير من آليات فضّ النزاع ، وقد كنّا سجّلنا مرارا وتكرارا سلبيات كثير من تلك الجولات؛ من حيث تكوين اللّجان وجداول الأعمال ، وكذلك البنود المتّفق حولها ، وما صحبها من تلاعب ومراوغة من وفد حركة التمرّد ، والذي قدّرنا بادئ الأمر أنّه ناتج عن جهل بالواقع وتجهّم كلّ طرف للآخر ، إلاّ أنّه سرعان ما تكشّف المستور ، وطفى على السطح بما لا يدع مجالا للشك التدخّل الأجنبي عامّة والأمريكي خاصّة ، ورغبته الجامحة في توظيف قضية صراع الجنوب خدمة لمشروعه التوسعي ، للهيمنة على المنطقة بأسرها ، وقناعة الإدارة الأمريكية راسخة أن لا استقرار لها بالمنطقة ولا قدرة لها على استثمار خيراتها ، ما لم تتمكّن من إخضاع السودان؛ فهو أمتن الحلقات وأشدّها بأسا ، أمّا بقية الدّول الأفريقية فهي إمّا هشّة متهالكة ، وإمّا طيّعة منقادة ، لا تردّ يد لامس .

لذلك؛ فمن الموضوعية بمكان أن نعترف أنّ تجربة التفاوض هذه تستحق الوقوف المتأني ، والدراسة التحليلية العميقة ، لكلّ وثائقها وحيثيات التفاوض ، إلى حين وصولها إلى المرحلة الختامية عند التوقيع على اتّفاقية السلام النهائية بمدينة نيفاشا في ٠٩ يناير ٢٠٠٥ . وحَريّ بنا ونحن في هذه المرحلة الأخيرة من بحثنا ، أن نقف عند ما رأيناه إيجابيا في هذه الاتفاقية ، وما قدّرنا أنّه سلبي فيها ، غايتنا في ذلك نعطي صورة أقرب للواقع منها إلى الحقيقة . نعوّل في ذلك على متابعتنا اللّصيقة لهذه التجربة الإنسانية المعتبرة ، والتي إنطلقنا في التعامل معها على أساس ديني بحت ، في إطار دراستنا للتاريخ الديني لبلاد السودان ، ثم ما

لبث أن زجّ بنا البحث في تفاصيل سياسية واجتماعية أعطت بعدا جديدا لهذه الدراسة .

أ ـ إيجابيات اتّفاقية نيفاشا:

من المهمّ في مثل هذه الحالات أن لا نقف كثيرا عند حسابات الرّبح والخسارة ، فإنقاذ أرواح الأبراء التي تزهق في كلّ لحظة مقدّم على أيّ مكسب آخر مهما عظم شأنه ، فالقيمة الإنسانية أشرف شيء في الوجود؛ برغم اختلاف الدّين والأصل واللّغة . لذلك نعتبر أنّ من أنبل وأشرف ايجابيات اتفاقية نيفاشا:

أوّلا ـ أنّها أوقفت نزيف الدّم ووضعت حدّا للإبادة البشرية الذي لم تتوقّف منذ اتّفاقية أديس أبابا سنة ١٩٧٢ ، التي أبرمت في عهد الرئيس السوداني السابق جعفر محمد نميري .

ثانيا ـ لأوّل مرّة تجتمع كلّ الأطراف السودانية المتصارعة بالخرطوم ، لتقرّر مستقبل السودان من الدّاخل ، عن طريق إعادة بناء الثقة ومدّ جسور التفاهم الشعبي والتقارب الاجتماعي .

ثالثا ـ تعتبر الاتفاقية من النماذج النادرة الناجحة ، برغم سلبياتها ونقائصها ، وما حفّ بها من إملاءات وضغوط .

رابعا ـ صلاحية الاتفاقية لأن تكون ورقة عمل داخلية سودانية صِرفة ، يؤسّس عليها سِلم داخلي ، بعد إجراء التعديلات اللاّزمة عليها ، مع قبول كلّ الأطراف بمبدأ التنازل والبحث عن توافق مشترك .

خامسا ـ نبّهت الحكومة إلى مسألة مهمّة جدا ، وهي تحليها بالمرونة والسعي لحلّ توافقي عند تعاطيها مع أزمة دارفور . فلئن غلبت الوثنية والنصرانية على معتقد الجنوبيين ، فإنّ الإسلام هو دين جميع أهل دارفور بلا استثناء . لذلك

فإنّ ما يجمّع ويوحّد أكثر وأهمّ وأعظم ممّا يمكن أن يُفرّق ويباعد بين المتنازعين .

ب ـ سلبيات اتّفاقية نيفاشا:

بما أنّ النّقص من طبيعة عمل البشر ، وأنّ لكلّ شيء إذا ما تمّ نقصان ، فإنّ ذلك لا يُعدّ قادحا فيه أو لاغيا له . وتلك هي حال اتّفاقية نيفاشا . فهي تتعلّق بأعسر القضايا الرّاهنة وأكثرها تعقيدا . إلاّ أنّ ذلك لا يمنعنا من إبداء بعض الملاحظات والوقوف عند بعض الاستخلاصات:

أوّلا ـ قسّمت الاتفاقية السودان إلى كيانين منفصلين تماما لا يمكن الجمع بينهما ، وذلك عرقيا ودينيا ولغويا . فإذا أضفنا إليها خصوصية جغرافيا الجنوب ووضعها التّاريخي ، نكون نتحدّث عن دولة مستقلّة بامتياز . فمن مميّزات قيام الدّول: وحدة الأرض والتاريخ المشترك والمصير المشترك . وهي كلّها متوفّرة في قضية الحال .

ثانيا ـ أسّست للإنفصال بإحداثها لمؤسّستين دستوريتين منفصلتين ، وقوّتين للدفاع متوازنتين ، لكلّ منها صلاحية واسعة في الإدارة والتدريب والتكوين والتأهيل .

ثالثا ـ تشرّع لتبديد الثروة الوطنية ، ووضعها تحت تصرّف مجموعة من المتمرّدين ممّن ليس لهم أي حسّ وطني أو شعور بالإنتماء إلى كيان يسمى جمهورية السودان .

رابعا ـ أعطت الجنوبيين الصلاحية المطلقة والتفويض الكامل في عقد الاتفاقيات وترتيب الصفقات .

خامسا ـ ركّزت في حيثياتها على المؤتمر الوطني من جهة وعلى الحركة الشعبية من جهة أخرى ، حتى لكأنّ ملكية السودان راجع لهما دون سواهما ، والنزاع بينهما دون غيرهما . وفي تقديرنا أنّ هذا الأمر مقصود لغيره ، لإضعاف جانب الحكومة وعزلها عن باقي المكوّنات السياسية . ودليل ذلك

مسارعة المؤتمر الشعبي المعارض في وقت سابق إلى عقد اتفاقية موازية مع الحركة الشعبية ، على غرار ما فعلت الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية .

وبذلك تعاملت الحكومة السودانية؛ وهي دولة مستقلّة ذات سيادة ، مع حركة التمرّد؛ وهي حركة خارجة عن القانون ، كدولة مستقلّة قائمة بذاتها ، كما كان الحال بين أثيوبيا وأريتريا . فجاءت الاتفاقية لتسوية خلاف نشب بينهما . وهذا أمر في غاية الخطورة ، وفيه اعتراف ضمني بتسلّط الحكومة السودانية على الجنوب ، وأنّه آن الأوان لدفع هذا الظلم ، مقابل جزء من الثروة المتصارع عليها . ودليل ذلك أنّ أساس الحرب هو القضاء على حركة متمرّدة شقّت عصا الطّاعة في وجه السّلطة الشرعية ، وتهدّد وحدة البلاد وأمنها . ومن ثمّ تغيّرت المعادلة وتبدّل الوضع؛ لتصبح حركة التمرّد شريكا وطنيا ، وسبب المشكلة كيفية اقتسام الثروة .

وفي تصوّرنا أنّ الأمر أخطر بكثير من ذلك ، ومن مظاهره:

أوّلا ـ أنّ الدّولة السودانية أوتيت من حيث لم تكن تدري ، فتمكّنت حركة التمرّد بدعم من القوى الدّولية ، وبضغط أمريكي خاصّة ، من تغيير وجه النزاع كليّة ، بعد تنصّلها من التعهدات السّابقة وتمسّكها بما أفلحت في إملائه من خلال ما عُرِف بالاتفاقيات الإطارية .

ثانيا ـ أنّ الصراع الحقيقي في السودان في جوهره هو صراع بين مشروعين؛ مشروع حضاري إسلامي ، بغضّ النّظر عن مصداقيته ومستواه ، ومشروع علماني تغريبي بأبعادة الثقافية النصرانية ، تدعمه كلّ الكنائس السودانية والأجنبية على اختلاف مشاربها وبرغم تناقضاتها العقائدية .

ثالثا ـ وجود اختلال رهيب في التعريفات الدستورية والمفاهيم التي بنيت عليها الاتفاقيات الإطارية ، إلى جانب التقسيم الإداري بين الجنوب والشمال ، فما تعرّفه حكومة الخرطوم فيما يخصّ الولاية والإقليم والمحلية ، لا ينطبق على

تعريف حكومة الجنوب لذلك ، وهذا له تأثيره الخطير فيما استقبل من الأيام عند إجراء الاستفتاء حول تقرير المصير ، لتأكيد الوحدة من عدمها .

رابعا ـ وجود ثنائية خطيرة تؤسّس للإنفصال ولا تبشّر بالوحدة ، ويتمثّل ذلك في ثنائية اللّغة والتعليم ، والعَلَم والنشيد الرّسمي ، وتعريف الجيش وعقيدته القتالية ، وتنظيم العلاقات الخارجية ، والاتفاقيات الاقتصادية ... [1] .

خامسا ـ لم تلتزم الدّولة بنصّ الاتّفاقية المبرمة بينها وبين الحركة الشعبية قطاع جبال النوبة بتاريخ ٣١/ ٠٧/ ١٩٩٦ ، والقاضية بجعل أبيي جزء من ولاية غرب كردفان . وبذلك تسري عليها كلّ بنود الاتّفاقية والتي من المفترض أن يقع تطبيقها عن طريق المجلس الانتقالي لانفاذ اتّفاقية جبال النوبة للسلام ، التّابع رأسا لرئاسة الجمهورية ، والصادر بالمرسوم الجمهوري رقم ٩٢ بتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٩٧ . ووجه عدم إلتزام الحكومة السودانية بذلك أنّها وقعت تحت تأثير مقترح الوسيط الأمريكي شارلس سنايدر ، مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية ، والقاضي بأن تتبع منطقة أبيي رأسا لرئاسة الجمهورية خلال الفترة الانتقالية ، وأن يخضع مواطنو أبيي لاستفتاء متزامن مع تقرير مصير الجنوب لاختيار التبعية لبحر الغزال أو لغرب كردفان . وهذا في حدّ ذاته خطأ؛ إذ لا يمكن أن يقع التفاوض مرّتين حول نفس المسألة ، خاصّة عندما تكون القضية من الممكن أن تمسّ أمن واستقرار الدّولة . علما أنّ حركة التمرّد لم تطرح هذه القضيّة أصلا في جميع جولات التفاوض ، إلاّ بعد اكتشاف البترول والشروع في استثماره فعليا؟ .

وفي الأخير قتل جون قرنق:

يعتبر جون قرنق مؤسّس ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان سابقا ، الشخصية المحورية والجدلية في أزمة الجنوب . تتعدّدت مصادر قوّته وتضافرت لتجعل منه شخصية عنيفة ثائرة؛ لا تقبل المنافسة وتخشى من فرضية المزاحمة

(١) انظر: محمّد الأمين خليفة: خطى السلام خلال عهد الإنقاذ، ص ٣٥٥ وما بعدها.

على القيادة . لذلك لم يكن جون قرنق يتردّد في تصفية ليس خصومه فقط ، بل حتى أصدقاءه وأقرب النّاس إليه من القيادات السياسية أو الميدانية . ممّا دفع بالعديد منهم إلى الهروب والإلتحاق بأقرب دولة أفريقية ومنها إلى أوروبا لتقديم اللّجوء السياسي ، كما أنّ عددا منهم اختيار الرّجوع إلى الخرطوم والتحالف مع الدّولة السودانية بناء على اتّفاقيات سلام أو ضمانات سياسية .

وأوّل صدمة تلقّاها جون قرنق دي مبيور كان الانفصال التّاريخي لما عرف لاحقا بمجموعة بحر الغزال . ففي ٢٨ أغسطس ١٩٩١ ، أعلن ثلاثة من كبار الهيئة القيادية للحركة الشعبية لتحرير السودان تخليهم عن جون قرنق ، وكوّنوا قيادة جديدة ، يتزعّمها كلّ من: رياك مشّار ، ولام أكول ، وقوردن كونج ، متّهمين جون قرنق بأنّه ارتكب أخطاء فادحة كافية لعزله عن مركز القيادة والتوجيه ، ومن ذلك:

ـ رهن الحركة سياسيا للرئيس الأثيوبي منقستو هايلي ماريام .

ـ غياب مؤسّسات دستورية حقيقية مرجعية داخل الحركة .

ـ تركيز السلطات كلها في يد شخص جون قرنق دون غيره .

ـ إقصاء المثقّفين والمتعلّمين عن قيادة الحركة ، وتنصيبه لمجموعة موالية لخياراته .

ـ غياب الديمقراطية ، وعدم وضوح الهدف الحقيقي من الحرب .

ـ انتهاكات حقوق الإنسان؛ من الاعتقالات والتعذيب والإعدام بدون محاكمة أو عن طريق محاكمات عسكرية صورية ، هذا إلى جانب اختطاف الأطفال وتجنيدهم بالقوّة في صفوف الجيش الشعبي ، ومن يرفض منهم أو من ذويهم يقتل[1] .

إلاّ أنّ حركة الانفصال والانشقاق لم تتوقّف عند هذا الحد ، بل تفاقمت

(١) محمد الأمين خليفة : خطى السلام خلال عهد الإنقاذ، ص ١٠٢.

وتجاوزت المجموعات الجنوبية إلى فصائل أخرى عرفت لفترات طويلة بتحالفها مع جون قرنق وعملها تحت لافتة الحركة الشعبية . لذلك يمكن تقسيم هذه المجموعات إلى تيّارين اثنين ، هما:

أ ـ التيار الأوّل: تمثّله حركات جنوبية كثيرة ، انفصلت عن جون قرنق وكوّنت تنظيمات جديدة ، وتفاوضت لاحقا مع الحكومة السودانية ووصلت معها إلى نتائج إيجابية . وبرغم العديد من النقائص ، فإنّ تلك الاتّفاقيات مثّلت رصيدا استراتيجيا لاتّفاقية السلام الموقّعة سنة ٢٠٠٥ في نيفاشا ، بل كانت ضرورية لتنضيج الكثير من الأفكار والتصوّرات . ومن تلك المجموعات:

ـ حركة استقلال جنوب السودان ، بقيادة رياك مشّار تيني .

ـ فصيل الحركة الشعبية لتحرير السودان جناح بحر الغزال ، بقيادة كاربينو كوانين بول .

ـ فصيل قوة دفاع الاستوائية ، بقيادة توفولس أوشانق .

ـ فصيل تجمع الأحزاب الإفريقية ، بقيادة صمويل أرو بول .

ـ فصيل المجموعة المستقلة ، بقيادة كواج مكوي .

ـ فصيل تجمع أبناء بور ، بقيادة أروك طون أروك .

ـ القوى الثورية التقدمية ، بقيادة ألفريد لادو قوري .

ـ فصيل الحركة الشعبية الفصيل المتّحد ، بقيادة لام أكول أجاوين .

ب ـ التيار الثاني: تمثّله الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان ، إقليم جبال النوبة ، بقيادة محمد هارون كافي أبو راس . وكذلك حركة أخرى انفصلت عنها ، وهي: قوة السودان الجديد للسلام ، بقيادة يونس دومي كالو . ومن حيثيات بيان الانفصال الذي صدر في ٢٨ يونيو ١٩٩٦: . . .تعذيب ، اعتقال وسجن وتصفية قياديي جبال النوبة ، بجانب إبعادهم عن جبال النوبة إلى

الجنوب لأعوام عديدة لإضاعة تاريخهم النضالي في الإقليم ، بحيث لا يعرفهم أحد أو يذكر لهم أية مساهمة جادة ، وبالتالي ينسب نجاح العمل لشخصية واحدة فقط أو لأشخاص معيّنين وذلك بغرض تدمير شخصيات هامّة ومعروفة سلفا ، أو لمنع هذه الشخصيات القيادية من توعية مناضليها توعية سياسية ونضالية صحيحة . ونتج عن ذلك بالطبع ، وجود مناضلين أكفاء دونما وجود حقوق مكتسبة أو طرح إقليمي معروف لديهم[١] .

وبذلك دخلت هذه المجموعة في تفاوض مباشر مع الحكومة السودانية ، أدى إلى إعلان مبادئ حل مشكلة جبال النوبة في ١٩٩٦/٠٧/٣١ ، وما تبعها من اتفاقية وُقّعت بالقصر الجمهوري بالخرطوم في ١٩٩٧/٠٤/٢١ . وبذلك تخلّص قطاع جبال النوبة من هيمنة جناح جون قرنق ، ووجد أمنه داخل السودان الأم ، برغم عدد ضحايا جبال النوبة ممّن قتلهم جون قرنق وشرّدهم ، وغيرهم كثير مازال مجهول المصير[٢] .

كلّ تلك الحيثيات وغيرها لها تأثير مباشر في عملية اغتيال المتمرّد جون قرنق ، الذي كان يبذل قصارى جهده لتزعّم حركة التحرّر في إفريقيا ، ويتوجّ مسيرته بأنموذج المحارب المقاوم الذي استردّ حقوق السود من المغتصبين . إلاّ أنّ ذلك الحلم كان يزاحمه فيه رفيق النضال ، الرئيس اليوغندي يوري موسيفيني ، والذي بدأ يشعر بخطر «صاحب المسيرة» من خلال عدّة إشارات:

أوّلا ـ ظهور السودان كقوّة اقتصادية مستقبلية ليس في المنطقة الإفريقية فحسب ، بل في الإطار العربي والإقليمي والدولي ، وذلك من خلال رصيد الثروات المخزونة ، في مقابل الدّولة اليوغندية الفقيرة ، التي يتنازعها شركاء متشاكسون ، يتنافسون على سلطة وهمية ويسعون إلى إحداث استقطاب

(١) محمد هارون كافي: نزاع السودان؛ طرح إيجابي. مطبعة أرو، الخرطوم، طبعة ١ / ١٩٩٩، ص ٣٩.

(٢) محمد هارون كافي: نزاع السودان؛ طرح إيجابي. ص ١٠١.

إقليمي غير وارد . فالجنوب بدأ يسيل لعاب الشركات عابرة القارات ، خاصّة بعد تأكّد ثرائه وغزارة خيراته .

« لقد كان لأحاديث الرحّالة الأوروبيين[١] الذين زاروا السودان في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، صداه لدى المنشغلين بتحصيل الثروات والاستيلاء على بواطن الأرض . فجاءت كتاباتهم دقيقة عن إمكانيات السودان الاقتصادية ووفرة منتوجاته كالصمغ والعاج وسن الفيل ، إضافة إلى تقارير قناصل الدول الأجنبية التي كانوا يبعثون بها لحكوماتهم عن فوائد التجارة مع السودان . كلّ ذلك زاد من اهتمام العالم الخارجي بالسودان .

وتعتبر اكتشافات «سبيك» و« جرانت» و « بيكر» ، في مقدّمة جهود المستكشفين الغربيين ، التي مكّنت من التوصل إلى حل مسألة منابع النيل ، وقدّمت معلومات عن الجنوب أثارت مزيدا من الاهتمام الأوروبي بهذا الجزء المهم من السودان ، وقد عبّر عن هذا الاهتمام ليفنجستون ، من خلال دعوته عام ١٨٥٦ إلى إيجاد «طريق مفتوح أمام التجارة والمسيحية» عبر نهر النيل .

وأيا ما كانت أسباب الاهتمام الأوروبي بجنوب السودان ، يبقى أن المخزون الاقتصادي والإمكانات التجارية وغيرها ممّا يتوفّر عليها الجنوب ، حرّكت الديني والثقافي لضمان السياسي والاقتصادي أيضا ، وأن ذلك كلّه كان محكوما وموجّها بما يتوفّر عليه «إنسان الحضارة الغربية» من «بعد فكري» ورؤية حضارية محدّدة»[٢] .

ثانيا ـ تأكّد التّعويل الأمريكي على جون قرنق ما بعد اتّفاقية السلام .

(١) مثل: جاك فرانسوا بونسيه (١٦٩٨-١٧٠٠)، وكرمب البافاري (١٧٠١-١٧٠٢)، ودي ثوار دي رول وجيمس روس الإسكتلندي والرحالة السويسري بركهارت (١٨١٣-١٨١٥). حسن أحمد إبراهيم: محمد علي في السودان. مطبعة جامعة الخرطوم، طبعة ٢/ ١٩٩١، ص ٢٧. نقلا عن: كمال الدين جعفر عباس: خلق المشكلات؛ جنوب السودان أنموذجا، ص ١٩٨.

(٢) كمال الدين جعفر عباس: خلق المشكلات؛ جنوبي السودان أنموذجا، ص ١٩٧ وما بعدها (بتصرّف).

فالجنوب السوداني منطقة ثرية لها مستقبل اقتصادي واعد، وقادرة على استقطاب المستثمرين الدوليين وفي الطّليعة الشركات الأمريكية. فهي أولى بالنصيب الأوفر، فأمريكا ماسكة بخيوط السلم والحرب في السودان كلّه لا الجنوب فحسب. لذلك لم يعد للحضور اليوغندي أي فاعلية، فيوغندا دولة فقيرة مزّقتها الحروب الأهلية وليس فيها ما يغري.

ثالثا ـ كان جون قرنق يسعى إلى «تحرير السودان» من «الرجعية العربية»، كما كان يعتقد أنه سيحرّر أثيوبيا بعد سقوط رفيقه منقستو، عندما كان سنة ١٩٨٧ يدرّب أربعة وستين ضابطا من كوادر الرئيس السابق ميلتون أبوتي ضمن الدّرع الرّابع، استعدادا للإغارة على يوغندا والاستيلاء عليها من بين يَدَيْ «صديق الدراسة» يوري موسيفيني، ومن ثم ضمّها إلى «مملكته» المرتقبة. وهذا في إطار تصفية حسابات سرية بينهما.

رابعا ـ «إنّ تطلّعات قرنق الخارجية من وحي الأنا الأعظم والأفضل، في شخصه مبدأ التعالي، يعني ذلك أن تفكير قرنق قد لا يحده قيام دولة تسمى ما تسمى ويمدّ فيها رجليه بقدر (لحافه)، **إلاّ أنّ من المتوقّع أن يعمل قرنق على أن يكون الزعيم الأوحد في إفريقيا وهذا إن قرّرت (النظرية) أو (المصادفة) له فستكون محنة زعماء إفريقيا** هي كيفية طلب المغفرة من الرب لأنّهم قد جاءوا أنفسهم بها علاوة على ذلك فإنّ انفصال الجنوب يعني كذلك انفصال الاستوائيين عنه أيضا. الحرب العرقية بين الدينكا والنوير واختلاف مجتمعات الجنوب فيما بينها تخلق عارا جديدا ألا وهو وداعا أيها الجنوب الذي كان»[1].

خامسا ـ بدأ جون قرنق عمليا في التخلي عن رفيق دربه يوري موسيفيني، وجعله في مواجهة مباشرة مع التمرّد المسلّح الذي تعاني منه يوغندا في قتالها المرير مع متمرّدي «جيش الرب». فعند صعوده الطائرة متّجها إلى يوغندا، يوم ٣٠/٠٧/٢٠٠٥، وجّه جون قرنق كلمة تحذيرية لجوزيف كوني زعيم جيش الرب، مطالبا إيّاه بمغادرة الجنوب السوداني تاركا البلاد وسكانها ليعيشوا في

(١) محمد هارون كافي: نزاع السودان، ص ١٨.

سلام ، وقال له لن تختبئ هناك كثيرا لأننا نريد السلام والأمن والاستقرار[١] .

من خلال تلك الوقائع يمكن أن نخرج بجملة استخلاصات نضعها بين أيدي الباحثين ، علّها تساعد في متابعة أطوار القضية والتعرّف على تفاصيلها . خاصّة وأنّ موت جون قرنق أعقبته عمليات ثأر وانتقام من الجنوبيين المنظّمين في مليشيات الحركة الشعبية ، فعاثوا فسادا في الخرطوم وضواحيها . ومن تلك الاستخلاصات:

أوّلا ـ أنّ جون قرنق لم يهدّد يوري موسفيني فقط ، بل تعدّ الأمر إلى حلفائه بالأمس ، من الجنوبيين أنفسهم ، خاصّة الاستوائيين منهم ، فقد استعملهم بدهاء ماكر . وكنّا أشرنا سابقا إلى حرصه الشديد على عدم السماح بوجود شخصية نديّة له ، فهو الزعيم والقائد والثائر والمناضل . . . ، فكان لذلك دوره في غياب زعامة حقيقية إلاّ بالقدر الذي تفرضه الضرورة السياسية ، وفي كلّ الحالات لن يكون من القبائل الأخرى ، إلاّ بحسب ما يتوجّبه الواقع . لذلك كانت عين جون قرنق مفتّحة دائما على قبائل النوير ، أشدّ خصومه الحقيقيين . لذلك فإن تهديد المصالح ما بعد اتّفاقية نيفاشا ٢٠٠٥ لم ينحصر في يوري موسيفيني بل تعدّاه إلى حلفاء قبليين جنوبيين وشركاء فعليين في الحرب .

ثانيا ـ أنّ كلمة جون قرنق التي وجّهها إلى جوزيف كوني زعيم جيش الرب اليوغندي ، جعلت يوري موسيفيني ، يدرك أنّ جون قرنق سوف يضعه في مواجهة حركة مسلّحة على أرض يوغندا ، بعدما كانت محتمية بأحراش السودان . ممّا يعني أن الدّولة اليوغندية سوف تنشغل في قضاياها الدّاخلية ولن تتمكّن من المشاركة الفعلية في رسم خارطة إفريقيا الجديدة . عِلما بأنّ جيش الرب غير قادر على تصفية جون قرنق المحمي أرضا من طرف مليشياته وأساسا من طرف رجال أمن الدّولة ، فهو النائب الأول لرئيس الجمهورية . علما بأنّ

(١) شمس الهدى إبراهيم إدريس: رحل قرنق؛ هل يبقى السلام؟. شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، طبعة ١/ ٢٠٠٥، ص ١١٩.

جيش الرب محاطا به في مواقعه من طرف فيالق الجيش السوداني وتمنعه الحركة باتّجاه الأراضي الداخلية .

ثالثا ـ في تصوّرنا أنّ يوري موسيفيني لن يغفر لصديقه «المخادع» جون قرنق ، تورّطه في تدريب ٦٤ ضابطا من أجل الاستيلاء على يوغندا وإلحاقها بمملكته . ومن الحكمة أن يستغل الرئيس اليوغندي الفرصة لتصفية حسابات قديمة ، خاصّة مع وجود تناقضات بين الحكومة السودانية وشريكها الجديد ، وكذلك وجود خلافات حول قسمة الغنائم مع باقي الفصائل الجنوبية .

رابعا ـ أنّ صحيفة «ذا نيو تايمز The New Times» الرواندية ، أثارت شكوكا حول تحطّم المروحية «-MI١٧» المُقِلّة لجون قرنق ، فنسبت لمصدر يوغندي رفيع المستوى قوله بأنّ هذه الطّائرة غير صالحة للإقلاع وقد تعرّضت لحوادث سابقة تقرّر على إثرها وضع الطائرة المعنية في المستودع . وهو ما أكّده النّاطق الرّسمي للجيش اليوغندي من حيث لا يدري ، وذلك بقوله: "إنّها محض إشاعات ، فالطائرة لم تستنفذ الساعات المخصّصة لها ، **وأنّها لم تُستخدم منذ ثمانية أشهر إبّان تعرّضها لحادث إلاّ لهذه الرّحلة**»[1] .

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ جون قرنق شخصية تاريخية متمرّدة على سلطة شرعية ، لطّخ يداه لأكثر من عشرين سنة بدماء السودانيين؛ من أعدائه على مستوى رمز الدّولة وهو الجيش السوداني ، وكذلك آلاف الأبرياء الذين راحوا ضحية عنجهيته وتطرّفه وحبّه للانتقام من معارضيه . **لذلك أصبح شخصية غير مرغوب فيها ، أي أنّه من حيث الصلاحية قد أنهى أغراضه** ، كما يعتبر وجوده حملا ثقيلا على حلفائه بالأمس ، **الذين سيجدون حرجا في التوفيق بينه وبين استحقاقات الأطراف الجنوبية الأخرى** . فهو شخصية مستعلية لا تقبل القسمة مع الآخرين ، وغير مستعدّة للتنازل عن مكاسب تاريخية بذل فيها الجائر

(١) شمس الهدى إبراهيم إدريس: رحل قرنق؛ هل يبقى السلام، ص ١٢١ وما بعدها (بتصرّف).

والممنوع ، وهو الأكثر .

وبالمحصّل فإنّ رحيل جون قرنق لن يؤثّر سلبا على عملية السلام بالسودان ، بل نرى في ذلك فتحا لباب آمال الوحدة وتقليص فرص الانفصال . أمّا سياسيا فإنّ الفراغ الذي حدث بموته ، سوف يُسهم في بروز وجوه سياسية قيادية جنوبية جديدة ، يكون لها الأثر في بناء عهد جديد بالسودان . فتغيّر الوجوه بتغيّر المراحل يعطي فرصة لجيل ما بعد الحرب ليجرّبوا ويسهموا في نسج علاقات تفاهم وتدافع من أجل الإنسان السوداني خاصّة والإنسانية عامّة . كما أنّ تعدّد الوجوه السياسية السودانية الجنوبية سوف يخلق أزمة كبيرة وتصدّع خطير داخل الصف الجنوبي ، فينسيهم صراعهم الوهمي مع الشمال ويشغلهم في صراع تحصيل الثروة وتقاسم السلطة . ولعلّ بوادر ذلك؛ التناقض بين مختلف الأطراف الجنوبية الساعية إلى الهيمنة على جامعة جوبا ، وبعض المناصب الأخرى سواء في المؤسّسات المتمركزة في الشمال أو المؤسّسات القائمة بالجنوب .

أمّا عن المواطن الجنوبي البسيط ، فإنّه لا محالة سيعيش من جديد أزمة الاغتراب وفقدان الهوية . فبعد نزوحه نحو الشمال فرارا من حرب الجنوب ، وتأسيسه لعوامل الاستقرار؛ من أسرة وعمل وممتلكات . . . ، فإنّه سيبدأ من جديد رحلة العودة إلى الجنوب والقطيعة مع الشمال ، والبحث ثانية عن أرض جديدة غريبة عنه ، ولربّما البحث عن دولة جديدة ينضوي تحت لافتتها ويحتمي بسيادتها . ولئن كان الأمر كذلك فإنّ الإنسان العاقل يستبعد كلّ البعد خيار الإنفصال ، وليس أمامه إلاّ خيار الوحدة والاندماج . وفي تصوّرنا أنّ الحكومة السودانية قادرة على توضيح مآلات ذلك للمواطن العادي وإقناعه بخيار الوحدة . مع عدم إغفال البعد النفسي والعاطفي وأهمية وشائج المودّة والأخوّة التي تكوّنت بينهم وبين أهل الشمال . علما وأنّ نسبة مرتفعة من الجنوبيين المقيمين في الخرطوم لا يعرفون بالمرّة الجنوب ولا تربطهم به إلاّ علاقة

النسب والأصل ، هذا إن ثبتت نسبتهم إليه جملة وتفصيلا . وذلك للتداخل القبلي بين دول الجوار وعدم وجود سجّل يضبطهم .

ومن وجهة نظرنا فإنّ طموح جون قرنق المفرط ورغبته الجامحة في تتويج مسيرته القتالية كزعيم إفريقي ، جعلته يستعمل كلّ الأدوات المتاحة لتحقيق نزوته . لذلك لم يتردّد في إشعال نار الفتنة في كلّ مكان من السودان ، حريصا على خلق الأزمات ، وتوظيفها على الطريقة التي تخدم مشروعه الأم . فكما جرّ المعارضة الشمالية إلى مستنقع الحرب ، فاتّسخت أيديها بدماء الأبرياء ، ورّط كذلك مجموعات من أهل جبال النوبة وزجّ بهم في أتون الحرب . وعندما استعصت الحكومة عليه وهو على طاولة التفاوض ، إلتفت صوب مناطق غرب السودان وفجّر بركانا جديدا عُرِف لاحقا باسم «أزمة دارفور» .

دارفور: أزمة جديدة وملفات قديمة:

تعتبر أزمة دارفور طورا جديدا من ملف الأزمات السودانية . إلاّ أنّ طبيعة هذه الأزمة مختلفة تماما عن بؤرة الصراع بالجنوب ، وذلك لعدّة اعتبارات منها:

أوّلا ـ أنّ إندلاع هذه الأزمة يكتنفه الكثير من الغموض . فلئن نجد عذرا للجنوبيين في إعلان الاستعصاء والتمرّد نسبة لما تعاني منه مناطقهم من التهميش والاستثناء التنموي ، فإنّ أزمة دارفور إندلعت في فترة زمنية تعتبر فيها هذه المنطقة في أحسن مراحلها التنموية ، التي تفتقر لها عدّة أقاليم شمالية . فلم تكن بها قبل دولة الإنقاذ سوى سبعة مدارس ، ثمّ بدأت في الازدياد إلى أن بلغت سنة ٢٠٠٤ قرابة ٢٠٠ مدرسة ، وثلاث جامعات . أضف إلى ذلك تطوّر البنية التحتية من مياه وكهرباء وشقّ الطرق الولائية ، وكذلك تقدّم الخدمات الطبية وحفظ الصحة .

نسبة الاستيعاب بالتعليم الأساس في أقاليم السودان المختلفة ١٩٩٩/ ٢٠٠٠			
الإقليم	عدد السكان (٦-١٣ سنة)	المستوعبون	نسبة الاستيعاب
الخرطوم	٧٨٥٨٢٧	٦٧٨٨٥٠	٪ ٨٦. ٤
الأوسط	١٤٣٣٣٣١	٩٠٠٤٥٦	٪ ٧٢. ٥٤
الشمالي	٣٠١٠٧٦	٢٥٩٥٠٠	٪ ٨. ٨٧
الشرقي	٧٧١٥٥٠	٣١١٤٠٢	٪ ٦٧. ٤٠
كردفان	٨٨٥٤٢١	٣٥٦٥٠٣	٪ ٦٦. ٣٩
دارفور	١٣٥٠٢٩٢	٣٩٨٩٧٢	٪ ٦٢. ٣٠
الجنوبي	١١٢٨٣٥٠	٢٣١٨٠٩	٪ ٢٣. ٢١
المجموع	٦٦٥٥٧٤٧	٣١٣٧٤٩	٪ ١. ٤٧

ثانيا ـ يعتبر هذا الإقليم من أكثر الأقاليم تجانسا من حيث الانتماء الديني؛ فكلّ أهله مسلمين ، بل من أرقى النّاس خُلُقا وأدبا وتديّنا ، حتى أنّه يندر أن توجد أسرة ليس فيها واحد أو اثنان من أبنائها يحفظ القرآن الكريم . كما يتميّزون بالسليقة اللّغوية ، لا فرق في ذلك بين من أصوله عربية ومن أصوله إفريقية . وقد عشت مع أهل هذا الإقليم لفترات طويلة وخالطتهم وآكلتهم وحادثتهم . فوجدت فيهم الشاعر والخطيب والأديب والفقيه . وتحدّثت مع بعض الرجال والنساء المسنين فوجدتهم يتحدّثون اللّغة العربية الفصحى .

كلّ ذلك في تصوّرنا جزء من إرث المملكة الإسلامية التي حكمت هناك حينا من الدّهر ، فقامت بتوعية الناس وتثقيفهم دينيا . فما كان عندهم فرق بين من

أصوله عربية أو إفريقية ، على النحو الذي أرادت بعض مجموعات المعارضة السودانية تصويره ، ليس حديثا وإنّما منذ فترات بعيدة . «يقول الأستاذ بابكر كرار: لقد درجت بعض العناصر في السودان على تصوير إفريقيا بأنها قوة لا تتوحّد إلاّ لمناهضة الثورة العربية ولمناهضة الوجود العربي والإسلامي ، وترفع هذه العناصر شعار «الانتماء الإفريقي» للسودان كلّما اتّجهت الحركة الوطنية نحو تأكيد انتمائها العربي والإسلامي ، وكلّما رفعت راية النضال ضد الاستعمار والأنظمة الرجعية .

إنّ العروبة قومية ، والإسلام عقيدة ، وإفريقيا إقليم . فكيف يقع التناقض والتضاد بين هذا الوضع العقائدي والقومي والإقليمي ، وكيف يمكن وضع معيار واحد للقومية وللعقيدة وللإقليمية؟ . إنّ هذا اللّغط والغموض في هذا الشعار تبنته الدوائر الاستعمارية لحجب حقيقة التكوين العقائدي للشعب السوداني . وقد كان من آثار هذا الطرح السلبي للشعار تحطيم مقوّمات الوحدة الوطنية في الداخل واستعلاء العنصرية والنعرات الإقليمية والطائفية المصطنعة بواسطة الكنيسة في المديريات الجنوبية وفي الحكومة المركزية وفي القوات المسلّحة السودانية وذلك بمقتضى اتّفاقية أديس أبابا»[1] .

وفي إطار حديثه عن التجانس والتوحّد بين مختلف مكوّنات المجتمع السوداني ، يرى «أنّ ثورة المهدي في حقيقتها دعوة للقرآن الكريم ، ولم تكن ثورة عمياء إلى سفك الدماء بل كانت دعوة إلى تحرير النفس وإلى تحرير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وصياغتها صياغة إسلامية جديدة . فهي إذا ثورة إنسانية لم تعرف قبيلة دون قبيلة ولا أمة دون أمة ، وإنما كانت دعوة إنسانية تخترق الحواجز القبلية والحدود الإقليمية لتجمع الناس جميعا في أمة واحدة وقلب واحد .

(١) نادية يس عبد الرحيم: بابكر كرار؛ سيرته وفكره. دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة، إصدار رقم ٥٢ – ٢٠٠٦، ص ٢٣٥.

إنّ وحدتنا القومية كحقيقة واقعية وكوسيلة عملية لمقاومة قوى الاحتلال والاستعمار لم تعرفها بلادنا إلاّ مع ثورة الإمام المهدي . فعلى يد الإمام المهدي اجتمعت القبائل لأول مرة في أمة واحدة ، وعلى يديه دخل شعبنا التاريخ كأمة واحدة . فمنابع وحدتنا القومية مازالت في منابع دعوة الإمام المهدي وهذه حقيقة تاريخية لمن يؤمنون بقيمة التاريخ»[١] .

يعتبر بابكر كرار من النخبة الفكرية النادرة التي استوعبت خلفية نزاع الجنوب . فهو ليس مقصودا لذاته ، وإنّما منطلقا لتسميم الوضع في السودان كلّه . **فهو ينتقد بشدّة إتفاقية أديس أبابا التي أُبرِمت في فبراير ١٩٧٢ ، ويعتبرها مشروعا دوليا سريا لتفتيت السودان وتدميره ، أُملِيت شروطها بالقوّة على الرئيس السوداني الأسبق المشير جعفر محمد نميري** . إذ «من خلال الاتفاقية سعى الاستعمار العالمي وإسرائيل وأدواتها المتمثّلة في مجلس الكنائس العالمي أن يفتعلوا لسكان جنوب السودان حيث الفراغ الحضاري ، وعلى قبائل جنوب السودان العشائرية قومية واحدة ولغة واحدة «الإنجليزية» ودين واحد «المسيحية» بهدف احتواء الشمال العربي سياسيا وعسكريا ، وذلك بإنشاء قومية مصطنعة لمواجهة القومية العربية في السودان ، تتخذ أداة للعدوان عليها ، **ويتّخذ من الجنوب قاعدة عدوانية للإنطلاق ضد بقية السودان واستعماله كحاجز عازل لامتداد الوجود العربي والإسلامي في القارة الإفريقية**»[٢] .

إنّ هذا التأطير التاريخي والفكري لقضية الصراع في الجنوب وتمدّد آثاره إلى نواحي أخرى من السودان ، يكشف عن طبيعة أزمة دارفور وخطورتها ، ليس على السودان وحده ، وإنّما على بقية الدول العربية المجاورة ، وكذلك يسهم إلى حدّ كبير في توتير علاقة الجيرة بين السودان وبقية الدول الإفريقية ، خاصّة وأنّ

(١) نادية يس عبد الرحيم: بابكر كرار؛ سيرته وفكره، ص ١٧٨ وما بعدها (بتصرّف).
(٢) نادية يس عبد الرحيم: بابكر كرار؛ سيرته وفكره، ص ١٨٨.

السودان يجمع بين الخصوصية العربية والإفريقية بشكل متكافئ . كما إذا علمنا أنّ تشاد بلد عربي بنسبة ٩٥ ٪ ، ولكن تسعى الأطراف الدولية إلى عزله عن محيطه العربي وربطه بالبعد الإفريقي ، فتُسلّط قلّة إفريقية نصرانية على الأغلبية العربية المسلمة . ومن ثمّ لا تكاد أزمة خلاف بين السودان وتشاد يُقضى عليها إلاّ وتحصل أزمة جديدة . وهو ما يعرف بمهمّة خلق المشاكل .

ومنذ إندلاع أزمة دارفور ، لم تتوقّف جهود الوساطة بين تشاد والسودان ، وقبل أن يجف مداد اتّفاق صلح بينهما إلاّ وتتفجّر أزمة جديدة . خاصّة وأنّ السودان وتشاد ونيجيريا هي منطقة مفتوحة وتتميّز بتداخل قبلي يصعب ضبطه ومنع تواصله ، زد على ذلك طول الحدود السودانية مع دول الجوار الإفريقي ، فهو مفتوح على عشرة دول . كما أنّ هذه الدّول غير قادرة على سنّ تشريعات حاسمة تحدّد حركة المواطنين وتقوم بتصنيفهم وتحديد هويّاتهم ، خاصّة إذا علمنا أنّ قبيلة الزغاوة نصفها يعيش في تشاد ونصفها الآخر بمنطقة الجنينة في السودان ، وكذلك بعض القبائل العربية التشادية والنيجيرية . لذلك لا تستطيع أي من هذه الحكومات تحديد من هو من مواطنيها يرجع لها بالنظر ، ومن هو أجنبي عنها تتوجّب تسوية وضعيته القانونية .

وفي تقديرنا أنّ تصريح الصادق المهدي ، رئيس حزب الأمة السوداني ، عند زيارته لدارفور في منتصف شهر يونيو ٢٠٠٤ له ما يبرّره ، حيث أكّد «أنّ الجنجويد قبائل ذات أصول عربية إلاّ أنّهم من خارج السودان ولا ينتمون بأي صلة للقبائل العربية بدارفور ، مثل الرزيقات والمعاليا وغيرهما التي لم تشارك في النزاع الدائر هناك» . وهو ما أكّدته المبعوثة الخاصّة للأمين العام للأمم المتّحدة القانونية أسماء جنافير ، حيث توصّلت إلى أنّ فصائل الجنجويد المسلحة تنحدر من قبائل عربية إلاّ أنّهم «غير سودانيين» من سلوكهم . كما أنّ الأمين العام للأمم المتّحد سابقا كوفي عنان بعد زيارته الميدانية لمناطق الصراع ومخيّمات اللاّجئين بدارفور ، نفى عن الحكومة السودانية تهم التطهير العرقي والإبادة

الجماعية[١] .

ومن المفيد في هذا الإطار إعطاء لمحة عن تاريخ الصراع القبلي في تلك المنطقة ، ممّا يؤكّد أنّ النزاع في أصوله لم يتجاوز التنافس والتسابق إلى المرعى ، يقابله صدّ من الطرف الآخر حفاظا على الزرع والممتلكات ، وخوفا على مخزون الماء الشحيح . هذا إلى جانب استغلال بعض الرّحل للظرف وتشكيلهم ما يعرف بالنّهب المسلّح ، الذي تجوب عصاباته أطراف الصحراء . وللشهادة التاريخية فقد وقفت على تفاصيل كثيرة من ذلك في خلال رحلاتي العلمية ومختلف أسفاري عبر الصحراء . كان ذلك في فترة مبكّرة من سنوات التسعينات ، وكدت أن أكون أحد ضحايا عصابات النّهب المسلّح ، برغم الإنتشار الأمني للدّولة في تلك الأطراف القصية ، والتي ما خلت يوما من أن تكون بها مراكز أمنية ثابتة ومتنقّلة .

التاريخ	أطراف النزاع	الأسباب الأساسية للنزاع
١٩٥٧	الميدوب ضد الكبابيش	سرقة الإبل
١٩٦٨	الرزيقات ضد المعاليا	المراعي ، سرقة الأبقار
١٩٦٩	الزغاوة ضد الرزيقات	المرعى والماء ، سرقة الحيوانات
١٩٧٤	الزغاوة ضد البرقد	الرعي والماء ، سرقة حيوانات
١٩٧٦	بني هلبا ضد رزيقات الشمال	الرعي والماء
١٩٨٠	رزيقات الشمال أم جلول والمهريا والعريقات والعطيفات ضد بني هلبا والبرقد والداجو والفور	الرعي والماء ، سرقة حيوانات
١٩٨٠	التعايشة ضد السلامات	الرعي والماء ، سرقة حيوانات
١٩٨٢	الكبابيش والكواهلة ضد الميدوب والبرقد	الرعي والماء ، سرقة حيوانات ،

(١) عبد الله عبيد: جنوب السودان من الحرب إلى السلم، ص ٢٤٢ وما بعدها (بتصرّف).

	والزيادية	احتلال أرض
١٩٨٤	المسيرية ضد الرزيقات	المرعى والماء ، سرقة الحيوانات
١٩٨٧	القمر والمراريت ضد الفلاتة	المرعى والماء ، سرقة حيوانات
١٩٨٩	فور (كبكابية) ضد الزغاوة	دخول مناطق ، سرقة حيوانات
١٩٨٩	الفور ضد تحالف ٢٧ قبيلة عربية	احتلال أرض ، تحامل عنصري ، إخضاع سياسي
١٩٩٠	القمر ضد الزغاوة	دخول أرض ، سرقة حيوانات
٢٠٠١	الرزيقات ضد الزغاوة	تحامل عنصري وأسباب سياسية
٢٠٠٤	الرزيقات ضد المعاليا	المرعى والماء ، أرض [١]

يحاول عثمان محمد يوسف كبر والي ولاية شمال دارفور الإجابة عن هذا السؤال المحيّر: من هم الجنجويد؟ ومن أين أتوا؟ ولماذا جاؤوا؟ . فهو يربط الأزمة برمّتها بقضايا الصراع القبلي القديم والتقليدي بين المزارعين والرعاة . ففي حين يبحث الرعاة عن الكلأ يدافع الزرّاع عن زرعهم ، وبذلك يحدث الاحتكاك بين العرب من جهة والفور والزغاوة من جهة أخرى . سرعان ما تحوّل الأمر إلى قضايا الثأر وتصفية الحسابات ، ثمّ تتطوّر ليصبح مجموعات نهب مسلّح وقطع طريق . وقد بلغ الأمر ذروته بمنطقة جبل مرّة حين أغتيل أحد زعماء القبائل العربية وما صحبة من ردّة فعل عنيفة أدّت إلى حرق قرية بوتكية التي وُجِد فيها جثمان القتيل .

كانت تلك الحوادث العفوية في أصلها ، الشرر الذي تحوّل إلى لهيب مدمّر ، فجمعت الحشود من أبناء تلك القبائل وفتحت معسكرات التدريب السرية في

(١) محمد سليمان محمد: السودان حروب الموارد والهوية، دار كمبردج للنشر، المملكة المتحدة، ٢٠٠٠. نقلا عن؛ حبيب أحمد السايح: التعايش السلمي في السودان؛ مرتكزاته ومهدداته . ص ٦٧.

كلّ القرى ، إلى حدود عام ٢٠٠٢ تاريخ تبلور تلك النزعات الانتقامية وظهورها إلى العلن في شكل مليشيا مسلّحة رفعت مطالب سياسية ، عُرِفت في البداية تحت مسمى «جيش تحرير دارفور» ثمّ غُيِّر الاسم إلى «جيش تحرير السودان» ، والذي يتزعّمه مسلم يدعى «مني أركو مناوي» ، أحد أبناء دارفور[1] . وبذلك أخذ الصراع حول المرعى والماء وحماية الزرع منعرجا سياسيا وتمرّدا مسلّحا . فما حقيقة الأمر؟ .

من المفيد أن نشير في هذا السياق إلى مسألة محيّرة جدا وهي؛ لماذا سرعان ما تحوّل السودان إلى بؤرة صراع دولي؟ . كنّا سابقا بيّنا الموقع الاستراتيجي الذي يحتله السودان تاريخيا في دول المنطقة ، فهو بوّابة ربط بين عالمين وحضارتين . كما هو مطمور مكنون من الخيرات والثروات الطبيعية ، التي تُسِيل اللّعاب وتأخذ بالألباب . وميزة السودان الذي يجمع بين القومية العربية والانتماء الإفريقي والولاء العقدي الإسلامي ، أنّه غني من حيث أصوله الثقافية التاريخية والدينية ، كما يُعتبر أهله من بين النّخب العربية والإفريقية المثقّفة . صحيح أنّ السودان لم تواتيه الفرص وتسمح له الظروف بالتعبير عن تلك الخصائص المطموسة . إلاّ أنّ عدم ظهورها لا يعني إنعدامها .

ففي السودان تبلورت أوّل حركة رفض شعبي عربي إسلامي ، جمعت في صفوفها المسلمين والنصارى . كما كانت الحركة النقابية العمّالية السودانية حركة طلائعية إذا ما قورنت بالحركة النقابية العربية والإفريقية ، وكذلك الحركة السياسية الطلاّبية والشعبية . فمؤسّسات المجتمع المدني السوداني عريقة من حيث النشأة وأصيلة من حيث الطّرح . حيث كانت موضوعاتها واقعية وخيارات حلولها من المقدور عليه ومحل أتّفاق وإجماع وطني ، ولعلّ الدّور التاريخي لمؤتمر الخرّيجين على مستوى توحيد الجنوب والشمال ومنع المحتل الإنجليزي من تمرير سياسات الإنفصال ، وكذلك على مستوى التسريع برحيل

(١) عبد الله عبيد: جنوب السودان من الحرب إلى السلم، ص ٢٤٩ (بتصرّف).

الإنجليز وإعلان الإستقلال ، خير مثال عن تلك المؤسّسات الوطنية الفاعلة .

وممّا تجدر الإشارة إليه كذلك أنّ تلك المؤسّسات السياسية والنقابية العمّالية والطلاّبية ، تجمع في عضويتها خليطا من أبناء الأقاليم والقوميات والأديان . صحيح أنّ المعارضة الشمالية أخطأت في بعض التقديرات وكان لتلك الأخطاء تبعاتها التاريخية منذ الاستقلال وإلى الآن ، خاصّة خلوّ بعثة التفاوض حول الاستقلال من أي عنصر جنوبي ، ولكن ذلك لا يعتبر قادحا فيما أستقبل من مبادرات ومؤسّسات . إنّ ذلك الثراء والتنوّع والتعدّد في مؤسّسات المجتمع المدني السوداني ، هو السبب الحقيقي في نجاح تلك المشاريع والخروج بها من مرحلة التصوّرات إلى حيز العمل والإنجاز .

في نظرنا؛ ذلك هو المخيف بالنسبة للغرب وخاصّة الدّول المهيمنة ، التي تبحث عن أراضي جديدة ومصادر الطّاقة المتنوّعة والرخيصة . إنّها تخشى الدّولة ذات السيادة ، وكذلك المجتمع المثقّف ، الذي له رصيد تاريخي ومرجعية معرفية أصولية صلبة ، يعتزّ بهويته ويفتخر بانتمائه . إنّ تلك الدّول المتسلّطة تريد تعرية تلك المجتمعات من كلّ قيمها ومبادئها ومعارفها ورصيدها الوطني وشخصيتها الذاتية . لقد وجدت تلك الرغبة في دول هشّة متهالكة لها قابلية التبعية والولاء ، ولكنّها في نفس الوقت تعثّرت وصُدَّت من طرف دول أخرى قائمة على مشاريع فكرية حقيقية ، وتستمدّ قوّتها من مؤسّساتها ونظمها ، وكذلك من إلتفاف شعبها حولها . وتلك هي الحالة السودانية .

كلّ تلك الحيثيات المتفرّقة والمتناثرة بين طيّات التّاريخ وتفاصيل الأحداث «**العابرة**» ، التي لا نُلقي لها بالا ، هي في الحقيقة المقدّمات الضرورية التي تبنى عليها مشاريع لاحقة ولو بعد عقود من الزّمن . إذ أنّ المشاريع الإستراتيجية لا مكان فيها للعفوية والمصادفة . لذلك فإنّ مؤتمر المائدة المستديرة واتّفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ وغيرها من المبادرات ، ليس هي المقصودة في ذاتها وإنّما المقصود

على وجه الحقيقة هو ما بعد نيفاشا ٢٠٠٥ ، وما أزمة دارفور وأشباح «الجنجويد» المجهّزين بأحدث وسائل الاتّصال يومها «جهاز الثريا» ، وأسطورة التطهير العرقي ، إلاّ معابر وممرّات تمّ ترتيبها على وفق ما نعايشها الآن . فقبول جون قرنق بعضوية المعارضة الشمالية المسلمة في الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وكذلك جماعات جبال النوبة ومجموعات دارفور ، دليل على واقعية ذلك التحليل .

لقد جاءت عبارات «المنفستو» واضحة في تحديد هوية الحركة الشعبية ، وبيان أهدافها: أنّها جاءت للقضاء على النظام البورجوازي العربي بالخرطوم . وبالنتيجة فإنّ حزب الأمّة والاتّحاد الديمقراطي الختمي ، هما من أعرق الأحزاب السودانية ذات الولاء الديني الإسلامي . فما الجامع بين هذه التكوينات المتناقضة؟ . الإجابة واضحة وهي حرص تلك الأطراف الدّولية على وجود غطاء قانوني لفرض تدخّلها الميداني بعدما عجزت سياسات الترويض والاستيعاب للدولة السودانية ، وذلك جزء من خطّة التدخّل المرن التي وضعتها الإدارة الأمريكية منذ أواسط التسعينيات . ولا أدلّ على ذلك من المقال «التقرير» الخطير الخاص بأزمة دارفور ، والذي نشرته مجلّة «الإنسانية والحريات HOMMES ET LIBERTES» ، الصادرة عن «رابطة حقوق الإنسان Ligue des droits de l Homme» الفرنسية ، والذي جاء فيه:

ـ أنّ مليشيات الجنجويد المدعومة من الخرطوم ، كثّفت من هجماتها العنيفة ضد عمّال المنظّمات الإنسانية ، فعرقلت العون الصحي والغذائي .

ـ أصبحت دارفور موقع محبّذ يلجأ إليه المتمرّدون التشاديون ومن أفريقيا الوسطى ، وذلك بتواطؤ من الخرطوم .

ـ بعض الحكومات وبعض المنظّمات غير الحكوميين «ONG» جعلوا من دارفور خطّ تفكّك بين العرب والأفارقة .

ـ كلّ الأطراف المورّطة في الصراع ، أكانت إفريقية أم عربية ، هم من أصيلي المنطقة وسود .

ـ المواجهات بين الزُرّاع والرُّعاة قديمة جدا بدارفور . ولكن منذ عشرين سنة اتّخذت حكومة الخرطوم قرارا بتسليح الرّحل ، وأصبحوا مليشيا الجنجويد ، تستعملها كقوّة عسكرية خاصّة في الصراع بين الشمال وجنوب السودان .

ـ منذ ٢٠٠٤ فإنّ «الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان FIDH» الفرنسية ومنظّمتها العضو بالسودان «المنظّمة السودانية ضد التعذيب Sudan Organisation Against Torture» ضاعفتا تدخلاتهما العامّة لاستنكار الجرائم الدولية الخطيرة المقترفة في دارفور ، وإعلان تورّط تواطؤ الخرطوم ، ودعوة المجتمع الدولي للتحرّك .

ـ إنّ «اللّجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب CADHP» بطلب من منظّمات غير حكومية «ONG» ومنها «الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان FIDH» الفرنسية ، أدانت وبقوّة الخرطوم لدعمها مليشيا الجنجويد ، ولعدم تعاونها مع محكمة العدل الدّولية «CPI» .

ـ الخرطوم رفضت طوال السداسية الثانية لعام ٢٠٠٦ إعطاء الضوء الأخضر لتدخّل الفيالق الأممية؛ أكثر عددا وتجارب ، بالرّغم من قبول مجلس الأمن بذلك .

ـ بعض الدّول الإفريقية مثل تونس والجزائر ذهبت إلى حدّ التشكيك في خطورة الوضع بالمنطقة .

ـ برفقة «المنظّمة السودانية ضد التعذيب Sudan Organisation Against Torture» ، فإنّ «الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان FIDH» الفرنسية تواصل إعلام الآليات الأممية والإفريقية بحماية حقوق الإنسان وعلى الجرائم الخطيرة المقترفة في دارفور .

ـ «الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان FIDH» الفرنسية ، تضاعف جهودها لدى مجلس الأمن والاتحاد الإفريقي لدعم التدخّل السريع لقوّة أممية ، فهي الوحيدة القادرة بتجربتها على حماية الجماعات المدنية وعلى فرض اتّفاقية السلام الموقّعة في مايو ٢٠٠٦[١] .

ومن جزئيات تلك السياسة الأمريكية ، تفرّغ الممثّل الأمريكي من أصل يهودي «جورج كلوني George Clooney» لما وصفه «قضية التطهير العرقي بدارفور» . وقد صحبه في رحلته تلك فريق كامل مكوّن من والده ، صحفي سابق ، ووالدته ، وصديقه «لورونس حاييم Laurence Haïm» . وقد دخل دارفور بطريق غير شرعي ، حسب الصحيفة الفرنسية اليومية «ميترو metro» . وممّا ورد فيها:

ـ أنّ هذا التحقيق ستبثّه القناة الثانية الفرنسية « France٢» يوم الخميس ٠٥ أبريل ٢٠٠٧ ، في برنامجها المشهور «مبعوث خاص Envoyé spécial» ، وذلك على الساعة الثامنة وخمسون دقيقة مساء .

ـ أنّ الممثّل الأمريكي دخل دارفور خفية في أبريل ٢٠٠٦ من أجل تصوير هذه الحرب المنسية .

ـ معا حاوروا مئات اللاّجئين الذين أجبروا على الهرب من الحكومة السودانية التي تفني بلا هوادة الشعب غير العربي في البلاد .

ـ بعودته يحاول تحسيس الرأي العام بما اعتبره تطهير عرقي ، ويرفع الأمر إلى الأمم المتّحدة .

---

(١) فلورون جيل FLORENT GEEL، مكلّفة ببرنامج الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بفرنسا، مكتب إفريقيا، وصدر المقال بمجلة: HOMMES ET LIBERTES. التابعة لرابطة حقوق الإنسان الفرنسية، ع ١٣٧، يناير، مارس ٢٠٠٧، ص ٣٦.

ـ «جورج كلوني» جاد في إجراءاته، ولا يحتاج لدعاية أو مسكنة، بكل بساطة يقوم بما يحتّمه عليه واجب المواطنة في العالم.

ـ دارفور: ٤ سنوات من المعاناة، ٢٠٠٠٠٠ قتيل، ٢ مليون مهجّر، ١٤٠٠٠ موظّف للعون الإنساني، ٧٠٠٠ جندي من مهمّة المراقبة للاتحاد الإفريقي.

ـ لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة المواقع التالية: www .savedarfur .org، وكذلك: [1] www .darfurgenocide .org.

إنّ المثالين السابقين هما عيّنة واقعية عن كيفية التحرّك الإعلامي في الغرب، وطريقة توظيفه السياسي والعسكري. فتقرير رابطة حقوق الإنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، باعتبارهما منظّمتان إنسانيتان يكشف عن مواقف غريبة نوعا ما. إذ أنّ عمل المنظّمات الحقوقية عادة هو المراقبة والتوعية وممارسة أشكال من الضغط، لا الاستعداء والتحريض حدّ المطالبة بتدخّل عسكري، وما يصحب ذلك من مآسي وكوارث. وبذلك تحوّلت المنظّمات الحقوقية إلى أداة لتمرير السياسة الأمريكية بحسب خطّة التعاطي مع الملف السوداني. وفي نفس الاتّجاه تحرّك الموقع الإلكتروني للخدمات العالمية لليهود الأمريكان (AJWS)، وتبني تلك التغطية الإعلامية التي قام بها «جورج كلوني»، في دارفور، من طرف قناة تلفزية فرنسية معروفة وبثتها ضمن أشهر برامجها على الإطلاق.

لم يتوقّف الأمر عند الاستنفار الإعلامي المؤقّت، بل تواصلت الخطّة الإعلامية في اتّجاه تحسيس الرأي العام الغربي، تمهيدا لمرحلة التدخّل الميداني من «القوى الدولية»، بما يضمن تقبّله لتلك الخطوة التي لن تمرّ بسهولة أو بدون

(١) تاليا صُغُمُنْيان TALIA SOGHOMONIAN، مقال بالصحيفة الفرنسية اليومية métro، عدد ١١٤٢، الخميس ٥ أبريل ٢٠٠٧، ص ٢٢.

آثار سلبية على جميع الأطراف . وفي تصوّرنا أنّ مرحلة التدخّل العنيف من طرف «المجتمع الدولي"؛ والذي تمثّله واقعيا الولايات المتّحدة الأمريكية ، عبّرت عنه صحيفة فرنسية في الافتتاحية وبالخط العريض ، وذلك بقولها: "التلفزيونات الفرنسية تريد تحسيس الرأي العام بالصراع» .

وبحسب الملاحظ من منطوق النص أنّه يوجد تنسيق دقيق بين وسائل الإعلام ، وذلك من خلال استعمال لفظ «التلفزيونات» بصيغة الجمع . ومن أدرى الصحيفة الفرنسية بذلك الاتّفاق إن لم تكن طرفا فيه ، فقد جاء في الافتتاحية ما فحواه: «أنّ قضية ليس لها زخما إعلاميا يعني أنّها غير موجودة» . وفعلا عادت القناة الثانية الفرنسية إلى الساحة من خلال عدّة برامج خُصِّصت لدارفور ، أشهرها برنامج «الأرواح الحرّة» ، يوم الجمعة ٢٠٠٧/٠٦/٠١ ، حيث استقبل معدّ البرنامج «غيلوم ديرون Guillaume Durand» عدّة شخصيات منخرطة في أزمة دارفور . وكذلك برنامج «شاي أو قهوة» يوم السبت ٢٠٠٧/٠٦/٠٢ ، حيث دعت المقدّمة التلفزيونية «كاترين سيلاك Catherine Ceylac» الممثّل اليهودي «صمويل لي بيهان Samuel Le Bihan» باعتباره منخرطا نشطا في قضية دارفور. ثمّ خُتِم المقال بجملة: قُم بحركة نافعة هذا الأسبوع؛ افتح تلفزيونك[1] .

وكما عرضنا لمثال سابق فإنّه من المفيد أن ننوّه بالحوار الذي أجرته الصحيفة الفرنسية «matin Plus» مع مقرّر القناة الثانية «باتريس لورتون PATRICE LORTON» ، والذي حاول عامّة توخي الدقّة في الإجابة . ومن جملة ما قاله: "أنّ الوضع في دارفور لا يتلخّص في صراع ديني يمارسه الجنجويد المدعومين من الدّولة ضد الشعب الأسود بدارفور . المقاتلون يحتكون بحثا عن

(١) رانية حب الله RANIA HOBALLAH: مقال بالصحيفة الفرنسية اليومية métro، عدد ١١٧٤، الأربعاء ٣٠ ماي ٢٠٠٧، ص ٣٠. كما قامت نفس الصحيفة بتغطية لرحلة فتاة بريطانية مصوّرة وعاملة في صفوف الغوث الإنساني، تدعى «ستيفاني ريفوال Stéphanie Rivoal» مكثت قرابة سنة بإقليم دارفور. عدد ١١٧٧، الجمعة ٢٠٠٧/٠٦/٠١، ص ٠٧.

معابر نحو الماء والمرعى والأراضي . في البداية كانت فيه حركة تمرّد واحدة ، واليوم توجد خمسة عشر حركة» [١] . وقد بثّت القناة الثانية الفرنسية التحقيق الصحفي ضمن البرنامج الشهير «مبعوث خاص Envoyé spécial» بعنوان: خارطة الطريق إلى السودان» .

يلاحظ من خلال ذلك وجود شبكة دعاية أخطبوطية تعمل متّفقة وبالتنسيق على توجيه الرأي العام نحو هدف معيّن ، يذكّرنا بحملة الدعاية الإعلامية التي قامت بها الإدارة الأمريكية قُبيل غزو العراق في عام ٢٠٠٣ . علما بأنّ تلك التغطية الإعلامية التي قام بها المخرج الأمريكي «جورج كلوني» أفردت لها أكثر من صحيفة فرنسية مكانا كبيرا على واجهة الغلاف الخارجي وكذلك خصّتها بركن كبير في الصفحات الدّاخلية . ممّا يلحّ في طرح السؤال: لحساب من تشتغل تلك الصُحف؟ .

وفي وقت سابق نشر موقع BBC على الإنترنت خبرا يفيد بنجاح حملة دارفور على الإنترنت ، والتي تدعو لجمع التبرعات لمن أسمتهم ضحايا دارفور ، حيث تمكّنت الحملة من جمع ما يفوق مليون جنيه أسترليني عبر الإنترنت في وقت وجيز للغاية . كما ذكر الموقع أن العديد من التبرعات قد تدفّقت بعد ثوان من إذاعة مناشدة من مشاهير يهود لتسليط الضوء على ما أسموه (مأساة السودانيين والأفارقة الذين أرغموا على مغادرة منازلهم بواسطة الحكومة والمليشيات العربية)[٢] .

ومن بين الكتابات المؤثّرة في الطبقة المثقّفة ونخب القرار بفرنسا خاصّة ، ما كتبه عبد الرحمن غندور ، وهو طبيب فرنسي من أصل لبناني ، عمل لفترة طويلة في السودان ضمن بعثة أطباء بلا حدود ، وأطباء العالم . وبناء على معرفته بالواقع السوداني وغيره من مناطق العالم الإسلامي ، على حسب قوله ،

---

(١) matinPlus: العدد ٧٥، الخميس ٣١/ ٠٥/ ٢٠٠٧، ص ٢٣.

(٢) عبد الهادي عبد الباسط، صحيفة الحياة اللّندنية، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٤، العدد ٥٢٩.

حيث عمل بالإمارات العربية المتّحدة وإيران وأفغانستان ، فقد ألّف كتابا لا يختلف في صياغته عن التقارير الأمنية ، عرض فيه بالتفصيل لمنظّمات الإغاثة والدّعوة الإسلامية ، عنوانه «جهاد إنساني: تقرير عن المنظّمات غير الحكومية الإسلامية» ، وخصّ السودان بفصل تحت عنوان (السودان: حالة فريدة «تصدير وتوريد» إنساني) . **تحدّث فيه عن منظّمة الدّعوة الإسلامية ، ومنظّمة الإغاثة الإسلامية ، وما يقومان به من دور خطير في تصدير النموذج الإسلامي وتأطير الشباب المسلم بأفريقيا ، وما يصحب ذلك من حركة أموال مشبوهة ...**[١] .

وبالمثل فقد جُنّدت بعض الأقلام السودانية لدعم وخدمة ذلك التوجّه الأمريكي . فعوضا أن تتّجه إلى مناقشة القضايا الحقيقية ، والمشاركة في مقترحات حلول داخلية تنهي الأزمة وتقضي على الفتنة ، فإنّها سايرت تلك المؤسّسات الغربية التي حُشِرت ضمن سياسة التدخّل المرن . ممّا يكشف عن وجود جهة ما تقوم بالتنسيق والتوجيه ورسم المسارات وتصرف الحوافز المالية لتأدية المهمّة في أفضل الظروف وعلى أحسن وجه ، على أن تتكفّل محطات إعلامية كبرى «BBC» و«FOX» و«SKY NEWS» . . . ، بالتغطية الإعلامية الدولية .

وقد أشار إلى ذلك أحد الباحثين السودانيين بقوله: "إن مسألة دور الفئة المثقّفة في معالجة قضايا دارفور أو إثارتها ظلت تحظى بنقاش حاد في الآونة الأخيرة . هناك اتّهام بانغماس بعضهم في إثارة النعرات العرقية والاستغلال السياسي لها ، خاصّة بعد المفاصلة وانقسام حزب المؤتمر الوطني ، حيث وردت إشارات عديدة تلقي باللّوم على بعض (المثقفين) من أبناء الإقليم في تطوير وزيادة حدة الأزمة ، وإذكاء الاقتتال ، وقد شهدت لقاءات عديدة ومؤتمرات

(١) Abdel-Rahman Ghandour : Jihad Humanitaire – enquête sur les ONG Islamiques. Voir chapitre :» Soudan : un cas unique ; d'import-export, humanitaire », Flammarion, Paris ٢٠٠٢, P ٢٧٨.

محلية . . .وجّهت أصابع الاتهام لأولئك «القابعين في الخرطوم» أو «المثقفين» لتورّطهم في النزاعات وعدم مساعدتهم في الوصول لتسويات لمعالجة الأمور .

وانتشرت في الآونة الأخيرة أفكار سياسية وفلسفية في الصراعات ، ظهرت في الكتابات والبحوث وأوراق العمل ، مثل العروبة والزنجية والدعاوى القومية والإقليمية . كثيرون من أمثال هؤلاء يفرضون أنفسهم على الأحداث ، ويتصدرون مؤتمرات التصالح التي قد يكونوا هم جزءا من أسباب الصراعات والفتن التي حلّت بالمنطقة . إذ لهم دور في طرح الأجندة وتوجيه مسار التفاوض والنقاش والتوصيات التي ينتهي إليها المؤتمر ، حتى يتمكّنوا من لفت الأنظار وتولي مواقع الصدارة .

هذا الاتّهام ظلّ كثيرون يوجهونه لأبناء دارفور من المثقفين . غير أنّ آخرين يرون أن واجب (المثقفين) من أبناء دارفور أن يخوضوا في القضايا التي تمسّهم ، ولا بدّ من مشاركتهم باعتبارهم طليعة الوعي والفئة المستنيرة التي تنظر للأمور بمنظار مصلحة الإقليم ، وأنّ كثيرين قد خاضوا حوارا جادا بشأن قضية دارفور بلغ مرحلة النّضج وتوصيف المشكلة ، وراجع البعض مواقفهم واتّبعوا نهجا قوميا في معالجتها .

وقد سعت اللّجنة القومية التحضيرية للمؤتمر القومي الجامع للتنمية والسلام في دارفور ، والتي شكلها رئيس الجمهورية السودانية برئاسة الدبلوماسي المخضرم عز الدين السيد ، ونشطت في شهر مارس ٢٠٠٤ ، إلى تجميع أكثر من ثلاثين مبادرة ، قامت لجنة المبادرات بالتفاعل معها والاستفادة منها . فكان حظّ أبناء دارفور منها قرابة ثمانية عشرة مبادرة ، منها:

ـ مبادرة المحامين من أبناء دارفور (بارود صندل رجب) .

ـ مبادرة الأمن والسلام في دارفور (د . حبيب أحمد السابر) .

ـ مبادرة د . آدم الزين محمد (أستاذ علوم سياسية) .

ـ مبادرة د . فاروق أحمد آدم .

ـ مبادرة المهندس صالح عبد الله أحمد .

ـ مبادرة أبناء دارفور لحل مشاكل التمرد والصراعات القبلية (السيد محمد يوسف عبد الله) .

ـ مبادرة الأخوة والمحبة والسلام (السيد حامد بليلة) .

ـ مبادرة د . الحاج آدم يوسف .

ـ مبادرة نداء دارفور (السيد حامد تورين) .

ـ مبادرة السيد محمد عيسى عليو (حزب الأمة) .

ـ مبادرة أبناء دارفور للحل السلمي»[1] .

ومن المهمّ في نهاية هذا المبحث الختامي أن نقدّم رأي أحد رجال الدّولة ممّن كانت له اسهامات عملية في وضع التصوّرات ورسم الخطط بالدولة السودانية ، وهو عبد الرحمن أحمد الشيخ الفادني الذي يلخّص مسألة الصراع القبلي بقوله: "لقد برزت قضية الصراع القبلي في السودان مهددا للأمن القومي والاستقرار والوحدة الوطنية ، فأقامت الدولة آليات شعبية ورسمية عن طريق الأجاويد والإدارة الأهلية والمؤتمرات ، وقامت بعمل مقدّر في تطوير علاقات المجتمع وفض النزاعات وإيجاد الحلول لبعض المشكلات المؤدية للحروبات القبلية ومعالجة الإفرازات الناتجة عنها مما ساعد بدرجة مقدرة في التعايش السلمي والأمن الاجتماعي ، ودرء النزاعات والتوترات القبلية والجهوية ، وبسط الأمن وتنظيم مؤتمرات الأمن الشامل والأمن الوقائي ، ونشر الوعي الديني والثقافي بين المواطنين ، لكسر حدة التعصب والسير في طريق التصالح

(١) حبيب أحمد السايز: التعايش السلمي في السودان؛ مرتكزاته ومهدداته، ص ٩١ وما بعدها (بتصرّف).

الاجتماعي»[١].

وبذلك يتبيّن أنّ الصراع القبلي والتوترات الاجتماعية، هي سمة أيّ مجتمع تعدّدي. وفي تصوّرنا أنّ بلدا مثل السودان يتكوّن من قرابة ٥٣٠ قبيلة، منها ١٠٠ قبيلة في دارفور وضواحيها تتكلّم ٥٠ لغة مستقلّة بعضها عن البعض، ولم تشهد حروبا أهلية منذ قرون، لهو بلد أنموذج في التعايش يستحقّ أن يُحتذى ويستفاد من تجربته. أمّا عن أزمة دارفور التي اندلعت منذ سنة ٢٠٠٤ تقريبا، فهي وجه آخر للسياسة الأمريكية بالمنطقة. فبعد تقسيمها العراق؛ بتمكين الأكراد من إقليم مستقل، وسعيها لتفتيت بقية الأجزاء بين الطوائف، ثمّ مرورها بلبنان وإشعال فتيل الحرب الأهلية به ثانية، ها هي اليوم تصل إلى السودان مرورا بالصومال، لتفعل علنا ما بدأته في أفغانستان والعراق ولبنان والصومال، ومع الأسف تخرّب البلد بأيدي أبنائه من أهل دارفور المسلمين[٢].

مستقبل السودان: نهاية السلم أم أزمة مفتوحة:

تعتبر القضية السودانية من أعقد الأزمات التي شهدتها دول المنطقة. وقد تقلّبت أسبابها ودوافعها بالقدر الذي أرادته القوى الخارجية المستفيدة من الأزمة، والمنتفعة من آثارها. تلتقي في ذلك المصالح العسكرية والسياسية، والمنظّمات التي توصف بأنّها «إنسانية». كما أنّ الكنيسة لم تتخلّف عن حُمَّى الصراع ولم تقصّر في تأجيج لهيبه، خاصّة منظمة التضامن المسيحي العالمي «Christian Solidarity Internatioal». فهي من بين المؤسّسات الدولية التي تمتلك أموالا طائلة وإمكانيات كبيرة، تحاول جهدها أن تصبغ أيّ صراع وأيّة أزمة

(١) عبد الرحمن أحمد الشيخ الفادني: السلام؛ تعزيز الوحدة وتأسيس النهضة. (د.ط)، ٢٠٠٥، ص ٩٠.

(٢) عقدت قناة الديمقراطية البريطانية سلسلة ندوات، جمعت بين أطراف النزاع بدارفور. تمّت مناقشة أسباب النزاع الحقيقية، فتباينت وجهات النظر في العديد من النقاط، إلاّ مسألة التآمر الخارجي وخطورة الدور الأمريكي بالسودان فهو محل اجماع. ٠٢/٠٦/٢٠٠٧.

بالطابع الديني . هدفها الهيمنة ومدّ النفوذ ، عن طريق التقارير والتشكيات ، من أجل إقناع الرأي العام العالمي بوجهة نظرها . فلم تقصّر ولم تتوانى في دعم حركة التمرّد بالسلاح والمعدّات العسكرية . فهي إحدى آليات الاستعمار الحديث في لَبوس ديني .

كما أنّ الأزمة السودانية إختلطت فيها الأمور وتشعّبت ، لتخرج من طبيعتها القُطرية ، لتغطي دائرة إقليمية وقارية أوسع ، بل هي جزء من حركة الاستعداء الأمريكي ضد العالم الإسلامي[١] . غير أنّ تلك الأبعاد الخطيرة برغم ظهورها للعيان ووضوح خطرها للعامّة قبل الخاصّة من أهل السياسة والقرار ، فإنّ العديد من الجهات العربية والإفريقية قد مهّدت لتلك الأزمة وكانت سببا في ولادتها ، بل هي طرفا فاعلا في تغذيتها وتمويلها ومدّها بالدّعم غير المشروط . ومع الأسف فإنّ تلك الجهات تعلم علم اليقين أنّها الضحية القادمة ما بعد تصفية الحساب مع السودان لقدّر الله[٢] .

لقد بذلت الحكومات السودانية المتعاقبة جهودا كبيرة من أجل تطويق الأزمة ووضع حدّ لها[٣] . ولكن كلّما قرب الفجر الصادق إلاّ ويرخي اللّيل أستار ظلامه على السودان ، فيلقي به في العتمة ، حتى أن المرأ لا يكاد يرى يده إن أخرجها . إلاّ أنّ تلك المعالجات السابقة تَبيَّن أنّها مجرّد مهدّئات مؤقّتة ، ولا ترتقي إلى مستوى المصالحة الحقيقية ، التي تؤدي إلى التطوّر الاقتصادي والتغيير

---

(١) انظر ملحق رقم ٢.

(٢) انظر ملحق رقم ٣.

(٣) من جملة الإجراءات المتّخذة لتطويق أسباب الأزمة السودانية في جميع مظاهرها، حرصت الحكومة السودانية على تحقيق الأمن والاستقرار بدول الجوار، خاصّة التي لها علاقة مباشرة بالصراع التاريخي في السودان. ومن تلك الاجراءات تكليف نائب رئيس حكومة جنوب السودان: رياك مشار، بالوساطة بين جيش الرب والحكومة اليوغندية. وللعلم فهي خطوة بالغة الأهمية لو أفلحت حكومة السودان في ذلك. تلفزيون السودان، برنامج: الخط الساخن، الأربعاء ٣٠/ ٠٥/ ٢٠٠٧.

الاجتماعي والسياسي المطلوب ، بما يسهم في نهضة السودان وإعماره وتجاوز مخلّفات الحرب الداخلية .

لقد أفلحت تجربة الإنقاذ الوطني في تأسيس نمط جديد للعمل السياسي ، ووضعت أسس غير مسبوقة في علم التفاوض وفضّ النزاعات وتسوية الخلافات ، كما قدّمت أنموذجا فريدا في آليات حلّ النزاعات القبلية والاحتكاك السكاني النوعي في مختلف الأرياف والقرى . ومن فضائلها أنّها غيّرت واقع السودان من فقر وخصاصة وحرمان ، إلى ثراء ورخاء وتمدّد عمراني ، ومكّنت السودان من الأمن على الأرواح والممتلكات في جميع الأقاليم والمدن ، يستوي في ذلك اللّيل والنهار . فخرج المجتمع من مرحلة الخوف والجوع إلى طور الأمن النفسي والغذائي . وهو ما كان مفقودا إن لم يكن معدوما في العهود السابقة .

وفي عهد الإنقاذ أُستُرِدَّت هيبة الدولة وسيادة القانون وبنيت المؤسّسات الدستورية ، بعدما كانت فوضى واجتهادات فردية ، جرّت كوارث وويلات على الدّولة . كما ضُبطت قوانين الإدارة وحدّدت مهماتها بشكل دقيق ، بما يرتقي بها إلى معايير الإدارة المدنية المعاصرة . فأصبح المواطن على علم وبيّنة بطبيعة الإجراءات التي يرغب في القيام بها وأي جهة يقصد لقضاء شؤونه . وبذلك عرف المواطن السوداني إدارات جديدة لا عهد له بها سابقا ، استهجنها وتجهّمها بادئ الأمر ثمّ تفاعل معها واستفاد من خدماتها ، فاختزل الزمن والمسافات وضمن حقّه .

وفي زمن الإنقاذ شهدت المعرفة تقدّما فريدا ونضجا فائقا . تعدّدت المدارس بجميع مراحلها ، وأنشئت الجامعات بجميع تخصّصاتها في كلّ الأقاليم ، بل وصلت إلى أعماق الصحاري وأطراف البلاد ، تشهد على ذلك جامعة أم درمان الإسلامية فرع الضعين . لقد زرت العديد منها وتعرّفت على طلاّبها وبعض إداريها ، ونظرت في برامجها . لقد كنت أشعر بأنني جزء من هذا العضو الواعد من جسد الأمة الإسلامية . وأرى فيه أملا للوطنيين في كلّ مكان

يحتذونه ويستفيدون من خبراته . وبعد ما كانت الجامعات السودانية تنتدب الأساتذة والإطارات ، ليس فقط في الميادين العلمية بل في العلوم الإنسانية ، ها هي اليوم تشهد فائضا في الإطارات العلمية الدقيقة ، وتتفضّل على كثير من بلاد العالم الإسلامي برجالها .

ومن فضائل دولة الإنقاذ أنّها فسحت المجال عريضا للعمل السياسي ، ونوّعت مجالاته وقضت على تقاليد سياسية عنصرية وجهوية وطائفية بالية؛ احتكرت العمل السياسي والنقابي في فيئات معيّنة دون غيرها . وبذلك تنافس أبناء الوطن وتسابقوا في المجال السياسي والدستوري ، فظهرت وجوه سياسية جديدة ناضجة ، أبدت قدرا كبيرا من الأهلية والمسؤولية السياسية ، ليس في الشمال فحسب ، بل في الجنوب والشرق والغرب ، من كلّ الفيئات والطبقات الاجتماعية . كما استفادت من المخضرمين ، الذين يأسوا من العمل السياسي التقليدي فاعتزلوا الناس والمجتمع ولمّا لاح لهم بارق الأمل عاودوا التجربة ، فأثروها بالرصيد التاريخي ، فامتزجت الخبرات وتلاقحت الأفكار . رأينا نتائجها في مختلف جولات التفاوض والمؤتمرات الوطنية والدينية ولجان الصلح وعمل الأجاويد واسهامات شيوخ القبائل وأهل النظر والرأي فيها . وكان من أميزها وأشهرها الدور الكبير الذي قام به رث الشلك كونقو داك من خلال دعمه لمسيرة السلام ، وشهادته على اتفاقية فشودة في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٧ .

كما تميّزت شخصيات سودانية مرموقة ، سوف يكون لها ذكر في تاريخ التجربة السياسية عامّة والإسلامية خاصّة . أعدّد منهم على سبيل الذكر لا الحصر: المفكّر الإسلامي والمجدّد حسن عبد الله الترابي ، والرّجل الفاضل عمر حسن أحمد البشير ، قائد حركة الإنقاذ الوطني ، التي حكمت السودان منذ أواسط ١٩٨٩وحتى لحظة كتابة هذه الأسطر في شهر يونيو ٢٠٠٧ ، والشهيد الزبير محمد صالح؛ رجل السلام والميدان ، الذي لم تمنعه الدبلوماسية وخطورة الموقف من أن يترجّل بين الألغام في أدغال الجنوب ويبحث عن زعماء التمرّد

هناك ويفاوضهم في معاقلهم على شروطه الخاصة ، فيقنعهم ويأتي بهم إلى العاصمة السودانية الخرطوم ليعقد معهم صلحا واتفاقية سلام .

ومن تلك الوجوه والرموز؛ محمد الأمين خليفة ، رئيس المجلس الوطني الانتقالي والأمين العام للمجلس الأعلى للسلام ورئيس وفد مفاوضات السلام مع متمردي الجنوب ، وقد ختم رحلته السياسية في مؤسّسات حكومة الإنقاذ الوطني بكتاب وثائقي نادر ، عنوانه: خطى السلام خلال عهد الإنقاذ؛ أديس أبابا ٨٩-نيفاشا ٢٠٠٥ . وثّق فيه مسيرة السلام في السودان منذ أن مسكت جبهة الإنقاذ الوطني بزمام الأمور في السودان إلى حين توقيع اتفاقية السلام سنة ٢٠٠٥ . ومن أولئك الرجال: أروك طون أروك ، ممثل تجمع أبناء بور في اتفاقية الخرطوم للسلام ، الذي لقي مصرعه في حادث طائرة الناصر عام ١٩٩٨ . وصمويل أرو ممثل اتحاد الأحزاب الإفريقية ، وكاربينو كوانين بول ممثل الحركة الشعبية مجموعة بحر الغزال . وممّن تركوا بصمات واضحة على مسيرة السلام بالسودان: علي الحاج محمد ، وموسى المك كور ، وعبد الله دينق نيال ، وآدم الطاهر حمدون ، وغازي صلاح الدين عتباني ، وعلي عثمان محمد طه .

دخل السودان في تجربته السياسية الحديثة مرحلة جديدة ، ولكنّها حسّاسة بكلّ المقاييس . فبعد حرب الانفصال وما نتجت عنها من كوارث ، حصل تقارب مقدّر بين أطراف النزاع . ولأوّل مرّة منذ قرابة نصف قرن من الزّمن تضع الحرب أوزارها ، ويبدأ التفاوض الجاد حول مستقبل الوطن: وحدة أو إنفصال . بعدما كان الصوت الوحيد سيّد الموقف هو صوت الرّصاص ولا قرار يعلو فوقه . إلاّ أنّ تلك الأماني تحيق بها مهدّدات واقعية وتعمل على إجهاضها قبل أن ترى النور . إذ أنّ الاستقلال الثاني والفعلي للسودان بدأ منذ اللّحظة التاريخية لتوقيع اتّفاقية السلام بنيفاشا سنة ٢٠٠٥ والتي على إثرها بدأ التاريخ الإيجابي لهذه الدّولة الحديثة . فأيّ مستقبل لمشروع دولة الوحدة بالسودان؟ .

بعد دراستنا التاريخية والسياسية للحالة السودانية ، ووقوفنا على تفاصيل تجربة التفاوض العسيرة منذ اللّحظة الأولى سنة ١٩٨٩ والتي كانت أديس أبابا عاصمة أثيوبيا محضنها الرمزي ، فإنّنا خرجنا بجملة من الخلاصات النهائية ، والتي نعتبرها بكلّ تواضع قادرة على المشاركة في حركة التفاكر السوداني حول مستقبل البلاد . فخيار الوحدة والإنفصال متعادلان ، ولا يمكن تغليب الوحدة إلاّ بإقناع الآخر أنّه جزء فاعل وطرف في المعادلة ، ولا يتمّ ذلك إلاّ عن طريق الممارسة اليومية وإنهاء حالة السلم التي تعني وجود توتّر والتوصّل إلى مرحلة التوحّد الاجتماعي والحياة المشتركة على أسس المواطنة .

إنّ مفهوم السلم الأمني والاجتماعي والديني ، هو تعبير على وجود تناقض جوهري بين كيانات المجتمع ، لذلك يستعيض عنه أهل الفكر والقرار السياسي بمصطلح السلم والتعايش . وهي في الواقع مرحلة مؤقّتة حسّاسة وهشّة ، وحتى يضمن لها التطوّر والتحوّل إلى صيغة تلاحم بنيوي في النسيج الاجتماعي ، لا بدّ من الإيمان القاطع بتكافؤ كلّ المكوّنات الاجتماعية من حيث معتقداتها وانتماءاتها وحظوظها في الحياة الطيّبة والعيش الكريم . تأمن على نفسها ونسلها وممتلكاتها ، كما تأمن على مكتسباتها النضالية وحقوقها المبدئية في ممارسة صلاحياتها الفطرية ومشاركتها الطبيعية في إطار المجتمع البشري الذي تنتمي إليه .

وهو ما عبّرنا عنه بمصطلح «نهاية السلم» . أي تحقيق حياة طبيعية يزول معها الاستثناء والحلول المؤقّتة ، إلى حيّز المجتمع المتوحّد مثل المجتمع التعددي السويسري والهندي ، برغم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بينهما . أمّا عكس ذلك فهو الحرب وأفق نكسة خطيرة ، لربّما تفني ما تبقى ، خاصّة وأنّ كلّ أطراف النزاع قد أخذت هدنة كافية لإعادة تنظيم صفوفها وبناء قدراتها العسكرية وتحديد مواقع العدوّ بدقّة . ومن ناحية أخرى فإنّ الأطراف الدّولية الموجّهة لدفّة الصراع بدأت تهيّء نفسها للاستفادة من ثمار السلام الذي

اختارته على نمطها الخاص ، طمعا في خيرات السودان النادرة . فمن الأجدر أن تنعم كلّ الأطراف السودانية بخيرات بلادها ، وتبني آمالا جديدة لأبنائها في ظلّ الوحدة الوطنية ، ليصلوا إلى ما وصلت إليه الأمم الأخرى من تقدّم ورفاه وأمن ، خاصّة وأنّ مصادر القوّة جميعها متوفّرة في السودان: التراب والإنسان والوقت . كعناصر أساسية للتحضّر والتقدّم .

كما أنّ السودان من أجل ضمان استقراره وتوحيد كيانه ، من الضروري أن يسهم في استقرار دول جواره الإفريقي ، خاصّة وأنّه يتمتّع بعامل اجتماعي مهمّ جدا وهو التداخل القبلي الذي من الممكن أن يفيده من ناحية تمتين الروابط الاجتماعية بينه وبين بقية دول الجوار . فلا يجب أن ينظر إلى ذلك من زاوية سلبية ، خشية تسرّب هذه القبائل إلى الأراضي السودانية نتيجة للظروف الطاردة في دول الجوار الإفريقي ، فالقانون قادر على تسوية تلك الإشكالات . كما أنّ الحكمة في التخطيط بعيد المدى للاستفادة من هذا الثراء مطلوبة ، وسوف تنتج بحول الله ثمارا كثيرة على مستوى التنمية والأمن ، وكذلك على مستوى تمدّد الإسلام نحو أواسط إفريقيا ونشر الثقافة الإسلامية في جميع تلك الربوع .

ومن المهمّ جدا في هذه الخاتمة أن نؤكّد على مسألة ضرورية ، ألا وهي أنّ السودان كان وسيظلّ جزءا من العالم العربي والإسلامي ، ويشغل موقعه الإفريقي ، وأنّه لا مجال للتفويت في ذلك . وبناء عليه فإنّه لا يجوز بأي حال من الأحوال ، ولا يحقّ لأي كان التفريط في جزء منه . برغم تخاذل الرّسمية العربية وتخلّيها عن مسؤوليتها التاريخية . فإنّه لا عذر للمسؤولين السودانيين ، تحت ضغط الواقع وقلّة النّصير أن ينجروا وراء حلول قريبة المنال وخيمة المآل ، فإنّ السودان مِلك الأجيال القادمة ، وقد أخبرنا التاريخ أنّ السودان القديم رقعته ممتدّة تغطي مساحات عظيمة ، ثمّ اختزل في بلد شاسع ولكنّه جزء من كيان قديم ، ولا يدري أحد مستقبل حدود الجغرافيا وطبيعة تكوينها البشري .

والله ولي التوفيق .